وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
Echahid Cheikh Larbi Tebessi University- Te ɔssa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم علم الاجتماع
تخصص: علم إجتماع الإنحراف والجريمة

مذكرة ماستر تحت عنوان

سوسيولوجيا الأحياء السكنية الجديدة وعلاقتها بالظاهرة الإجرامية

دراسة ميدانية بحي الدكان 1200 مسكن -ولاية تبسة-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

من إعداد الطلبة:
- أحلام شامخ
- هديل فرحي

إشراف الأستاذ(ة):
- د/ رزيق مسعود

أعضاء لجنة المناقشة:

الاســـم واللقـــب	الرتبـــة العلميـــة	الصفـــــة
لعموري أسماء	أستاذ محاضر – أ-	رئيســـــا
مسعود رزيق	أستاذ محاضر – أ-	مشرفـا ومقررا
شارف عماد	أستاذ محاضر – أ-	عضـوا ممتحنا

السنة الجامعية 2022 / 2023

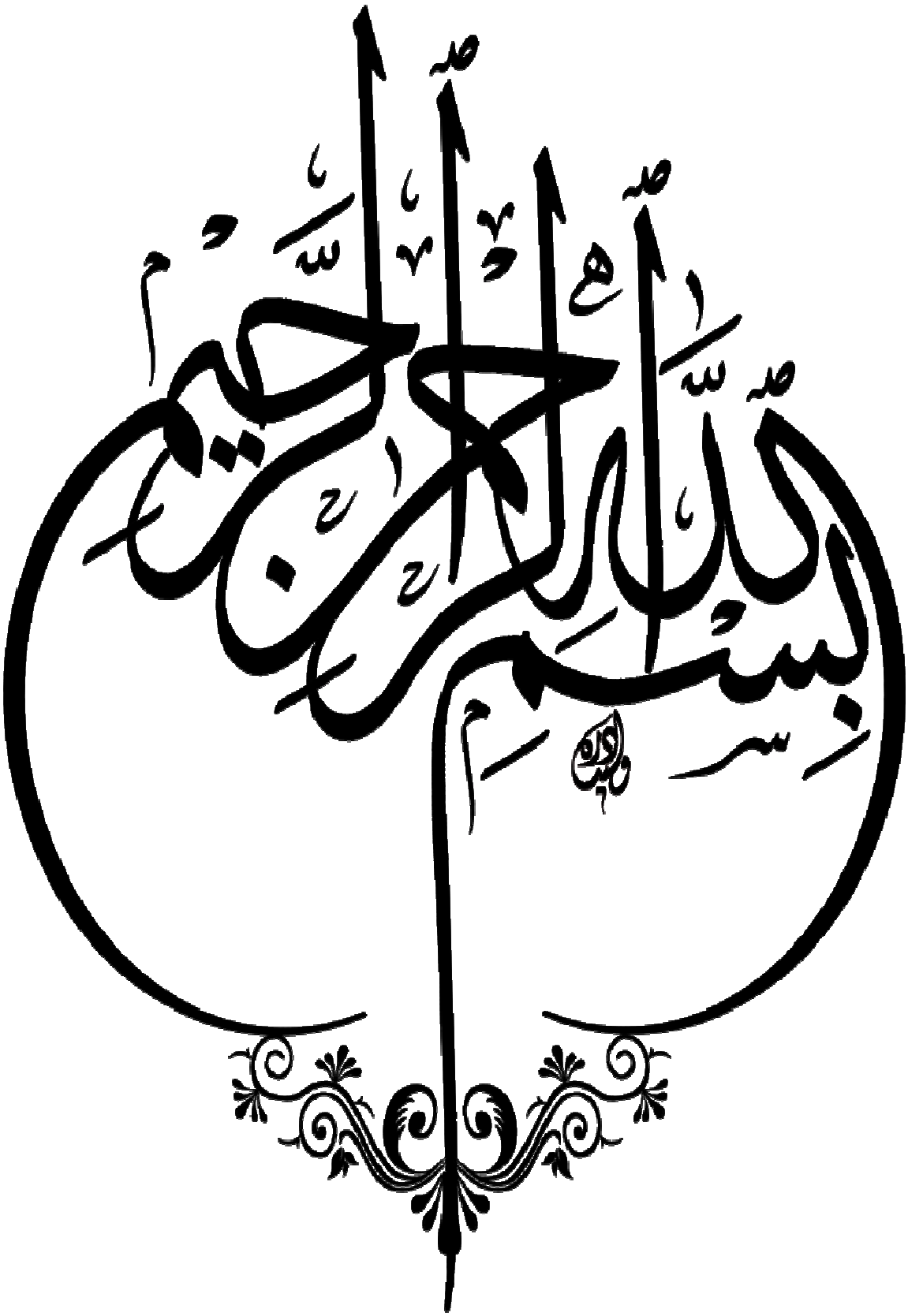
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نشكر الله عز وجل ونحمده حمدا كثيرا الذي هدانا بعونه لإتمام هذا العمل لك الحمد يا ربي كم ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك

وباسم هذا العمل نتقدم بالشكر الكبير إلى كل من ساهم من أجل إنجازه وإتمامه ويسرنا أن نتوجه بخالص الشكر والإمتنان وكل التقدير والعرفان إلى أساتذتنا الكرام ونخص بالذكر

الأستاذ المشرف "د/ **رزيق مسعود**"

أستاذنا الفاضل شكرا على رقيك كنت لنا نعم الناصح، قبل أن تكون مشرفا، شكرا لأنك أنرت دربنا بتواضعك و أخجلتنا بعطائك، كلمات الشكر لا توفيك حقك، شكرا لأنك كنت و ستظل دائما أستاذنا وقدوتنا التي تدفعنا نحو النجاح.

كما نتقدم بالشكر الخالص إلى كل أساتذة قسم العلوم الإجتماعية "جامعة تبسة"

إلى جميع من ساعدنا من قريب أو بعيد لإنجاز هذا العمل.

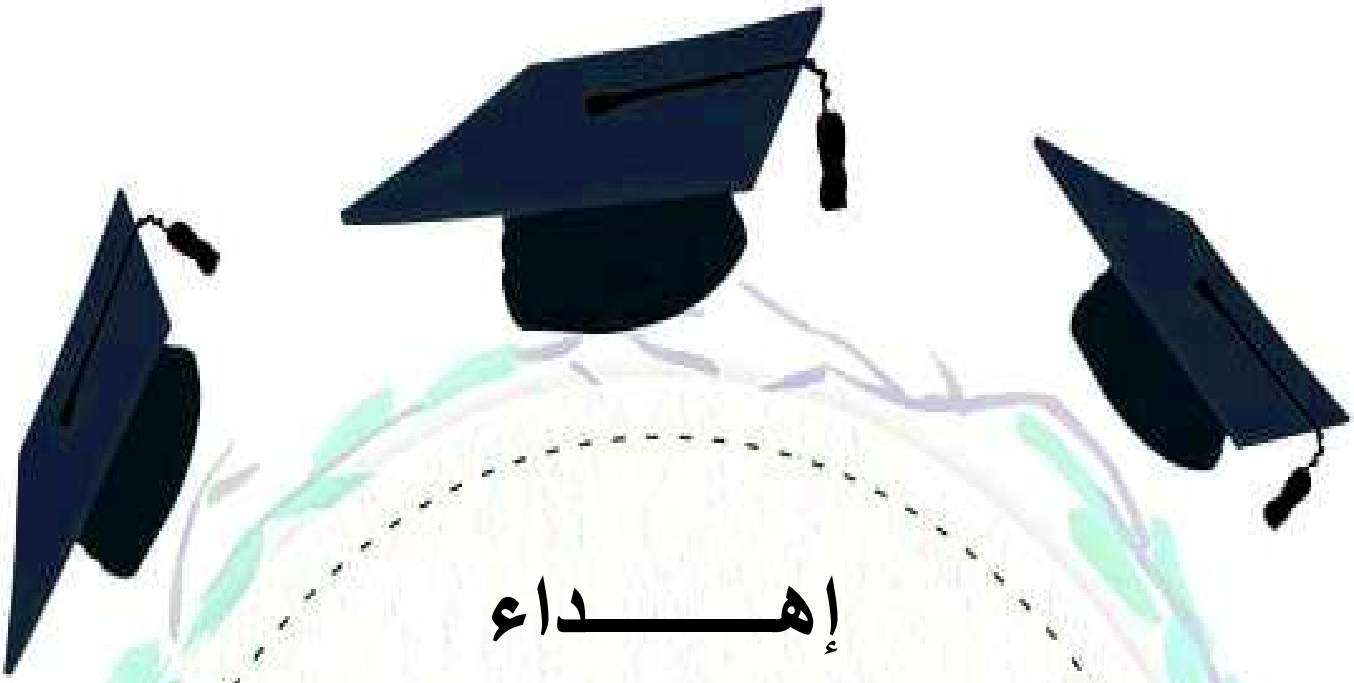

إهـــــــداء

لك ربي اسجد لك سجود شكر داعية إياك التوفيق والسداد في علمي
وعملي مهما تحدثت من حروف و كلمات لا استطيع أن أوفي و اجزي كل
من كان لهم الفضل بعد الله في دعمي سواء المادي و المعنوي خلال مشواري
الدراسي و مرحلتي التعليمية لن تفي في حقكم شي اهدي ثمرة هذا
الجهد إلى أبي الذي كان سندي و صديقي في هذه الدنيا و الذي احمل اسمه بكل
افتخار وأرجو من الله أن يمد في عمرك ليرى ثمار قد حان قطافها بعد طول
انتظار والدي شامخ النوي المدعو عمي صالح وإلى من تستقبلني بابتسامتها
و تودعني بدعوة و التي أنا هنا بفضلها في آخر
مرحلتي الدراسية إلى جنتي في الحياة و إلى معنى الحب
و الحنان و سر الوجود أمي الغالية رحموني دزاير وإخوتي غنية بلال
سيف الدين و المهندسة شيماء و الإعلامية مريم و كوثر و محمد أمين و الكتكوت
و فرحة البيت يعقوب (إسحاق) و إلى ابن أختي داوود الرحمان و إلى زوجة
أخي وردة وإلى من ساندوني ووقفوا معي إلى الإعلامي محمد نبة والمهندس بلال شارف
وإلى البروفيسور عصيدي حمدي وولحة هالة و شمام ميار
و إلى توأم الروح و سبب فرحتي و أختي الغالية هديل فرحي هي وعائلتها التي
اعتبرها عائلتي الثانية و إلى عائلة شامخ خاصة جدي الحاج
محمد الصالح شامخ
الذي اعتبره أب ثاني أطال الله في عمره وإلى عائلة رحموني إلى الأستاذ
الفاضل الذي تحمل التعب من اجلنا أستاذ مسعود رزيق
مهما تحدثت عليه لن أوفي حقه.

أحلام

إهـــــــداء

أولا اشكر الله عز وجل على توفيقي وتسديد خطاي

اهدي تخرجي إلى من علمني العطاء والى من احمل اسمه بكل افتخار

وأرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار

"والدي العزيز فرحي كمال"والى جنتي في الحياة والى معنى الحب والحنان

وسر الوجود والتي كان دعائها سرا لنجاحي"أمي العزيزة سعداني نجاة"والى سندي

أخي أيهم عبد المولى واخواتي هيام ادعوا من الله أن يوفقها لنيل شهادة الباكالوريا

وزينب صغيرتي أدعوا الله أن ينبتها نباتا حسنا وإهداء إلى جدتي أمي الثانية"سعداني بختة"

وخالتي التي اعتبرها أختا "سعداني سماح"والى أعز الناس على قلبي رفيقة دربي وعشيرة

عمري ومرهما لجروحي"أحلام شامخ" والى كل عائلتها الكريمة

كما اهدي نجاحي إلى كل من سندي في مسيرتي الدراسية من بعيد امن قريب وشكرا

خاص إلى ابن خالتي "خالد" والى"إبراهيم" أدامكما الله لي ورزقكما من حيث لا تحتسبون

والى "عمار سعداني" ارجوا من الله أن يوفقه لنيل شهادة التعليم المتوسط

والى كل من صديقاتي "هالة ولحة"و"ميار شمام"

وجزيل الشكر إلى المهندس "شارف بلال"والإعلامي "محمد إياد نبة"والاعلامية"شامخ مريم"

والى كل عائلة"فرحي" و"سعداني" كبيرا منهم وصغيرا

وختامها مسكا شكرا واهدائا لأستاذي الفاضل"مسعود رزيق"

على كل مجهوداته التي بذله دون ملل أطال الله

عمره وجعله من عباده الصالحين

هديل

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنـــــــوان	الصفحة
شكـر وعـرفـان	
إهـــــــــداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
المقدمـــــــــة	أ – ج
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والمنـهجي للدراسة	
1. إشكالية الدراسة	02
2. فرضيات الدراسة	05
3. أهمية الدراسة	06
4. أهداف الدراسة	07
5. أسباب إختيار الموضوع	07
6. الدراسات السابقة	08
7. تحديد المفاهيم	21
8. المقاربة النظرية للدراسة	28
9. المنـهج المستخدم في الدراسة	29
10. مجتمع الدراسة والعينة	30
11. مجالات الدراسة	36
12. أدوات جمع البيانات	38
الفصل الثاني: مدخل سوسيولوجي للأحياء الجديدة	
مقدمة الفصل	43

المبحث الأول: مفهوم الأحياء السكنية الجديدة	
المطلب الأول: تعريف الأحياء السكنية الجديدة	44
المطلب الثاني: تصنيفات الأحياء السكنية في التجمعات العمرانية	45
المطلب الثالث: أسباب إنشاء الأحياء السكنية الجديدة	46
المطلب الرابع: معايير التخطيط العمراني في الأحياء السكنية الجديدة	47
المطلب الخامس: أهداف ومبادئ الأحياء السكنية الجديدة	48
المبحث الثاني: التفاعل الاجتماعي داخل الأحياء السكنية الجديدة	
المطلب الأول: العلاقات الاجتماعية في الإطار الأسري	49
المطلب الثاني: العلاقات الاجتماعية في الإطار الجواري	50
المطلب الثالث: التواصل الاجتماعي داخل الأحياء السكنية الجديدة	51
المطلب الرابع: أنواع التضامن الإجتماعي في الأحياء السكنية الجديدة	51
المبحث الثالث: أسباب المشكلات الاجتماعية في الأحياء السكنية الجديدة	
المطلب الأول: سوء تخطيط الأحياء السكنية الجديدة	52
المطلب الثاني: ظاهرة الاكتظاظ السكاني في الأحياء السكنية الجديدة	53
المطلب الثالث: مشكلة الثقافات الفرعية في الأحياء السكنية الجديدة	54
المطلب الرابع: طبيعة النسيج العمراني في الأحياء السكنية الجديدة	57
المطلب الخامس: الحلول المقترحة للمشاكل الاجتماعية في الأحياء السكنية الجديدة	59
المبحث الرابع: أنماط المشاكل الاجتماعية في الأحياء السكنية الجديدة	
المطلب الأول: مشاكل الفقر والبطالة في الأحياء السكنية الجديدة	61
المطلب الثاني: ظاهرة العنف في الأحياء السكنية الجديدة	65
المطلب الثالث: ظاهرة ترويج المخدرات في الأحياء السكنية الجديدة	65
المطلب الرابع: مشكلة الفروقات الطبقية في الأحياء السكنية الجديدة	69
المبحث الخامس: النظريات المفسرة للأحياء السكنية الجديدة	

المطلب الأول: النظرية الايكولوجية	70
المطلب الثاني: نظرية أقطاب النمو	76
المطلب الثالث: النظرية الماركسية المحدثة	78
المطلب الرابع: نظرية المدينة الشريطية	80
المطلب الخامس: نظرية المدينة الصناعية	80
خلاصة الفصل	82
الفصل الثالث: الظاهرة الإجرامية في الأحياء الجديدة	
مقدمة الفصل	84
المبحث الأول: مفهوم الظاهرة الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة	
المطلب الأول: تعريف الظاهرة الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة	85
المطلب الثاني: خصائص الظاهرة الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة	86
المطلب الثالث: أنواع الظواهر الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة	88
المبحث الثاني: أسباب الظاهرة الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة	
المطلب الأول: صراع الثقافات الفرعية في الأحياء السكنية الجديدة	89
المطلب الثاني: العزلة العمرانية والتهميش الأحياء السكنية الجديدة	90
المطلب الثالث: غياب مقومات الأمن في الأحياء السكنية الجديدة	91
المطلب الرابع: الفجوة الرقمية في الأحياء السكنية الجديدة	92
المبحث الثالث: الأنماط الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة	
المطلب الأول: جرائم المخدرات	93
المطلب الثاني: الجرائم الجنسية	94
المطلب الثالث: العصابات الإجرامية	98
المطلب الرابع: جرائم الاعتداء على الأشخاص والممتلكات	99
المطلب الخامس: الجرائم الخاصة بالأحداث	100

المبحث الرابع: آثار الظاهرة الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة	
المطلب الأول: الآثار النفسية للظاهرة الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة	102
المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للظاهرة الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة	106
المطلب الثالث: الآثار الثقافية للظاهرة الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة	109
المطلب الرابع: انعكاسات ظاهرة الإجرام في الأحياء السكنية الجديدة علي المدينة	111
المبحث الخامس: آليات مواجهة الظاهرة الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة	
المطلب الأول: دور المجتمع المدني في الوقاية من الظاهرة الإجرامية في الأحياء الجديدة	114
المطلب الثاني: دور التشريعات القانونية لمواجهة الظاهرة الإجرامية في الأحياء الجديدة	116
المطلب الثالث: دور الأجهزة الأمنية في مواجهة الظاهرة الإجرامية في الأحياء الجديدة	119
المطلب الرابع: دور التنمية المستدامة في مواجهة الظاهرة الإجرامية في الأحياء الجديدة	121
المطلب الخامس: تقييم تجربة الجزائر في مجال الأحياء السكنية الجديدة	122
خلاصة الفصل	125
الفصل الرابع: الإطار الميداني للدراسة	
تمهيد	127
أولا- عرض وتحليل البيانات	128
1-عرض وتحليل بيانات الفرضية الفرعية الأولى	128
2- عرض وتحليل بيانات الفرضية الفرعية الثانية	142
3- عرض وتحليل بيانات الفرضية الفرعية الثالث	148
ثانيا- مناقشة نتائج التحليل على ضوء الفرضيات	153
1-مناقشة النتائج علي ضوء الفرضية الفرعية الأولى	153
2-مناقشة النتائج علي ضوء الفرضية الفرعية الثانية	154
3-مناقشة النتائج علي ضوء الفرضية الفرعية الثالثة	156
4-مناقشة النتائج علي ضوء الفرضية الرئيسية	157

ثالثا- النتائج العامة للدراسة	158
رابعا- توصيات ومقترحات الدراسة	159
خاتمـــــــــة	115
قائمـة المصـادر والمراجـع	117
الملاحـــــق	
* ملخص الدراسة باللغة العربية	
* ملخص الدراسة باللغة الأجنبية	

فهرس الجداول

فهــرس الجــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يوضح توزيع المبحوثين حسب الخصائص السوسيو–ديموغرافية	31
02	يوضح توزيع المبحوثين حسب المستوى الدراسي والمهني	33
03	يوضح توزيع المبحوثين حسب طبيعة السكنات حي الدكان	34
04	يوضح الوضعية السكنية للمبحوثين في حي الدكان الجديد	128
05	يوضح حالات التعرض المبحوثين للسرقة في الحي الجديد	130
06	يوضح الخصائص الأمنية في الدكان الجديد	132
07	يوضح المظاهر الإجرامية في الدكان الجديد	135
08	يوضح مدى تعاون السكان في التصدي للإجرام بالحي	138
09	يوضح دور الجمعيات في التصدي لظاهرة الإجرام في الحي	140
10	يبين مدى تواجد المرافق والخدمات العمومية بالحي	142
11	يبين مدى رضا السكان علي المخططات السكنية الجديدة للحي	144
12	يبين انعكاسات سوء التخطيط العمراني للحي على الإجرام	146
13	يبين طبيعة العلاقات الاجتماعية بين سكان الحي	148
14	يوضح انعكاسات الثقافات الإنحرافية على الحي السكني الجديد	150
15	يوضح الحلول المقترحة للحد من الإجرام في الحي السكني الجديد	152

مقدمة

مقدمة:

تعتبر كل مدينة كيانا قائما بحد ذاته وتتميز كل منها بسمات محددة تختلف عن المدن الأخرى حيث تعتمد هذه السمات على ظروف نمو المدينة وتاريخها الحضاري إذ تتمثل هذه السمات في الكثافة السكانية فيعد عدد السكان هو المقياس الرئيسي في العديد من دول العالم لتحديد وتسطير المدن بشكل صحيح وتتميز أيضا بالمهن العامة كالمهن الصناعية والإنتاجية والتجارية وأيضا الوظائف العامة والخاصة في الشركات والمؤسسات وما يميزها أيضا انتشار المواصلات الحديثة والتي تعد جزءا من أجزاء المدن فتساهم في الربط بين أطرافها كما تتميز بالحياة الثقافية مثل المسارح والمكتبات والمتاحف الأثرية التي تعد مصدرا من المصادر الرئيسية لتطور الفكر الثقافي في المدينة كما تتصف بطابع عمراني فخم وحديث وكثرة المرافق والخدمات العمومية والترفيهية والمساحات الخضراء.

وبالرغم مما تتمتع به من مزايا إلا أنها أصبحت تواجه عدة مشاكل أهمها المشكلات البيئية التي تتمثل في الضغط على المرافق الأساسية وازدحامها مما أدى إلى تلوث الهواء كما أن هناك مشكلات اجتماعية والمتمثلة في التباين الكبير في المستوى الثقافي والتعليمي والمادي مما نتج عنها حالات انحرافية وإجرامية وهذا راجع لارتفاع كلفة المعيشة واتساع باب الإنفاق بشكل كبير والاحتكاك بثقافات ومفاهيم غريبة القليل من يعتاد عليها، وهناك مشكلات تنظيمية متمثلة في ارتفاع أسعار الأراضي والاتساع الأفقي للمدن مما نتج عن ذلك بيوت قصديرية وفوضوية وهامشية والبنى التحتية التي تزيد من حوادث المرور وازدحام السير.

ومن أكبر المشاكل التي تعرضت إليها المدينة هي الزيادة في عدد السكان الذي نتج عنه اكتظاظ سكاني كبير وهذا ما دفع بالدولة القيام بمشاريع التوسع العمراني وإنشاء أحياء سكنية جديدة إذ اعتبروها حل استعجالي للتخفيف من حدة المشاكل التي تفاقمت في المدينة وسعت الجهات الوصية في الأحياء السكنية الجديدة إلى توفير المرافق الترفيهية والتربوية والصحية والرياضية لجعلها مكانا ملائما للعيش وتوفير مساحات وفضاءات لاستقطاب جزء

من سكان المدينة مع توفير الخدمات الأمنية والوقائية في هذه التجمعات السكانية ومع ذلك لم تسلم الأحياء السكنية الجديدة من المشاكل منها الاجتماعي ومنها الأمني المتمثلة في نقص المرافق العمومية مثل المدارس والمستشفيات والمحلات التجارية والمنتزهات والمراكز الثقافية وانعكس هذا سلبا على حياة السكان إذ أصبحوا يشعرون بالعزلة والتهميش كما أن نقص الأمن في الحي السكني الجديد جعل من البعض يتجه نحو ممارسة الانحرافات والإجرام كتشكيل عصابات إجرامية والسرقة وترويج المخدرات فأصبحت الأحياء السكنية الجديدة بيئة حاضنة للإجرام.

ومن هذا المنطلق تأتي دراستنا لتسليط الضوء على أسباب انتشار الظاهرة الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة حيث اعتمدنا على خطة تشمل أربع فصول مقسمة كالآتي:

الفصل الأول: تناولنا فيه الإطار المفاهيمي والإطار المنهجي للدراسة والذي تضمن مجموعة من العناصر وهي تحديد الإشكالية وفرضيات الدراسة وأهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع وأهداف الدراسة ثم تطرقنا إلى الدراسات السابقة مع تناول المقاربة النظرية للدراسة، إضافة إلى مجتمع البحث وعينة الدراسة مع ذكر المجال الزماني و المكاني للدراسة وأخيرا أدوات جمع البيانات.

الفصل الثاني: تحت عنوان مدخل سوسيولوجي للأحياء الجديدة إذ تضمن خمسة مباحث وكل مبحث يندرج ضمنه خمس مطالب حيث جاء المبحث الأول بعنوان مفهوم الأحياء السكنية الجديدة والمبحث الثاني بعنوان التفاعل الاجتماعي داخل الأحياء السكنية الجديدة أما بالنسبة للمبحث الثالث فهو بعنوان أسباب المشكلات الإجتماعية في الأحياء السكنية الجديدة والمبحث الرابع أنماط المشاكل الاجتماعية في الأحياء السكنية الجديدة أما بالنسبة للمبحث الخامس فهو بعنوان النظريات المفسرة للأحياء السكنية الجديدة

الفصل الثالث: تناولنا فيه الظاهرة الإجرامية في الأحياء الجديدة تضمن خمس مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم الظاهرة الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة أما بالنسبة للمبحث الثاني تناولنا أسباب الظاهرة الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة وفي

المبحث الثالث تطرقنا إلى الأنماط الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة أما المبحث الرابع بعنوان آثار الظاهرة الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة وفي المبحث الخامس تطرقنا إلى آليات مواجهة الظاهرة الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة

الفصل الرابع: طبقنا من خلاله ما تناولناه في الإجراءات المنهجية فقمنا بتفريغ وتحليل وتفسير البيانات الإحصائية المحصلة من الدراسة الميدانية التي تم إجرائها على مستوى الحي الجديد الدكان 1200 سكن كذلك توصلنا إلى بعض نتائج الدراسة الميدانية ومدى توافقها وإثباتها لفرضيات الدراسة وفي الأخير قدمنا بعض التوصيات والاقتراحات للتقليل من الجرائم ثم خاتمة الدراسة وقائمة الملاحق.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والمنهجي للدراسة

1- إشكالية الدراسة:

ارتبطت الظاهرة الإجرامية في تكوينها بالبناء الاجتماعي من خلال ما يتعرض له الأفراد من ضغوطات نفسية واجتماعية تؤدي بهم في الأخير إلى ارتكاب مختلف الجرائم والواضح من خلال التطور الفكري للجريمة أنها تنامت بتطور الإنسان والمجتمعات التي حاولت ضبط تصرف وسلوك الأفراد من خلال وضع مجموعة من القواعد والضوابط بوضع العديد من الإجراءات التي تحكم حياتهم وتوجههم حسب القيم والثقافة التي يؤمنون بها داخل مجتمع عادل ومتوازن ومتحضر لما تتطلبه حياة المدينة من ضرورة إتباع الأنظمة والقوانين التي اعتبرت كرادع لأي إخلال بالنظام المجتمعي.

حيث يمكن القول بأن الظاهرة الإجرامية من ناحية علم الاجتماع هي: (تلك الأفعال التي تمثل خطرا على المجتمع بمعنى آخر أن الظاهرة الإجرامية سلوك إنساني يحدث في المجتمع اضطراب بسبب خرقه لقواعد الضبط الاجتماعي)[1]، ولقد اختلف العلماء بشأن المعنى الإجتماعي للظاهرة الإجرامية حيث يرى **جاروفالو** أن الظاهرة الإجرامية هي: (كل فعل أو امتناع تم اعتباره جريمة في كافة المجتمعات المتدنية)[2].

وباتساع المدن وانتشارها وتطورها أصبحت الظاهرة الإجرامية تتضاعف و تنتشر داخلها خاصة الكبيرة منها نظرا لتمددها الجغرافي بسبب عامل الكثافة السكانية، فالتركيبة المعقدة للمدينة تجعلها كيان مادي تتشكل من خلاله مجموعة من الاختلالات سواء القيمية او الثقافية التي تؤثر على الأفراد والمجتمع بأكمله، حيث تؤدي إلى فقدان الثقة بين الأفراد وتصدع النظام الاجتماعي والاقتصادي، كما أنها تتسبب في التأثير على حياة الضحايا وتؤدي إلى الكثير من المشاكل النفسية والاجتماعية لهم ولعائلاتهم، فالظاهرة الإجرامية داخل المدينة لها عوامل مختلفة، من بينها الفقر والبطالة والتعليم الرديء وانعدام الرعاية

[1] حمد عبد الله الوريكان، أصول علمي الإجرام والعقاب، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص 23.
[2] عبد الواحد إمام مرسي، الظاهرة الإجرامية ـ أساليب الرصد والمواجهة، بحث منشور في مجلة الأمن والقانون، العدد (1) سنة 2003، دبي ـ الإمارات العربية المتحدة، ص122.

والعدالة الاجتماعية، إضافة إلى عوامل شخصية وبيئية وأسرية مثل الإدمان والعنف الأسري والتربية السيئة.

وبحكم النمو الديمغرافي المتزايد والهجرة الداخلية بحثا عن فرص العمل أصبحت هاته المدن عاجزة عن احتواء هذا الكم الهائل من السكان وتعيش اختناقا سكانيا كبيرا الشيء الذي افرز عن صعوبة تنظيم الحياة اليومية للأفراد في كل المجالات، سواء ما تعلق بتلبية المتطلبات اليومية أو توفير السكن اللائق وحتى النقل وغيرها من الآفات والمشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المدن عامة، فكان لزاما علي الدولة أو السلطات المعنية إيجاد حلول لهذه الأزمة الكبيرة، مما استدعي وضع استراتيجيات ومخططات لإنشاء الأحياء السكنية الجديدة كامتداد للمدينة وفي ضواحيها لفك هذا الضغط عن المدينة، كحل بديل لهذه الظاهرة التي شهدتها أغلب المدن بسبب تنامي ظاهرة الانفجار السكاني، حيث أن الأحياء السكنية الجديدة تعتبر حلاً مناسبا لمشكلة الكثافة السكانية، لأنه يمكن لهذه الأحياء السكنية الجديدة توفير مساحات وفضاءات لاستقطاب جزء من سكان المدينة، حيث سعت الجهات الوصية علي هذه المشاريع بتوفير الخدمات الضرورية مثل المياه والصرف الصحي والكهرباء والغاز والطرق والمدارس والمستشفيات والمراكز التجارية ووسائل النقل العام وتجهيز البنية التحتية المتطورة، إلى جانب توفير المرافق الترفيهية والتربوية والصحية والرياضية، التي تجعل من هذه الأحياء السكنية الجديدة مكاناً ملائماً للعيش، على غرار الخدمات الأمنية والوقائية في هذه التجمعات السكانية.

لكن رغم ايجابيات هذه الفضاءات الجديدة إلا أنها واجهت العديد من المشاكل، منها ماهو اجتماعي ومنها ماهو امني، فالسرعة في انجاز هذه الأحياء أنتجت بنية تحتية هشة بسبب عدم مطابقتها للمعايير التقنية المعمول بها في هذا المجال او عدم صيانتها باستمرار مما أدى إلى اهتدائها وتوقفها أحيانا نهائيا، مثل قنوات المياه الصالحة للشرب والكهرباء ومجاري الصرف الصحي والطرق ووسائل النقل العام، الشيء الذي انعكس

سلبا علي سكان هذه الأحياء وأرهق حياتهم اليومية، كذلك نقص بعض المرافق الضرورية مثل المدارس والمستشفيات والمحلات التجارية والمنتزهات والمراكز الثقافية إلى إحداث خلل في الحصول على الخدمات الأساسية مما يتطلب التنقل للمدينة لقضاء هذه الحاجات الضرورية، الشيء الذي جعل من هذه الأحياء السكنية الجديدة لا توفر الراحة والطمأنينة للأفراد ويشعرون بالعزلة والتهميش، فأصبحت هذه الأحياء بيئة حاضنة للانحراف والجريمة خاصة فئة الشباب منهم الذين أصبحوا يشعرون بالاغتراب الاجتماعي والتهميش، حيث يتوجه البعض منهم إلى الجريمة كوسيلة لتحقيق أهدافهم وتبني ثقافة فرعية جانحة، إضافة إلى بعض العوامل الأخرى كالفروقات الاجتماعية ونقص الأمن الحضري، مما أدى إلى تزايد وانتشار الممارسات الانحرافية والإجرامية، كتشكل العصابات الإجرامية، والسرقة والعنف بكل أنواعهما.

ولمواجهة هذه الظاهرة الإجرامية، تبنت الدولة بعض الاستراتيجيات والآليات الأمنية، كتوفير تغطية أمنية شاملة، واعتماد آليات اليقظة والإنذار والكشف المبكر علي الجرائم،كذلك تفعيل دور الإعلام في التحسيس وتوعية سكان هذه الأحياء من مخاطر الجريمة، كما سارعت الجهات المختصة بسن تشريعات وقوانين خاصة لمواجهة الجرائم المستحدثة في المجتمع الجزائري وخاصة في الأحياء السكنية أي كان نوعها، مثل قانون رقم 20-03 الموافق لـ30 أوت 2020 " الوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها"،

وقد أكدت مختلف الدراسات عدم نجاعة أغلب الحلول، حيث تزايدت وتنامت معدلات الجريمة واستفحلت بشكل غير مسبوق، جعلت من الدولة تعيد النظر في مختلف آليات مواجهة الظواهر الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة، والعودة لمعرفة جذور هذه الجرائم وأسباب تناميها[1].

ولمعالجة هذه الإشكالية نطرح التساؤل المحوري الآتي:

[1] سناء ساطع عباس، رياض فكرت نجات، تنمية الأحياء السكنية دراسة تحليلية للمشاريع السكنية في التوجهات المعاصرة، المجلة العراقية لهندسة العمارة والتخطيط، المجلد 15، العدد 01، 2019، ص 105.

- ماهي أسباب تفاقم الظاهرة الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة؟

ويندرج تحت هذا التساؤل المحوري عدة تساؤلات فرعية أهمها:

1- كيف تصبح الأحياء السكنية الجديدة بيئة حاضنة للإجرام؟

2- ما هي أبرز مظاهر الجريمة في الأحياء السكنية الجديدة؟

3- ما مدى فعالية الإستراتيجيات الأمنية التي تضعها الدولة في الأحياء السكنية الجديدة؟

2- فرضيات الدراسة:

- الفرضية الرئيسية:

-للخصائص السوسيو-ديمغرافية للأحياء السكنية الجديدة علاقة بإنتشار الظاهرة الإجرامية.

1.2. الفرضية الفرعية الأولى:

- إن انعدام إستراتيجية أمنية فعالة في الأحياء السكنية الجديدة أدى إلى إنتشار الإجرام.

***- مؤشرات الفرضية الفرعية الأولى:**

- إن غياب مقومات الأمن يؤدي بالسكان إلى الشعور بالخوف وعدم الاستقرار.

- عجز السلطات الأمنية عن أداء مهامها كأجهزة ضبط قضائي يؤدي إلى الفوضى الاجتماعية.

- إن مشاركة السكان في عملية المراقبة تكشف عن الأنشطة المشبوهة والتبليغ عنها.

2.2. الفرضية الفرعية الثانية:

-إن غياب المعايير التخطيطية الحيوية تتسبب في عزلة وتهميش الأحياء السكنية الجديدة.

***- مؤشرات الفرضية الفرعية الثانية:**

- إن إنعدام المرافق والخدمات العمومية الأساسية يؤدي إلى شعور السكان بالتهميش والعزلة.

- إن إجراء تعديلات على المسكن يعكس سوء التخطيط العمراني لاحتياجات الأسرة الجزائرية

- إن الأماكن المظلمة تؤدي إلى تشكيل بؤر إجرامية لعصابات الأحياء السكنية الجديدة.

3.2.الفرضية الفرعية الثالثة:

-شكلت الممارسات الإجتماعية في الأحياء السكنية الجديدة بيئة حاضنة للظاهرة الإجرامية.

***- مؤشرات الفرضية الفرعية الثالثة:**

- إن هشاشة الجيرة والعلاقات الإجتماعية تؤدي إلى تصدع البناء والتضامن الاجتماعي.

- إن صراع الثقافات في الأحياء السكنية الجديدة يشجع علي تبني التعصب القبلي والعنف.

- إنعدام التكافل الإجتماعي في الأحياء الجديدة يؤدي إلي عزلة الضحايا وسهولة الإجرام.

3- أهمية الدراسة:

إن لكل دراسة أكاديمية أهميتها التي تدفع الباحث للوصول إلى نتائج تجيب على تساؤلاته فنجد أهمية دراستنا والتي تتمحور حول سوسيولوجيا الأحياء الجديدة وعلاقتها بالظاهرة الإجرامية تتمثل في:

- إبراز أسباب انتشار الظاهرة الإجرامية في الحي السكني الجديد.
- أبرز أشكال الجريمة في الأحياء السكنية الجديدة.

- تشير الدراسة إلى الأهمية العلمية، التي ترتكز على علاقة الأحياء السكنية الجديدة بالظاهرة الإجرامية واختيار أنجع الأساليب والإستراتيجيات الفعالة في الحد منها.
- غياب الدراسات والأبحاث الأكاديمية التي تعالج مواضيع الإجرام في الأحياء السكنية الجديدة.
- معرفة مدى تأثير الظاهرة الإجرامية في الحي السكني الجديد.

4- أهداف الدراسة:

لكل بحث علمي أهداف محددة يسعى الباحث إلى تحقيقها وأهداف دراستنا تتمثل فيما يلي:

- تسليط الضوء على الأسباب الرئيسية التي تقف وراء ازدياد ظاهرة الإجرام في الحي السكني الجديد.
- محاولة الكشف عن علاقة الأحياء السكنية الجديدة بالظاهرة الإجرامية من الجانب السوسيولوجي.
- معرفة أبرز مظاهر الجريمة في الأحياء السكنية الجديدة.
- محاولة معرفة مدى فاعلية الإستراتيجية التي تضعها الدولة في الأحياء السكنية الجديدة.

5- أسباب إختيار الموضوع:

إن اختيار موضوع الدراسة العلمية غير خاضع لعامل الصدفة أو العفوية بل هي عملية قائمة على جملة من الأسباب تنقسم إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية وهي كالآتي:

- **الأسباب الذاتية:**

- الرغبة الملحة في دراسة هذا الموضوع.
- الميول للجانب الاجتماعي والعمل فيه.

- التطرق من خلال الملاحظة الشخصية لأهم أسباب انتشار ظاهرة الإجرام وتناميها في الحي السكني الجديد.
- من خلال قيامنا بعملية الإحصاء (إحصاء السكان لسنة 2022) الفارطة ولكوننا عضوتين في لجنة الإحصاء تبين لنا خبايا هذا الحي ومن بين هذه الخبايا قضيه الحال ألا وهي الإجرام والمجرمين.
- التعرض الشخصي لإحدى الظواهر الإجرامية في هذا الحي.

o **الأسباب الموضوعية:**

- دراسة الموضوع من الجانب السوسيولوجي.
- يتناسب موضوعنا مع التخصص.
- توفر المراجع حول الموضوع.
- محاولة إثراء الجانب النظري والتطبيقي لهذا الموضوع.
- التوصل إلى نتائج علمية قد تكون بداية انطلاق بحث علمي جديد.

6- الدراسات السابقة:

1.6. الدراسات الأجنبية:

1.1.6. دراسة لـ "كاهيل chahill" تحت عنوان "**جغرافيا الجريمة الحضرية دراسة الجريمة داخل مدن: ناشفيل، بورتلاند، وتوكسون**" نموذج متكامل مقدم ضمن المؤشرات الإجتماعية لموقع مدينة أيوا سنة 2004، هدفت إلى استكشاف السياقات الجنائية، من منطلق أن فهم سياق الجريمة أمر أساسي لوضع سياسة مستنيرة من شأنها أن تقلل من الجريمة في المجتمعات المحلية، وتكونت عينة الدراسة من الأفراد مرتكبي الجرائم في ثلاث مدن هي (ناشفيل، بورتلاند، وتوكسون)، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتدت الباحثة المنهج المسحي من خلال جمع بيانات عن الجريمة في تسع جرائم خلال الفترة ما بين 1998-2000 ، واستخدمت أيضا بيانات التعداد، التي استخدمت لإنشاء مجموعة من التدابير الاجتماعية والاقتصادية، وأظهرت أبرز النتائج أن تحديد ملامح الجريمة نشاطاً

مهماً، يمكن أن يكشف عن صورة جغرافية مختلفة جداً لمناطق الجريمة العالية، ويمكن أن يُوفر خرائط معدلات الجريمة؛ الأمر الذي يجعل عملية صنع القرار أكثر فاعلية.

2.1.6. دراسة لـ " ريزنبوم وباول Rosenbaum and Paul" تحت عنوان "**الجرمية في الفراغ والجريمة: تحليل حياة الجناة والبيئة الدقيقة للجريمة**" سنة 1996، تهدف هذه الدراسة إلى معالجة وتسليط الضوء على أثر تغيير مكان السكن على معدلات الجريمة. حيث لوحظ ارتباط عدد الجرائم بتكرار تغيير العناوين ونقل المساكن واستخدمت الدراسة تقنية كارتوغرافية لتمثيل حياة الجاني بالاعتماد على مصادر مختلفة وخلصت الدراسة إلى:

– وضع البيانات في رسومات وخرائط تمكّن المطلع عليها من استخلاص نتائج عن أسباب الجريمة بصورة أفضل من استخدام الإحصاء والطريقة الكمية.

– البيئة المساعدة على الإجرام هي في اغلبها التجمعات الحضرية المعزولة للتمكن من القيام بالجرائم دون العثور عليه.

3.1.6. دراسة لـ "ديفيد ويسبيرد وقريبن بريسما ويم بيسنيسكو David Weisburd, Gerben Bruinsma and Wim Bernasco" تحت عنوان "**وحدات التحليل الجغرافية للظاهرة الإجرامية**" سنة 2010، هدفنا في هذه الدراسة هو لفت الانتباه إلى مشكلة وحدات التحليل المكاني في علم الجريمة الجغرافي حيث يدرك أصحاب الدراسة من البداية أنه لا يوجد مجلد واحد يمكنه استكشاف عدد لا يحصى من القضايا المهمة في هذا المجال، لكن الباحثين في هذه الدراسة حاولوا تغطية مجموعة واسعة من الأسئلة والمخاوف الحرجة في فصول الدراسة مقسم إلى قسمين رئيسيين ، يعكسان الموضوعات العامة التي طرحناها في هذا الفصل التمهيدي كما يتعامل القسم الأول بشكل مباشر مع السؤال الموضوعي لوحدة التحليل المكاني التي ينبغي أن يكون محور اهتمام علماء الجريمة، ويقترح عددًا من الأساليب المنهجية لتحديد الوحدات المناسبة للتحليل والتحقيق يركز الجزء الثاني من الكتاب على دراسات حالة للجريمة في

مكانها، موضحًا كيف نقوم بذلك ويمكن أن يعزز فهمنا لوحدات التحليل المكاني لعلم الجريمة الجغرافي من خلال دراسات تجريبية محددة ، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى:

– المدينة هي أكثر من تجمعات من الأفراد والمرافق الاجتماعية الشوارع والمباني والأضواء الكهربائية والترام والهواتف... ، شيء أكثر من مجرد كوكبة من المؤسسات والأجهزة الإدارية المحاكم والمستشفيات والمدارس والشرطة والموظفين المدنيين من مختلف الأنواع.

– إن المدينة ، بالأحرى، هي حالة ذهنية ، وجسد من الأزياء والتقاليد، والمواقف والمشاعر المنظمة التي تكمن في هذه الأزياء والتي تنتقل مع هذا التقليد بعبارة أخرى، المدينة ليست مجرد آلية فيزيائية وبناء مصطنع تشارك في العملية الحيوية للأشخاص الذين يؤلفونها ؛ إنه نتاج الطبيعة وخاصة الطبيعة البشرية.

4.1.6. دراسة لـ " ماري إيف ديون marie eve dion " تحت عنوان " **تحليل ظاهرة عصابات الشوارع في الإقليم الحضري كيبيك كندا**" سنة 2014، تهدف الدراسة إلى تحميل ظاهرة عصابات الأحياء في شوارع كيبك، حيث كانت إشكالية البحث عن إمكانية وجود عصابات الشوارع في إقليم المدينة، احتمل الباحث عدم وجود توافق في الآراء بشأن وجود عصابات الشوارع في مدينة كيبيك للتو، اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، وعلى عينة تتكون من 12 مشاركًا إجمالاً، أجرى 13 مقابلة لكن كان عليه رفض واحدة لأنها كانت غير مكتملة وبالتالي من المستحيل معالجتها، وخلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1. تطور العصابات في كيبيك خلال فترة العشر سنوات الماضية
2. الانقسام بين الآراء حول وجود عصابات شوارع حقيقية في إقليم مدينة كيبيك.
3. كما تدعي الشرطة وجود عصابات ناشئة وهي موجودة فيها قادرين عمى سردهم إلا أن عمال الشوارع لهم رأيًا معاكسًا تمامًا، حيث ذكر أنو لا توجد عصابات شوارع في كيبيك.

5.1.6. دراسة لـ "ميشال بيترسون وهافينغ زانغ Michael P. Peterson& Haifeng Zhang" تحت عنوان "**الأنماط المكانية لأنواع من الجريمة**" جامعة نبراسكا، سنة 2007، تهدف هذه الدراسة إلى بهدف تحليل الأنماط المكانية لأربعة أنواع من الجريمة وهي الاعتداء الجسدي السرقة، سرقة السيارات، والسطو على المنازل وعلاقتها بخصائص الأحياء في مدينة أوماها بولاية نبراسكا. استخدمت الدراسة أسلوب الإحصاء الكمي المتمثل بنموذج الانحدار المتعدد، وكذلك أدوات التحليل المكاني من خلال تقنية نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في تحقيق أهدافها توصلت الدراسة إلى أن استخدام مقياس الكثافة الجرمية بناء على الكثافة المكانية لحدوث الجريمة مؤشر أفضل لحساب معدلات الجريمة في الأحياء الحضرية من معدلات الجريمة التي تحسب على أساس الوحدات السكانية، وأجريت هذه الدراسة لإستكشاف الارتباط بين الجريمة والبيئة في مدينة الرياض والتوزيع المكاني للجرائم ومرتكبيها فيها، والوقوف على المؤثرات البيئية الطبيعية والبشرية الكامنة خلف هذا التوزيع. اعتمدت الدراسة المنهج المكتبي والإحصاء الوصفي في تحقيق أهدافها توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين التفاوت في معدلات وأعداد الجرائم وبعض المتغيرات مثل مستوى الدخل والمستوى التعليمي، كما أن هنالك ارتباط موجب بين الزيادة السكانية ومعدلات الجريمة، وكذلك علاقة وثيقة بين الجريمة وأنماط استخدام الأرض والمتغيرات البينية للمدينة.

2.6. الدراسات العربية:

1.2.6. دراسة لـ "فايز الفريدي" تحت عنوان "**المعايير التخطيطية للأحياء السكنية الحديثة في مدينة الرياض**" رسالة تكميلية لنيل الماجستير غير منشورة، كلية العمارة والتخطيط، جامعة الملك سعود، الرياض سنة 2007، هدفت إلى تقييم المعايير التخطيطية للأحياء السكنية الحديثة في مدينة الرياض، ومعرفة مدى وملاءمتها للمتطلبات البيئية والاجتماعية والاقتصادية لسكان مدينة الرياض واستخدم الباحث المنهجين التاريخي والوصفي، وأداتين لجمع المعلومات؛ الأولى :المصادر والمراجع عن

طريق المنشورات البلدية الصادرة من وزارة الشؤون البلدية والقروية وأمانة منطقة الرياض، والأخرى: أداة الاستبيان بعينة صدفية لسكان الأحياء المدروسة (النزهة – إسكان– الخارجية – إسكان الخرج – إسكان الجزيرة – المنصورة –العريجاء) بعينة بلغت 140 مفردة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الأحياء السكنية خططت للمباني والطرق، ولا يوجد اعتبار أو أولوية لسكان الحي، وعدم التعامل مع الحي السكني كوحدة اجتماعية لها خصوصيتها المميزة، وهناك قصور في الخدمات العامة التي يحتاجها واقترحها المواطنون؛ مثل المراكز الاجتماعية، وفرع مركز شرطة، وخدمات بلدية، وصالات ألعاب رياضية، وخدمات إسعاف، ومكتبة عامة للحي، وخدمات صحية، وأندية ثقافية، ومركز حكومي لسكان الحي، ومركز دفاع مدني، وبريد، ومحلات تجارية، ومدارس ثانوية للبنين والبنات، واتضح إهمال الأمانة والوزارة تحديد معايير تخطيطية لمسار الدراجات، وحركة النقل العام، ومعايير حركة المشاة، وأن هناك مشكلات تواجه الساكنين في المرافق الخدمية كعدم توافر الإنارة والأرصفة، وتصريف المياه.

2.2.6. دراسة لـ "**رضا بوكواع**" تحت عنوان "**الأطر المكانية والفقر والجريمة**" جامعة تونس، سنة 2012، هدفت الدراسة إلى تبيين الفقر والجريمة العلاقة بينهما حيث تطرح العلاقة فيهما كمشكلة لا علاقة سببية ثابتة، على الرغم من كون أكثر من المجرمين فقراء، لكن هذا الافتراض لا ينسحب على الفقر في الريف الذي لا يؤدي حتما إلى الجريمة إضافة إلى كون أرقام الجريمة مرتفعة في بلدان متقدمة اجتماعيا حي أن الفقـر في معناه الاقتصادي، بصف الجانب المادي الضعيف، الذي تعانى منه فئة ترتب في آخر السلم الاجتماعي والفقر وضعية نسبية، تحدد مقارنة بين أوضاع وحالات اقتصادية مختلفة داخل واقع اجتماعي محدد، إذ أن فقراء البلدان المصنعة يتوفرون على إمكانيات أفضل من غالبية سكان البلدان المختلفة، ويتحدد الفقر في العجز عن تلبية حاجات إجتماعية أساسية، لا يكتمل بدونها الوجود الاجتماعي الحق، ويبدو ذلك في المسكن والمورد المالي والمرافق العامة والمستوى الثقافي إلى غير ذلك من المؤشرات فالفقر إذن

بعد اقتصادي أساسي لكنه أيضا ذو بعد اجتماعي يتمثل في المقارنة بين أوضاع الأفراد في المجتمع الواحد وبين المجتمعات المختلفة، وبعد نفسي يتجسد أساسا في الشعور بالنقص الجريمة من الناحية القانونية هي كل سلوك يخالف القانون الجزائي، أصناف حسب الجزاء المنصوص عليه، ودرجات تعرف بالمخالفة وهي والجنحة والجناية.

3.2.6. دراسة لـ "**المهيرات**" **تحت عنوان** "**جغرافية الجريمة دراسة تطبيقية للجوانب المكانية لظاهرة الجريمة في المملكة الأردنية الهاشمية** " جامعة السودان سنة 1996، وقد تناول الباحث الجوانب المختلفة لظاهرة الجريمة للتعرف على الأنماط النوعية والمكانية من خلال دراسة التدفق الانسيابي لمرحلة تلك الجرائم واتجاهاتها، وتحديد النطاقات المستهدفة في المدينة ومعرفة أماكن ارتكاب الجريمة في الحيز الجغرافي. وقد توصل إلى عدد من النتائج، من أهمها:

شكلت جرائم السرقة والسلب نسبة (23%) من مجموع الجرائم وتأتي في المرتبة الأولى.

تبين من خلال خصائص التدفق الانسيابي لرحلة الجريمة، أن هناك تناقصاً في مسافة رحلة الجريمة من موقع سكن مرتكب الجريمة إلى موقع ارتكاب جريمته.

أظهر التحليل أن هناك علاقة بين مستوى موقع السكن الذي يقطنه مرتكبو الجرائم وبين نسبة الجرائم وأنماطها، حيث إن (60%) من مجموع مرتكبي الجرائم من أفراد العينة يقيمون في مناطق شعبية، ونسبة (11%) منهم في المخيمات.

أظهرت الدراسة أن (32%) من حجم مرتكبي الجرائم يميلون إلى ارتكاب جرائمهم داخل المساكن في الأحياء التي يقيمون فيها.

اهتمت هذه الدراسة بدراسة الجريمة بصفة عامة، سواءً بالنمط الزماني أو المكاني أو الرحلة إلى الجريمة.

4.2.6. دراسة لـ "آلاء بنت عبد العزيز القاسم" تحت عنوان "**المشكلات التي تواجه الأسر في الأحياء السكنية الجديدة في مدينة الرياض**" جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية سنة 2020، هدف البحث إلى تحديد المشكلات التي تواجه الأسر في الأحياء

السكنية الجديدة في مدينة الرياض وقد تم اعتماد منهج المسح الاجتماعي بالعينة، والتي كانت عينة عمدية (قصدية) تكونت من الأسر الساكنة في الأحياء الجديدة في شمال مدينة الرياض (النرجس، والعارض، وحطين النموذجي، والقيروان) وتوصل البحث إلى نتائج تخص المشكلات الاجتماعية أهمها:

– أن أكثر العلاقات الاجتماعية بين السكان محدودة، وأن طبيعة سكان الحي في الغالب لا تشجع على بناء علاقات اجتماعية.

– كما أن الأحياء السكنية غير مؤهلة بمرافق ومؤسسات تخدم الحياة الاجتماعية لسكان الحي وتساعد على كسر عزلة الحياة الحضرية، أما عن المشكلات التعليمية والثقافية التي تواجه الأسر فكان أهمها ارتفاع كلفة المدارس الخاصة، والعالمية، وبُعد المدارس الحكومية عن سكن الأسر، وخلو الأحياء من مراكز التنمية الاجتماعية.

– وأبرز المشكلات الاقتصادية والخدمية التي تواجه الأسر هي ارتفاع أسعار الخدمات، وقلة فرص العمل داخل الأحياء.

5.2.6. دراسة لـ "عبد العالي الصغيري" تحت عنوان "الجريمة وثقافة الإنحراف في الوسط الحضري" دراسة ميدانية ببرج مولاي عمر بمدينة مكناس رسالة ماجستير، جامعة المغرب، سنة 2013، هدفت هذه الدراسة إلى الكشف معرفة ظواهر الوعي الثقافية وعلاقتها بالإنحراف والجريمة في الوسط الحضري عن أجريت على عينة من سكان برج مولاي عمر بمدينة مكناس، انطلقت من إشكالية علاقة الثقافات الحضرية بظاهرتي الجريمة الانحراف؟ وكيف يمكن تدبير ما هو ثقافي للحد من السلوكات الخارقة والمتمردة على القواعد والمعايير الاجتماعية ؟ اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واعتمادا على المقابلة التي أجريت على عدد من سكان برج مولاي عمر وتوصلت إلى النتائج التالية:

– بينت نتائج الدراسة أن الوضعية الثقافية من داخل المجال المدروس ترتبط بظواهر أخرى كالفقر، البطالة، التهميش ... الخ.

– يعتبر الفقر والحرمان مكمن الخلل و المسؤول عن الإنحراف، وهذا يدفع بدوره إلى الصراع حول امتلاك المجال الذي غالبا ما يكون للأقوياء وهذا أمر يجد شرعيته في الوعي الثقافي لساكنة.

– هذه الثقافة تنتج نفسها بنفسها، كما أن خصائصها يتوارثها جل الأجيال المتعاقبة على الحي، إن هذا يتجلى من خلال ما تمت ملاحظته من خلال أقوال المبحوثين.

3.6. الدراسات الوطنية :

1.3.6. دراسة لـ "سعدان رابح" تحت عنوان "**الحياة الإجتماعية في الفضاءات العمرانية الجديدة المنطقة الحضرية للبوني –عنابة– أنموذجا**" مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باجي مختار–عنابة– سنة 2005–2006 توضح هذه الدراسة محاولة لتشخيص واقع الحياة الإجتماعية في الفضاءات العمرانية الجديدة داخل المنطقة الحضرية للبوني– عنابة– وكان المنطلق في بلورة السؤال الرئيسي الذي تنبني عليه الإشكالية هو على النحو التالي: ما هو واقع الحياة الإجتماعية في الفضاءات العمرانية الحديثة بمنطقة البوني؟ وقد جرى تفكيك هذا السؤال الرئيسي إلى أسئلة فرعية تحاول كل منها تغطية بعدا أساسيا في الإشكالية.

01– كيف يتم تفاعل سكان المجمع مع الإطار المبني والصور العمرانية المنتجة؟

02– لماذا يعاني المجال العمراني من اللامبالاة والتسيب؟

03– هل هذا التنظيم العمراني من شأنه تحقيق وتسهيل الروابط والعلاقات الإجتماعية للسكان؟ أما بالنسبة للمناهج المستخدمة، لمعالجة موضوع الدراسة، سلكت هذه الدراسة من الجانب المنهجي الإتجاه المتعدد المداخل بحيث يتيح للباحث العمق اللازم لمعرفة واقع المجتمع الحضري وفهمه.

ومن جملة النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، ما يلي ذكره:

– إن أسلوب البناء المصنع سمح بإسكان عددا أكبر بتكلفة أقل ورغم ذلك فإن المظاهر الاقتصادية لا ينبغي أن تحجب عنا العناصر المهمة الأخرى في الإنتاج السكني، فالعوامل الاجتماعية الثقافية نادرا ما تؤخذ في الاعتبار في برامج الإسكان الاجتماعي.

– وصل الازدحام السكني حد الخطر لدى بعض العائلات، حيث أصبح من الأمور العادية أن تشترك أسرتين في شقة واحدة بحشر عددا معتبرا من الأشخاص في ثلاثة غرف فقط، ومن هنا طرأت تحولات على استخدام المسكن أين تم تحويل الشرفة إلى غرفة إضافية في بعض الحالات.

– عندما أتفحص الخلفية الاجتماعية لسكان مركز البوني، أجد أنها عبارة عن مزيج من أصول ريفية وقروية في أغلبيتها مع وجود نسبة معتبرة من أصول حضرية قديما .فالطرق التي سلكها السكان للوصول إلى البوني متشعبة، فمجتمع البوني الذي يقطنه ما لا يقل عن40000 نسمة، يضم في طياته جماعات متباينة ذات توجهات وقيم وعلاقات اجتماعية ذات امتدادات شبه حضرية لدى عددا من العائلات حتى وإن عاشت في "المدينة."

– عرفت جماعات المجاورة السكنية تغيرات ملحوظة بفعل تكدس سكاني ذوي خلفيات اجتماعية، جغرافية وثقافية متباينة أين اتسمت العلاقات الاجتماعية بين قاطني هذه الأحياء في بعض الحالات بالتباعد والحذر والحيطة وفي بعض الأحيان هناك جفاء وحتى عداوة ومنها عبرت جماعة من السكان عن رفضها وقلقها إزاء تعايش اجتماعي مفروض.

2.2.6. دراسة لـ "بن سعيد سعاد" تحت عنوان "**علاقات الجيرة في السكنات الحضرية الجديدة دراسة ميدانية الجديدة علي منجلي (الوحدة الجوارية رقم06)**" مذكرة مكملة لنيل الماجستير بجامعة منتوري –قسنطينة– 2007/2006 وكان هدف هذه الدراسة التوصل إلى مجموعة من النتائج الأساسية للكشف عن طبيعة علاقات الجيرة في السكنات الحضرية الجديدة مدى تأثير تغير نوع السكن في علاقات القرابة والصداقة

القديمة وتأثير النمط السكني الجديد على الخلفيات الثقافية للسكان و الكشف عن طبيعة العلاقات التي تربط جماعات تنتمي إلى منطقة واحدة وتتمحور إشكالية هذه الدراسة حول ثلاث نقاط جوهرية تعالج هذا الموضوع، والتي تثير التساؤلات التالية:

– ما طبيعة علاقات الجيرة في السكنات الحضرية الجديدة؟

– هل هذه العلاقات تتأثر بالخلفية الثقافية للسكان؟

– وما هو أثر الوضع الجديد في الإقامة والسكن على علاقات الجيرة وعلاقات القرابة؟

– وهل أن ضيق العلاقات الحالية يرجع إلى تغير السكان لنوع السكن أو ترجع إلى علاقات القرابة؟

ومن جملة النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، ما يلي ذكره:

– مؤشر علاقة الجيرة في السكنات الحضرية مبنية على أساس المصلحة المتبادلة حيث نتجت نتيجة احتكاكهم اليومي في هذا النمط السكني الجديد، وأن حل هذه العلاقات هي علاقات سطحية.

– علاقات الجيرة القديمة تلاشت، هذا بسبب النمط السكني الجديد الذي لا يسمح باستقبال الكثير من الزوار، والأصدقاء، وهذا بسبب ضيقه وطبيعته.

– إن السكان في المدينة الجديدة يشعرون بالرضا بمسكنهم وبالراحة رغم بعض الأمور الجانبية كارتفاع الإيجار وغيرها لكن في آخر المطاف تكيفوا مع وضعهم وحياتهم في تلك الأنواع من السكنات لان ليس لهم خيار آخر

– ظهور الأسرة النووية وطغيانها على العائلة والعشيرة، نتيجة حتمية فرضها النمط الجديد للسكن الجماعي لان تلك العلاقات القرابية أصبحت اقل تماسكا وترابطا.

3.3.6. دراسة لـ "تجيب بولماين" تحت عنوان "**الجريمة والمسألة السوسيولوجية دراسة بأبعادها السوسيو ثقافية**" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الإجتماع جامعة منتوري قسنطينة، سنة 2008/2007، تحاول هذه الدراسة توضيح مسألة الجريمة في المجال السوسيولوجي، انطلق الباحث من تساؤل رئيسي فحواه: إلى مدى ترتبط الجريمة

بالأوضاع والظروف المعيشية للمجتمع؟ واستخدم منهج تحليل المضمون في دراسته لهذا الموضوع من خلال تحليل وثائق المنحرفين التي تصدرها محاكم قسنطينة وعنابة وسطيف.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

– تنتشر الجرائم في المجتمع الجزائري في المدينة على حساب الريف ويعود السبب إلى أدوات الضبط الاجتماعي باعتبارها معايير سائدة في الريف وإلى حد ما في المناطق شبه الحضرية، وذلك بعكس ما هو سائد في المناطق الحضرية، ومن ثم لا تتساوى المناطق الحضرية والمناطق شبه الحضرية والمناطق الريفية في تهيئة الفرص للسلوك الإجرامي.

– التغيرات السريعة في المجتمع الجزائري خاصة في الجوانب المادية التي مست كل حياة المجتمع لم تعطي فرصة للعناصر الثقافية لتوائم تلك المتغيرات مما أوجد هوة بين الجانب المادي والجانب الثقافي أثناء عملية التنمية، الأمر الذي أدى إلى انهيار القيم والمعايير الاجتماعية والتفكك الاجتماعي وانتشار الجريمة والانحراف

– تنتشر الأمية بدرجة ملحوظة بين المجرمين إلى جانب تفكك العلاقات الأسرية واضطراب هذه العلاقات مستمر كما تتسم أسرهم بارتفاع نسبة الجريمة بين أعضائها ووجود سوابق إجرامية بين أبنائها وانتشار البطالة بين أفرادها.

4.3.6. دراسة لـ "لعناني فتحي" تحت عنوان "**علاقات الجيرة في المناطق السكنية الحضرية الجديدة دراسة ميدانية بحي الزرامنة سكيكدة**"، رسالة ماجستير في الأنثروبولوجيا الإجتماعية والثقافية، جامعة منتوري قسنطينة، سنة 2006/2005 و عليه فان الهدف العام من دراسة موضوع علاقات الجيرة في المناطق السكنية الحضرية الجديدة يكمن في التعرف على طبيعة التعايش المشترك وتحديد طبيعة العلاقات بين الجيران في المنطقة السكنية الحضرية الجديدة (الزرامنة) وكذلك الكشف عن مدى تأثير نمط البناء الجماعي لهذه المناطق على هذه العلاقات والتعرف أيضا عن مدى ملائمة هذا النمط من البناء مع عادات و تقاليد الأسرة الجزائرية أما الأهداف الفرعية التي ترتبط

ارتباطا عضويا تكامليا بالهدف العام فتذكر أهمها في النقاط التعرف على الأصول الجغرافية والمستوى الاجتماعي والثقافي لسكان المنطقة السكنية الحضرية الجديدة تشخيص واقع العلاقات الاجتماعية المتبادلة والكشف عن طبيعة وواقع الجيرة داخل الأحياء السكنية الحضرية الجديدة وإبراز الانعكاسات المترتبة عنها إبراز أهمية التخطيط في سياسة الإسكان مع مراعاة خصائص السكان الثقافية والاجتماعية، وقد خلصت الدراسة إلى:

من خلال النتائج الجزئية السابقة نستطيع القول أن هذه الدراسة قد برهنت على أن علاقات الجيرة في الأحياء السكنية الحضرية الجديدة تتميز فعلا بكونها علاقات ذات طابع سطحي ويعود السبب حسب هذه الدراسة إلى جملة من المعطيات التي كانت سببا حقيقيا لنشوء مثل هذه العلاقات السطحية فالوضع الأسري للمبحوثين وأصولهم الجغرافية وتأثيرات السكن في الأحياء السابقة وعلاقات الجيرة فيها كانت عوامل ذات تأثير بالغ في سطحية العلاقات داخل هذه المناطق السكنية الحضرية الجديدة ، ولعل العامل الأكثر تأثيرا كما لمسناه في إطار هذا البحث هو الأصول الجغرافية للأفراد الذين يعيشون في هذه المناطق، فاختلاف الأصول الجغرافية لسكان المنطقة السكنية الحضرية الجديدة لحي الزرامنة فرضت نمطا من العلاقات متميز بطابع تحفضي ومحدود النطاق.

تشير الدلائل الإحصائية على أن جل أفراد العينة ليسوا ضد التحدث مع الجيران، ولكن ضد إقامة وتوسيع العلاقات معهم ، وهو الأمر الذي يحول دون حدوث الخلافات بينهم وهذا ما ولد ونمى بينهم الشعور والإحساس بالأمان بين جيرانهم ، ولكن في حالة حدوث بعض الخلافات أشار معظمهم إلى أن الحل الوحيد هو التسوية عن طريق التفاهم الودي.

5.3.6. دراسة لـ "**مالك شليح توفيق**" تحت عنوان "**العنف في الوسط الحضري دراسة ميدانية بمدينة وهران (حي الحمري وحي الصباح نموذجا)**"، أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع الحضري، جامعة وهران سنة 2014/2013، ركزت هاته الدراسة على معرفة

العوامل المشجعة لممارسة العنف في المدينة و معرفة أشكال سلوك العنف ومعرفة أنواع حالات العنف ونتيجة هذا، قام الباحث بتقسيم الأطروحة إلى أربعة فصول، حاول كل فصل أن يجيب على انشغال هذه الدراسة فمثلا البعد السوسيولوجي للتحضر والمدينة عالج فيه أهم الأطر النظرية التي عالجت مسألة التحضر وكيفية إيجاده إضافة إلى المدينة كفضاء حامل لمجموعة من القيم والخصوصيات التي تنفرد بها ونخص بالذكر خصوصيات العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، شكل المؤسسات الإدارية والطابع العمراني للمدينة ومن خلال هذه الدراسة الميدانية وتحليل المعطيات المكتسبة من المقابلات التي أجريت مع المبحوثين (عينة الدراسة) والتي تراوحت أعمارهم مابين 18-50 سنة على مستوى الحيين، تبيّن للباحث أن كل من حي الصباح وحي الحمري هما حيّان يختلفان اختلافا واضحا من حيث التركيبة العمرانية، إذ يعتبر حي الصباح حي جديد في نشأته وتركيبه بناياته جديدة، أما حي الحمري، فيعتبر من الأحياء العتيقة المدينة وهران إذ يتميز بالعمران العتيق والبنايات الهشة.

أما من حيث التركيبة السكانية، حي الحمري سكانه من السكان الأصليين لمدينة وهران يتميزون بروح التضامن والتفاعل فيما بينهم. في حين الصباح هو فسيفساء من أفراد المجتمع الذين انتقلوا من مختلف الأحياء القديمة للمدينة (مثل حي سيدي الهواري بلانطور، رأس العين...)، لهم خصوصياتهم المختلفة وفق الحي الأصلي الذي جاؤوا منه وتم استخلاص النتائج التالية:

- اختلاف مكان الإقامة السابق واختلاف الذهنيات لدى أفراد الحي الجديد، أي حي الصباح يخلق صعوبة المعاشرة فيما بينهم في محيط واحد، مما أدى إلى صراعات واحتدامات عنيفة بين الأفراد.

- عجز الكثير من الأسر في التكيف مع الوسط الحضري الجديد وإحساسهم بشعور الاغتراب فيه.

– عقلية الفرد الجزائري تستقطب شرارة العنف بصورة فعالة وسريعة لاسيما في حالة المساس بالشرف.

– عدم توفر ثقافة العمارات عند سكان الأحياء الهشة والفوضوية والقصديرية، لدى وجب دراسة ثقافة السكان قبل إنجاز أنماط سكنية بغرض تحقيق التكافؤ بينهم.

6-4- توظيف الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة يلاحظ تنوع في مجالاتها وتعدد إجراءاتها والأدوات المستخدمة فيها، والنتائج المتوصل إليها مما يؤكد الأهمية التي يتميز بها موضوع سوسيولوجيا الأحياء السكنية الجديدة وعلاقتها بالظاهرة الإجرامية، وهذا ما أتاح لنا التدعيم و التوجيه السليم للبحث العلمي، حيث يتضح لنا أن هذه الدراسات السابقة تتناول موضوعنا أو متغير من متغيرات الدراسة التي قمنا بها.

تناولت الدراسات السابقة الظاهرة الإجرامية من زوايا متعددة تبعا لاختلاف التصورات النظرية التي اعتمد عليها كل باحث في معالجته لهاته الظاهرة، وبالتالي فقد ساهمت الدراسات السابقة في تحديد مشكلة الدراسة الحالية، حيث استفدنا من إشكاليات الدراسات السابقة وطريقة معالجتها لسوسيولوجيا الأحياء السكنية الجديدة وعلاقتها بالظاهرة الإجرامية.

عالجت الدراسات السابقة في الجانب النظري موضوع الأحياء السكنية الجديدة والظاهرة الإجرامية حيث استفدنا من طريقة توظيف الدراسات بطريقة علمية ومنهجية واستفدنا أيضا من الجوانب المفاهيمية والمنهجية للدراسات السابقة من خلال المفاهيم، ومعرفة المنهج الوصفي وذلك بدراسة نمط أو مجموع من أنماط الجرائم في الأحياء السكنية الجديدة، حيث أن المنهج الوصفي يساعد على وصف الظاهرة المدروسة كما أتاحت لنا الدراسات السابقة زيادة الفهم والاستعاب لكيفية اختيار الأداة المناسبة التي تخدم الدراسة فاستفدنا على ضوءها من طرق توظيف الملاحظة والمقابلة والاستبيان كما توصلت الدراسات السابقة إلى نتائج متقاربة مع دراستنا كان من أهمها معرفة مظاهر الجريمة في

الأحياء السكنية الجديدة واستنتاج أنها بيئة حاضنة للإجرام ومعرفة أسباب إنتشار الإجرام في الأحياء السكنية الجديدة.

7- تحديد المفاهيم:

من أكبر الخطوات الأساسية في البحث العلمي هي عملية تحديد المفاهيم، لأنها تزيد في البحث نوعا من الدقة والوضوح سواء بالنسبة لأهداف البحث العلمي أو خطواته ولإزالة الغموض في هذه الدراسة وتوضيح الرؤى نتناول أبرز المفاهيم ذات الصلة بالموضوع مباشرة:

1.7. السوسيولوجيا:

1.1.7. لغة:

- سوسيولوجيا أو سوسيولوجي هي كلمة مشتقة من كلمتين "**سوسيو**" وتعني مجتمع أما "**لوجي**" فتعني دراسة وبذلك فسوسيولوجيا تعني دراسة مجتمعات إنسانية وكذلك المجتمعات البشرية والظواهر الاجتماعية.

- سوسيولوجيا **sociology** أو علم الاجتماع **social science** هو العلم الذي يدرس المجتمعات و القوانين التي تحكم تطورهم و تغيرهم[1].

- وهو عِلْمٌ يَدْرُسُ الْمُجْتَمعاتِ الإِنْسانِيَّةَ والْمَجْموعاتِ البَشَرِيَّةَ، وَظَواهِرَها الاجْتِماعِيَّةَ.

2.1.7. اصطلاحا:

- هي كلمة نظيرة لعلم الاجتماع وقد قام بإطلاقها واستخدامها العالم **أوغست كونت** حيث كان يستخدمها كبديل لكلمة علم الاجتماع لذا فالسوسيولوجيا هي أحد العلوم التي عرفها الإنسان منذ القدم ويقوم على دراسة القوانين والمجتمعات وكذلك يقوم بدراسة التغيرات والتطورات التي تؤثر على المجتمع[2].

[1] محمد عاطف غيث. قاموس علم الاجتماع. الإسكندرية ، د ت، ص8 .

[2] رولاند، ايكرز وكرستين، سيلرز ، نظريات علم الجريمة - ترجمة ذياب البداينة رافع الخريشة، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2013، ص15.

– يعرف **ماكس فيبر** السوسيولوجيا على أنها أفعال اجتماعية التي ينجزها الفرد أو مجموعة من الأفراد أو **حشود نهلان** نهائية من الأفراد شكل متواتر كذلك وجب على السوسيولوجيا أن تكشف وبشكل قطعي فقط المناهج الفردانية[1].

– تعرف اجتماعيا على أنها ممارسة الفحص المنهجي لمشكلة أو قضية أو اتجاه اجتماعي، ويكون غالبًا بهدف حث التغييرات في الموقف الذي يتم تحليله، والمشكلة الاجتماعية هي موقف يعتبره بعض أفراد المجتمع على أنه غير مرغوب فيه، وفي سياق الأعمال التجارية، تشمل أمثلة المشكلات الاجتماعية الاستعانة بمصادر خارجية للوظائف في بلد آخر، وخصوصية بيانات العملاء، وإهدار الطاقة، وهنا يتضح الفرق بين الأنثربولوجيا والسوسيولوجيا[2].

3.1.7. التعريف الإجرائي لمفهوم السوسيولوجيا:

ونقصد بمفهوم السوسيولوجيا في دراستنا هو أنها مرتبطة بالسياق الإجتماعي وما يتضمنه من مشكلات إجتماعية وبالتالي فهي المخبر الإجتماعي للظاهرة الإجرامية.

2.7. الأحياء السكنية الجديدة:

1.2.7. لغة:

– الحي والجمع أحياء وهي في معجم المعاني العربي يقصد به مجموعة من المنازل وهي جزء من المدينة إذ المدينة تقسم إداريا إلى أحياء.

2.2.7. اصطلاحا:

– هو جزء من المدينة يشتمل على مجموعة من المباني والشوارع والطرق ويكون له اسم متعارف عليه وتحيط به غالبا شوارع رئيسية تفصله على غيره من الأحياء وقد أعطيت الأحياء أرقامها على مستوى المدينة نبدى بالرقم 001 وننتهي برقم آخر في المدينة[3].

---

[1] محمد عبد الله الوريكات،أصول علمي الإجرام والعقاب،دار وائل للنشر والتوزيع،ط1 ،عمان، 2009 ،ص 21.

[2] معجم المعاني، لكل رسم معنى، almaany.com 7:02/ 01/05/2023

[3] http/www.almadjal.com/12 :22/12/03/2023.

– ويعرف أيضا أنه المكان الذي يتكون به بيوت وشوارع ومدارس يسكنها عامة الناس وتختلف الأحياء فمعيارها الراقي أو المتدني تبعا لسكانها أو قيمة أرضها أو جهتها[1].

– يصف السوسيولوجيون الأحياء السكنية الجديدة بمثابة النمط العمراني الذي استطاع في مرحلة معينة أن يستجيب لحاجات المجتمع ولو بقليل[2].

– أيضا الحي السكني الجديد بمجموعة من التحولات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وكذا المشاكل الحضرية التي عرفها منذ الاستقلال[3].

– هي عبارة عن تحولات جذرية لمشاكل مستعصية فجاء اختيار منطقه حضرية جديدة لأسباب مختصرة[4].

– الحي السكني الجديد هو التجمع السكني الذي تم إنشاءه بشكل حديث ومنذ وقت ليس بطويل وعادة ما يكون وفق معايير البناء الهندسي الجديد الآخذ بالإعتماد على بناء الطوافق المتتالية والأبراج وما شابه، يدخل في هذا الأفق التجمعات السكانية الجماعية كما في المشاريع الكبيرة التي تستهدف بلدان المجتمع النامي[5].

3.2.7. التعريف الإجرائي للحي السكني الجديد:

ونقصد في دراستنا بمفهوم الحي السكني الجديد هو قطب السكني الجديد المسمى بحي الدكان والذي تم توزيعه مؤخرا في الخامس من جويلية سنة 2022 للتقليل من الإكتظاض السكاني داخل مدينة تبسة.

---

[1] أمير عبد الأخوة الفحام، تطوير الفضاءات الخارجية لجامعة الكوفة دراسة ميدانية لجامعة الكوفة، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه جامعة الكوفة ،2015، ص45.

[2] Jean-pierre muret, Yves marie allain, marie-lise sabrie ; les espaces urbains, et le moniteiur, paris 1987.

[3] أمير عبد الأخوة الفحام، المرجع السابق، ص 49.

[4] http://www.wikipedia.org. 14:00 .21/04/2023 .

[5] أحمد حسين أبو الهيجاء، نحو إستراتيجية شمولية لمعالجة السكن العشوائي - الأردن :حالة دراسية، مجلة الجامعة الإسلامية، الجامعة الإسلامية، غزة، العدد01 ، 2001، ص 09.

3.7. العلاقة:

1.3.7. لغة:

عِلاقَة [مفرد]: ج علاقات وعَلائِقُ:

• رابطة تربط بين شخصين أو شيئين"

صلة ورابطة بين المعنى الحقيقيّ والمعنى المجازيّ، وقد تكون المشابهة، وقد تكون غير المشابهة.

علق: علق بالشيء عالقا وعلقه نشب فيه علقت الأعراب به أي، نشبوا وتعلقوا وهو عالق به أي: نشب فيه، وقال اللحياني: العلق النشوب في الشيء يكون في جبل أو أرض أو ما أشبهها، واعلق الحابل: علق الصيد في حبالته أي: نشب، وقال اللحياني الإعلاق وقوع الصيد في الحبل[1].

2.3.7. اصطلاحا:

وهي ما يربط الوحدات بعضها ببعض كعلاقات التشابه والاختلاف وتعني أيضا وجود رابطة بين شيئين على شكل حدوث أحدهما قبل الآخر أو بعده، أو بصورة متتابعة[2]. هي سلوك متواتر متوقع يحدث بين شخصين، فيؤثر احدهما في الأخر ويتأثر به، أو هي روابط تنشا على أساس التفاعل الاجتماعي، فتدل على الصلة التي تقوم بين شخصين أو أكثر مبنية على التجاذب والاختيار أو الرفض والتنافر ويشير البعض إلى العلاقات على أنها ضابط الاتصال بين الأفراد أو الأشياء،أو هي بمثابة سفير بينهما،أو هي هندسة العلاقات الودية المتبادلة بينهما[3].

[1] ابن منظور، لسان العرب، المجلد العاشر، دار صادر للطباعة والنشر، لبنان، ط4، 2005، ص283.
[2] خير الدين على عويس،عصام الهلالي-علم الاجتماع الرياضي،ط1 ،دار الفكر العربي،القاهرة 1988 ص302
[3] فؤاد البهى السيد-علم النفس الاجتماعى-ط2 –دار الكتاب الحديث-الكويت،1980 ص110

3.3.7.التعريف الإجرائي:

نقصد بمفهوم العلاقة في دراستنا هي علاقة الأحياء السكنية الجديدة (حي الدكان) بالظاهرة الإجرامية المنتشرة فيه.

4.7. الظاهرة الإجرامية:

1.4.7. الظاهرة:

1.1.4.7. لغة:

ظهَرَ / ظهَرَ على / ظهَرَ عن يَظهَر، ظُهُورًا ، فهو ظاهِر، والمفعول مظهور للمتعدِّي الجمع: ظاهِرات و ظواهِرُ صيغة المؤنَّث لفاعل ظهَرَ /ظهَرَ على /ظهَرَ عن والظاهرةُ من الأَرض وغيرها: المُشْرِفةُ، ظاهرة الجَبل: أعلاه، عين ظاهرة :جاحظة وظاهِرَةُ الرَّجُل: عشيرته، ظاهرة الثَّبات: ميل اللّمعان أو اللّون أو الحجم إلى البقاء ثابتا نسبيًّا بالرغم من التغيُّر الملحوظ في الإثارة، حقيقة أو حادث غير عاديّ أو نادر يمكن وصفه وإيضاحه على أساس علميّ[1].

2.1.4.7. اصطلاحا:

هي عبارةٌ عن سلوك أو فعل عام، صادر عن مجموعة من الناس، وينظم هذا السلوك حياتهم، ويحكم تصرفاتهم، وتتشكل دوافع الظاهرة الاجتماعية لدى الأفراد، وقد تكون تلك الدوافع سلبيةً، وبالتالي ستتولد ظاهرة اجتماعيةٌ سلبية، أو مشكلةٌ اجتماعية، أو قد تكون دوافع طبيعية، تُشكّل ظواهر طبيعية أو مقبولة، وقد تكون في بعض الأحيان سلوكيات فردٍ مُعيّن بدايةً لتكون ظاهرة اجتماعية، فالأفراد يتأثرون ببعضهم البعض، بحكم وجودهم في نفس البُقعة الجُغرافية، أو تواصلهم بشكلٍ متكرر[2].

[1] معجم المعاني، لكل رسم معنى، almaany.com 9:15/ 01/05/2023

[2] السويد محمد بن ناصر والصويان ونورة بنت إبراهيم والسيد محمود، قضايا ومشكلات إجتماعية معاصرة، ط02، الرياض،2015، ص102.

تعرف الظاهرة بأنها ما يمارسه الناس في مجتمع ما كسلوك جمعي ، أو هي ما يصاب به مجموعة من البشر، فيعانون من نتائجه ومن تبعاته، وتكاد تكون الظاهرة مشكلة إذا ما كانت ذات بعد سلبي أو ذات نتائج سلبية، تلقي بظلالها على المجتمع بشكل عام، وعلى الفرد بشكل خاص، إذ إن كثيرا من الظواهر تغدو مشاكل ونقاط خلل يواجهها الفرد في المجتمع، أو حتى يواجهها المجتمع ككل، وتكون الظاهرة مشكلةً اجتماعية في حال وجود خلل أو عدم اتزان في بعض اتجاهات المجتمع، أو سلوكياته الاجتماعية، وبالتالي فإنه يتوجب علينا أن ندرك تمام الإدراك هذه التشابكات والتعقيدات التي تتم بين الأفعال، والتي تشكل في عمومها ظاهرة اجتماعية، لأن هذه الأفعال إذا ما انتشرت على هيئة وشكل فعل سلبي منتشر، فإنها تكون ظاهرة اجتماعية[1].

3.1.4.7. التعريف الإجرائي للظاهرة:

نقصد بالظاهرة في دراستنا هي مجموعة من السلوكات الإجرامية سواء كان فردية أم جماعية التي ظهرت وانتشرت في حي الدكان باعتباره حي سكني جديد.

2.4.7. الإجرامية:

1.2.4.7. لغة:

جرم أي قطع الشيء، يقال الجريم التمر اليابس، جرامة ما سقط من ثمر النخل، الجريمة: النواة للتمر، جرم جريمة و إجرام إليه أو عليه بمعنى أذنب والجرم هو الخطأ[2].

2.2.4.7. اصطلاحا:

الجريمة هي كل عمل يعاقب علية بموجب القانون، أو ذلك الفعل الذي نص القانون على تجريمه و وضع جزاء على من ارتكبه[3].

[1] السويد محمد بن ناصر والصويان ونورة بنت إبراهيم والسيد محمود، المرجع نفسه، ص103.
[2] هشام فريد رستم، قانون العقوبات ومخاطر تقنية المعلومات،مكتبة الآلات الحديثة،أسيوط،1992،ص5.
[3] عبد الرحمن أبو توتة، علم الإجرام، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،1999 ،ص152.

الجريمة هي ظاهرة إجتماعية استهجنها الرأي العام فتدخل القانون لحصرها ورصد لها عقوبة أو تدابير أمن، وفريق ثان عرفها بأنها كل سلوك إيجابي أو سلبي يأمر القانون معاقبة مرتكبه، ونحن نميل إلى التعريف التالي: بأن الجريمة هي القيام بعمل أو الامتناع عنه يعتبره القانون غير مشروع إذا لم يبرره استعمال حق ويقرر له القانون عقوبة أو تدابير أمن[1]، وذلك لأنها تجاوز للقانون يستحق العقاب، وبذلك فالجريمة عمل غير مشروع يعاقب عليه القانون وعلى هذا كان القول بان :الجريمة مفهوم قانوني، فلا توجد من دون نص قانوني[2].

3.2.4.7.التعريف الإجرائي للجريمة:

نقصد بمفهوم الجريمة في دراستنا هو ذلك السلوك الذي يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد والذي يمكن أن يكون فعلا ينهي القانون عنه، أو امتناعا يأمر به القانون.

8- المقاربة النظرية للدراسة:

تتمحور دراستنا حول سوسيولوجيا الأحياء السكنية الجديدة وعلاقتها بالظاهرة الإجرامية بحيث تطرقنا إلى أسباب إنتشار الظاهرة الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة وقد ارتبطت ارتباطا وثيقا بالمدخل الإيكولوجي الإجتماعي الذي يبين العلاقة بين المكان والجريمة وسنوضح ذلك في النظرية التالية:

- **نظرية المقاربة الإيكولوجية الإجتماعية:**

تطورت الإيكولوجية المكانية للجريمة على يد كل من شو ومكي Show & Makay عام 1942م من مدرسة شيكاغو، حيث تركزت الدراسات التي قاما بها على التفاعل بين البيئة والإنسان، فيما سمي بالمدخل الإيكولوجي لدراسة الجريمة Ecological Approach حيث ربطت عناصر البيئة الطبيعية والبشرية من خلال الخرائط مع سلوك السكان.

[1] أسامة عبد الله قايد ، الحماية الجنائية للحياة الخاصة وبنوك المعلومات – دار النهضة العربية القاهرة 1994 ص 48
[2] عبد الرحمن العيسوي : دوافع الجريمة ، منشورات الحلبي الحقوقي ، لبنان ، ط 1 ، 2004 ، ص28

وقد كان أول من وضع أسس النظرية الإيكولوجية علماء الاجتماع من جامعة شيكاغو في أمريكيا، أمثال روبرت بارك وأرنست بيرجس في سنة 1921 وحسب هذه النظرية فإن البيئة المحيطة بالفرد هي من العوامل التي تدفعهم إلى ارتكاب الجريمة، وأن الفروق بين البيئات الاجتماعية تؤدي إلى اختلاف في نسب الجريمة وأنماطها.

وتعدُّ نظرية الجريمة والبيئة المحيطة من النظريات التي عالجت الجريمة من المنظور المكاني حيث ترى هذه النظرية أن هناك أربعة عناصر للجريمة هي المكان، والقانون، والجاني، والهدف وتركز النظرية على مكان ووقت حدوث الجريمة، والخصائص المادية والاجتماعية لأماكن حدوث الجريمة، كما تركز هذه النظرية على تأثير القوانين على خلق أماكن ساخنة للجريمة أو الحد منها، وباختصار فإن هذه النظرية ركزت على دراسة أثر المكان وتفاعله مع الأبعاد الثلاث الأخرى للجريمة ويطلق البعض على هذه النظرية اسم الإيكولوجيا والجريمة، أو نظرية المنطقة وهي تركز على الحدث الجرمي لتحديد النمط المكاني والزماني للجريمة، وتحاول ربط العنصر المكاني مع العنصر الاجتماعي في تفسير الجريمة وتركز هذه النظرية أيضاً على نمط توزيع الجريمة المكاني والزماني، والرحلة إلى الجريمة، وكيفية الوقاية من الجريمة من خلال تعزيز المكان[1] .

وفي دراستنا سوسيولوجيا الأحياء السكنية الجديدة وعلاقتها بالظاهرة الإجرامية نجد أن المقاربة السوسيولوجية المتعلقة بالاتجاه الإيكولوجي مناسبة لهذه الدراسة نتيجة لكون عملية الانتقال من بيئة تقليدية إلى بيئة عمرانية حضرية تعد من عمليات التغير الاجتماعي الكبيرة والمؤثرة في البنى الاجتماعية والسلوكية والمعتقدات والقيم كافة، وذلك بفعل الحراك الجغرافي والاجتماعي للأفراد الذي يتطلب التأقلم مع نمط الحياة الحضرية وقيمها وثقافتها التي تؤثر في بنية الأسرة وفي طبيعة العلاقات بين أفرادها، لذا أفرز التحضر علاقات مكانية وارتباط مع مظاهر مختلفة، منها الجريمة والسكن العشوائي

[1] الذهبي حمزة ، النظريات السوسيولوجية المفسرة للجريمة، المجلة المغربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد10،2020، ص234-235.

ونوعية الحياة كما أن علاقة التحضر بالجريمة علاقة طردية فقد كشفت العديد من الدراسات أن أعداد الجرائم في المدن الكبرى أكثر منها في المدن الصغرى.

9- المنهج المستخدم في الدراسة:

يعرف المنهج على أنه الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحديد عملياته حتى تصل إلى نتيجة ومعلومة[1]، فالمنهج هو إخضاع الباحث لنشاطه البحثي إلى تنظيم دقيق في شكل خطوات معلمة يحدد فيها مساره البحثي، ويعرف بأنه مجموعة من الإجراءات والخطوات التي يضعها الباحث لدراسة مشكلة معينة[2].

لقد انتهجنا المنهج الوصفي في دراستنا لموضوع "سوسيولوجيا الأحياء السكنية الجديدة وعلاقتها بالظاهرة الإجرامية" وذلك للمبررات الآتية:

- يمكننا من وصف الظاهرة الإجرامية في الحي السكني الجديد.
- يعمل على ربط العلاقة بين سوسيولوجيا الأحياء السكنية الجديدة والظواهر الإجرامية.
- وصف دور سكان الأحياء السكنية الجديدة بتحقيق التكافل ومحاربة الظاهرة الإجرامية.
- يساعدنا في تعميم النتائج على الأحياء السكنية الجديدة الأخرى.

10- مجتمع الدراسة والعينة:

1.10. مجتمع الدراسة:

يعتبر مجتمع البحث مجموعة منتهية أو غير منتهية من عناصر محددة مسبقا، لها خاصية مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى والتي يجري عليها البحث والتقصي، وعليه فقد حددنا مجتمع بحثنا بطريقة تسمح لنا من دراسة العينة.

[1] فايز جمعة النجارون وآخرون، أساليب البحث العلمي، المنظور التطبيقي، دط، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 18.

[2] أحمد مصطفى عمر، البحث العلمي (إجراءاته ومناهجه)، ط1، مكتبة الفلاح، القاهرة، 2000، ص 167.

ويعرف مجتمع البحث حسب "**مادلين قرافيت**" أنه: مجموعة عناصر لها خاصية أو عدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى والتي يجرى عليها البحث والتقصي[1].

وعلى هذا الأساس فإن مجتمع الدراسة في دراستنا هو سكان حي الدكان تبسة، حيث بلغ عددهم 1200 ساكنا.

2.10. عينة الدراسة:

يعتبر تحديد عينة البحث أو مجتمع البحث من أهم الخطوات المنهجية في البحوث الاجتماعية والإنسانية، حيث أنه بتحديد مجتمع البحث بدقة بالغة تصل إلى نتائج دقيقة وعلمية.

فالعينة المستخدمة في البحث العلمي هي نموذج يشمل ويعكس جانبا أو جزءا من وحدات المجتمع الأصلي المعني بالبحث تكون ممثلة له، بحيث تحمل صفاته المشتركة، وهذا النموذج أو الجزء يغني الباحث عن دراسته كل وحدات مفردات المجتمع الأصلي، خاصة في حالة صعوبة أو استحالة دراسة كل تلك وحدات المجتمع المعني بالبحث[2].

لقد تم تحديد عينة الدراسة في موضوعنا بـ "120 " فرد ساكن بحي الدكان بولاية تبسة علي أساس انه لا يمكننا استعمال "المسح لشامل" لكبر مجتمع الدراسة والمقدر بـ (1200) ساكن أو فرد قاطن بحي الدكان الجديد.

- أما طريقة اختيار العينة فقد تبنينا العينة العشوائية البسيطة، حيث قمنا بتوزيع الإستمارة على 120 ساكنا ثم قمنا باسترجاعها وتفريغها.

[1] أحمد مرسلي، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ط1، ص 182-183.

[2] عامر مصباح، منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002، ص212.

10-3- خصائص عينة الدراسة:

- الجدول رقم (01): يوضح توزيع المبحوثين حسب الخصائص السوسيو-ديموغرافية

خصائص السوسيو- ديمغرافية		التكرار	المجموع	النسبة المئوية	المجموع
الجنس	ذكر	98	120	%81.66	%100
	أنثى	22		%18.34	
السن	من 20 إلى 35	44	120	%36.66	%100
	من 36 إلى 45	20		%16.64	
	أكثر من 45	56		%46.66	
الحالة العائلية	أعزب	40	120	%33.34	%100
	متزوج	65		%54.16	
	أرمل	09		%7.5	
	مطلق	06		%5	

المرجع: من إعداد الباحثتين

- عرض وتحليل الجدول رقم (01):

يمثل هذا الجدول المعطيات الإحصائية المتعلقة بالخصائص السوسيو-ديمغرافية للمبحوثين من جنس وسن وحالة عائلية، حيث تظهر البيانات المرتبطة بالجنس أن أغلب مفردات العينة كانت للذكور بنسبة 81.66% بعدد (98 مفردة) تقابلها نسبة الإناث 18.34% بعدد (22 مفردة) وهذا راجع لتركيبة المجتمع من ناحية كون المجتمع التبسي ذكوري بالدرجة الأولى حيث لاحظنا أن أغلب رجال الحي لم يسمحوا لزوجاتهم أو أخواتهم بالإجابة وأجابوا بأنفسهم، ومن ناحية الأخرى الحي معزول قليلا عن المدينة واغلب السكان فيه ذكور.

أما فيما يخص المعطيات المتعلقة بمتغير السن فإن أكبر نسبة كانت للأشخاص الأكبر من 45 سنة وهم المبحوثين المتقاعدين الذين التقينا بهم في الحي وأغلبهم شيوخ وبلغوا

(56 مفردة) بنسبة 46.66% تليها نسبة الشباب من 20 إلى 35 سنة وهم (44 مفردة) بنسبة 36.66%، أما النسبة الأقل 16.64% فأعمارهم من 36 إلى 45 بحيث نلاحظ أن الفئات متساوية نوعا ما لأخذ آراءهم وعدم التحيز لفئة عمرية معينة.

كما سنعرض المعطيات المتعلقة بتوزيع عينة الحالة العائلية حيث تبين أن أكبر نسبة كانت للمتزوجين (56 مفردة) بنسبة 54.16% وهذا راجع لطبيعة السكن الإجتماعي الموزع حيث يؤخذ بعين الإعتبار ملفات المتزوجين بالدرجة الأولى، تليها نسبة 33.34% للعازبين (44 مفردة) وأغلبهم طلبة وموظفين، و(09 مفردات) أرامل بنسبة 7.5% لأسباب طبيعية أو مرضية، و(05 مفردات) بنسبة 5% للمطلقين وهذا لأسباب شخصية.

- الجدول رقم (02): يوضح توزيع المبحوثين حسب المستوى الدراسي والمهني:

الخصائص الدراسية والمهنية		التكرار	المجموع	النسبة المئوية	المجموع
المستوى الدراسي	أمي	13	120	%10.84	%100
	إبتدائي	07		%5.84	
	متوسط	24		%20	
	ثانوي	35		%29.16	
	جامعي	38		%31.66	
الحالة المهنية	بطال	17	120	%14.66	%100
	عامل مهني	19		%15.84	
	موظف	49		%40.84	
	متقاعد	35		%29.16	
عدد الأفراد العاملين	ذكور	46	103	%44.66	%100
	إناث	57		%55.34	

المرجع: من إعداد الباحثتين

- عرض وتحليل الجدول رقم (02):

يمثل الجدول أعلاه المعطيات الإحصائية المتعلقة بالخصائص الدراسية والمهنية من مستوى دراسي وحالة مهنية وعدد أفراد العائلة وعدد الأفراد العاملين، حيث تبين أن أغلبية من لديهم المستوى الدراسي جامعي كانوا بعدد (38 مفردة) ونسبة 31.66%، يليها المستوى الثانوي بعدد 35 مفردة ونسبة 29.16%، يليها مستوى التعليم المتوسط (24 مفردة) بنسبة 20% في حين أن مستوى الإبتدائي (07 مفردات) نسبة 5.84%، أما الأميين فبلغ عددهم (13 مفردة) بنسبة 10.84%، وهذا يؤكد لنا تجانس مجتمع البحث بالنسبة لهذا المتغير.

وحسب الحالة المهنية من خلال الجدول يتضح لنا أن أغلب مفردات عينة الدراسة موظفين بعدد (49 مفردة) ونسبة 40.84%، تليها نسبة المتقاعدين 29.16% وهم (35 مفردة)، ثم عامل مهني (19 مفردة) بنسبة 15.84% أما البطالين بعدد (17 مفردة) بنسبة 14.66%، وهذا ما يؤكد أن سكان الحي خاصة منهم أفراد العينة تختلف ميزاتهم المهنية وكذا التعليمية، أما بالنسبة لعدد الأفراد العاملين فقد غلب العنصر الأنثوي (57 مفردة) بنسبة 55.34% أما الذكور (46 مفردة) بنسبة 44.66% ، وهذا راجع لأن النساء يتحلين بالصبر أكثر من الرجال سواء في الدراسة أو في العمل مما يجعل نسبة عمالة النساء مرتفعة أكثر.

- الجدول رقم (03): يوضح توزيع المبحوثين حسب طبيعة السكنات حي الدكان

نوع السكن وطبيعة التوزيع		التكرار	المجموع	النسبة المئوية	المجموع
نوع السكن	ملك	81	120	%67.5	%100
	إيجار	39		%32.5	
عدد الغرف	F3	50	120	%41.66	%100
	F4	70		%58.34	
عدد الأفراد في الغرفة	فرد	40	120	%33.34	%100
	فردين	63		%52.5	
	ثلاثة أفراد	10		%8.34	
	أربع أفراد	07		%5.84	
عدد أفراد العائلة	بدون أطفال	09	120	%7.5	%100
	إثنان	16		%13.34	
	ثلاثة	27		%22.5	
	أربعة	44		%36.66	
	أكثر من أربعة	24		%20	

المرجع: من إعداد الباحثتين

- عرض وتحليل الجدول رقم (03):

يمثل الجدول أعلاه المعطيات الإحصائية المرتبطة بنوع وحجم السكن وكذا عدد الأفراد في الغرفة الواحدة، ففي نوع السكن نجد أن أغلب مفردات العينة (81 مفردة) بنسبة 67.5% يقطنون بمنزل ملك أما المستأجرين فهم (39 مفردة) بنسبة 32.5%، وهذا راجع إلى أن الفئة الأولى استفادت من السكن الإجتماعي أما الفئة الأخرى فهي مضطرة للسكن بالكراء بسبب ثمن الكراء القليل مقارنة بالكراء وسط المدينة.

أما عدد الغرف فقد امتلك اغلب المبحوثين (70 مفردة) بنسبة 58.34% شقق ذات "04 غرف" بينما (50 مفردة) يمتلكون شقق فيها "ثلاث غرف"، وهذا يعود إلى أن السكن الإجتماعي بحي الدكان 1200 سكن جاء بهذه الصيغة فقط، كما سنعرض المتغير المتعلق بعدد الأفراد في الغرفة حيث أن الغرف بـ "فردين" نسبتها 52.5%، الغرف الفردية (40 مفردة) بنسبة 33.34% ثم (ثلاث أفراد) بنسبة 8.34% ثم " أربعة " بنسبة 5.84%، ويرجع هذا لضيق السكن.

وبالمرور على أفراد الأسرة نجد أن الفئة الغالبة هي فئة الأربعة في كل عائلة بنسبة 36.66%، تليها ثلاثة أفراد بنسبة 22.5%، ثم أكثر من أربعة 20%، ونسبة من عددهم اثنان 13.34%، وأخيرا بدون أطفال بنسبة 7.5%، وهذا بحكم أن أغلب العائلات الجزائرية تتراوح بين ثلاثة وأربع أفراد خاصة في عصرنا هذا بسبب ضيق المسكن وغلاء المعيشة وغيرها.

11- مجالات الدراسة:

تتمثل مجالات دراستنا في :

1.11.المجال المكاني:

أجريت هذه الدراسة الميدانية بحي الدكان بولاية تبسة

1.1.11.عرض عام لمنطقة الدراسة:

-حسب (مخطط شغل الأراضي) (plon de occupation solutions) يقع حي الدكان جنوب مدينة تبسة في طريق رقم 28 ، هذا الموقع مستمر مع النسيج الموجود على جانب الجرف.

- تمتد على مساحة إجمالية قدرها 2658432.51 متر مربع أو 265.84 هكتار.

2.1.11.إمكانية الوصول:

أرض P.O.S مجاورة للنسيج الحالي، ونتيجة لذلك فهي تستفيد من سهولة الوصول ومتنوعة للغاية من شبكة الطرق الحالية لكن نقطة الوصول الأولى بشكل أساسي هي الطريق الولائي CW 08 على الجانب الشمالي.

3.1.11.الحدود: حي الدكان يقع جنوب مدينة تبسة ، وهو محدود بـ:

- في الشمال: حي الجرف والطريق الولائي رقم 24.
- إلى الشرق : حي سكانسكا.
- جنوبا وغربا: الغابة.

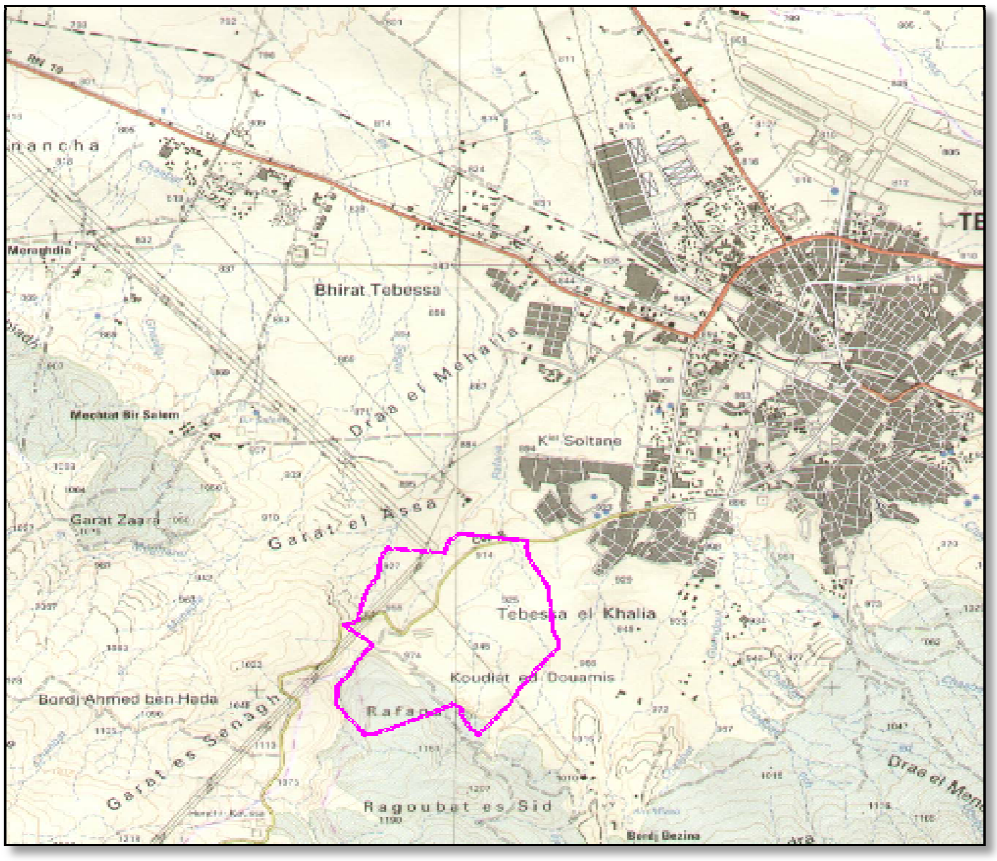

2.11. المجال الزماني:

إمتد المجال الزماني لإنجاز هذه الدراسة منذ بداية شهر ديسمبر 2022 إلى غاية شهر ماي 2023 حسب المراحل التالية:

المرحلة الأولى: بداية التفكير في الموضوع في شهر سبتمبر 2022.

المرحلة الثانية: الاتصال بالمشرف وموافقته على دراسة الموضوع ومصادقة الإدارة عليه في شهر أكتوبر 2022.

المرحلة الثالثة: بداية جمع المادة العلمية (المراجع) خلال شهر نوفمبر2022

المرحلة الرابعة: الدراسة الميدانية الاستطلاعية(حي الدكان) في شهر فيفري 2023

المرحلة الخامسة: تحكيم الاستمارة ثم توزيعها علي المبحوثين واستعادتها في شهر أفريل 2023.

المرحلة السادسة: تفريغ الاستمارة وتحليل ومعالجة البيانات في ماي 2023

3.11. المجال البشري:

يتمثل المجال البشري في دراستنا في سكان الحي السكني الجديد حي الدكان –ولاية تبسة–حيث بلغ عدد المساكن 1200 مسكن، وهو حي عمراني جديد وزعت سكناته في 5 جويلية 2022 وقد اخترنا 120 ساكنا كعينة للدراسة حيث تتكون من 98 من الذكور و22 من الإناث.

12- أدوات جمع البيانات:

تعتبر أدوات البحث من العناصر الأساسية في بناء أي بحث علمي من أجل جمع الحقائق والمعلومات من ميدان الدراسة وذلك باستخدام أداة أو عدة أدوات كوسيلة علمية، وفي هذا الإطار ومن أجل جمع البيانات اللازمة حول أفراد العينة في دراستنا فقد قمنا بالإعتماد على الأدوات التالية:

1.12.الملاحظة:

يعرفها أحمد مرسلي بأنها: " مشاهدة الظاهرة محل الدراسة عن كثب، في إطارها المتميز ووفق ظروفها الطبيعية، حيث يتمكن الباحث من مراقبة وتصرفات وتفاعلات المبحوثين، وهي عملية مقصودة تسير وفق الخطة المرسومة للبحث في إطار المنهج المتبع، وهدفها ينحصر في مشاهدة الجوانب الخاضعة للدراسة[1].

من خلال دراستنا الإستطلاعية في حي الدكان لاحظنا النقاط التالية:

- نقص المواصلات والخدمات العمومية وقلة المرافق العامة.
- نقص التواصل بين السكان لعدم معرفة بعضهم البعض.
- ملاحظة الشبان يقومون ببيع المخدرات ويحملون أسلحة بيضاء.
- غياب السلطات الأمنية وعدم وجود مقر أمن حضري بالحي السكني الجديد.
- بعد الدرك الوطني عن الحي السكني الجديد.

[1] أحمد مرسلي، مناهج البحث العلمي ، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، الجزائر 2003، ص 189.

2.12.الاستبيان:

يعد الاستبيان وسيلة من وسائل جمع المعلومات، وقد يستخدم على إطار واسع ليشمل الأمة أو في إطار ضيق على نطاق المدرسة، وبطبيعة الحال فهو يختلف في طوله ودرجة تعقيده، إن الجهد الأكبر في الاستبيان ينصب على بناء فقرات جيدة، والحصول على استجابات كاملة، ومن الأهمية يمكن أن تكون أسئلة الدراسة وفرضياتها واضحة ومعرفة كي يكون بالإمكان بناء الفقرات بشكل جيد[1].

وقد استعملت استمارة الاستبيان لجمع البيانات فيما يخص الجانب التطبيقي للدراسة.

وتم توزيع الاستمارة من أجل التحكيم على الأساتذة الآتية أسمائهم:

- **الأستاذ: د.شارف عماد**
- **الأستاذ: د.بوزيان خير الدين**
- **الأستاذ: د.منصر عز الدين**

واعتمادا على ملاحظات وآراء الأساتذة المحكمين تم تقديم العديد من الملاحظات والمقترحات تمثلت في:

- مراجعة الفرضية الأولى.
- تعديل بعض العبارات والأسئلة
- التقليل قدر الإمكان من الأسئلة التي تحمل الإجابة بنعم أو لا.
- إعادة صياغة بعض الأسئلة مع التقيد بنص الفرضيات.

وتم توزيع الإستمارات في الفترة الممتدة 2023/04/25 إلى 2023/04/30، لتتم عملية التفريغ في الجداول وتحليلها.

حيث شملت استمارة البحث على 47 سؤالا موزعة على أربع محاور تضمنت:

[1] منذر عبد الحميد الضامن، أساسيات البحث العلمي، دار الميسرة، ط1، عمان، الأردن، 2006، ص 91-92.

- **المحور الأول:** البيانات السوسيو–ديموغرافية للمبحوثين. (10أسئلة من 1 إلى 10)
- **المحور الثاني:** دور الإستراتيجية الأمنية الفعالة في الحد من إنتشار الإجرام على مستوى الأحياء السكنية الجديدة. (17 سؤال من 11 إلى 27)
- **المحور الثالث:** أسباب غياب المعايير التخطيطية الحيوية في عزلة وتهميش الأحياء السكنية الجديدة. (10أسئلة من 28 إلى 36)
- **المحور الرابع:** تشكيل الممارسات الإجتماعية السلبية كبيئة حاضنة للظاهرة الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة. (11 سؤال من 37 إلى 47)

3.12. المقابلة:

تعتبر المقابلة من الأدوات الرئيسية لجمع المعلومات والبيانات في دراسة الأفراد والجماعات الإنسانية، كما أنها تعد من أكثر مسائل جمع المعلومات شيوعا على البيانات الضرورية لأي بحث والمقابلة ليست بسيطة بل هي مسألة فنية[1]

والمقابلة عبارة عن أداة من أدوات جمع المعلومات يقوم فيها الباحث بطرح التساؤلات التي تحتاج إلى إجابات من قبل المبحوث وذلك من خلال حوار لفظي أو على شكل استبيان لفظي أو قد يكون بين شخصين أو أكثر إما وجها لوجه أو من خلال وسائل الإعلام المرئية[2].

ولقد تم توظيف المقابلة الحرة أو غير المقننة في دراستنا وهي التي لا تكون فيها الأسئلة موضوعا بل يطرح الباحث سؤالا عامة حول مشكلة البحث، ومن خلال إجابة المبحوث يواصل تسلله في طرح الأسئلة الأخرى، واستخدمنا هذا النوع من المقابلة حول موضوع "سوسيولوجيا الأحياء السكنية الجديدة وعلاقتها بالظاهرة الإجرامية" بحي الدكان ولاية

[1] فان دالين، ب. ديويولد: مناهج البحث في التربية وعلم النفس، مكتبة الانجلو المصرية، ص45.
[2] جابر عبد الحميد، أحمد خيري كاظم: مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار النهضة العربية، 1973، ص112.

تبسة، حيث قمنا بمقابلة قائد فرقة الدرك الوطني بئر سالم التابع لها حي الدكان وطرحنا عليه مجموعة من الأسئلة تخص الموضوع المدروس، وكانت حول:

1. ما هي الأسباب المؤدية لانتشار الجرائم في حي الدكان؟

2. هل ترون أن هناك مبادرات لمكافحة الجريمة من طرف سكان حي الدكان؟

3. في حالة وقوع جريمة ما، هل يبلغ سكان الحي عن هذه الجريمة؟

4. ما هي أبرز المظاهر الإجرامية الأكثر انتشارا في حي الدكان ؟

5. هل هناك وعي وحس امني لدي سكان حي الدكان في التبليغ عن الأنشطة المشبوهة؟

6. ماهي أكبر فئة ضحايا للإجرام في حي الدكان؟

7. هل من يقومون بالجرائم في حي الدكان من فئة الأحداث أم من فئة البالغين؟

8. هل الدرك الوطني كافي لمكافحة الجرائم الموجودة في الحي أم يتم الاستعانة بأجهزة أمنية أخرى؟

9. ما هي نسبة الجرائم المبلغ عنها خلال سنة 2021 إلى غاية يومنا هذا؟

10. ما هي أهم الأساليب التي ترونها فعالة في مكافحة الجريمة في حي الدكان؟

الفصل الثاني

مدخل سوسيولوجي للأحياء السكنية الجديدة

مقدمة الفصل :

يعتبر الحي السكني الجديد ذالك الأساس الذي اعتمدته مختلف التوجهات الفكرية والنظرية في مجال التنمية وذلك رغبة في تحسين البيئة المادية لحياة السكان، فتنمية الحي السكني تتحقق من خلال تكامل مختلف القطاعات الحيوية على غرار الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المرتبطة بقيم ومبادئ تحقيق استدامة الأحياء

ويمكن القول أن الأحياء السكنية الجديدة صممت أساسا لتلبية احتياجات ساكنيها وتحقق الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المرتبطة بمبادئ الأحياء وهو ما يمكن من تجسيد الحي السكني كنموذج حضري ذو مركز واضحة المعالم ويمكن القول أن الأحياء السكنية الجديدة تعمل أساسا تحقيق الجوانب الاجتماعية التي تضمن تمكين الساكنين وتعزيز خيارات السكن ودعم التنوع المجتمعي، في حين تضمنت الجوانب الاقتصادية أيجاد اقتصاد محلي يشجع على نمو الأعمال المحلية وخلق فرص العمل وتوفير المساكن الميسرة جنباً إلى جنب مع المساكن بأسعار السوق، إما على مستوى الجوانب البيئية والتي تتضمن اعتماد الطاقات المتجددة وتشجيع العمليات الدورانية، كان لقيم التصميم الأحياء السكنية الجديدة حضوراً كبيراً وذلك من خلال الحفاظ على قيمة السياق التاريخي، مع التأكيد على احترام البيئات الطبيعية وإدماجها في التنمية بالحفاظ عليها وتعزيزها بالتصميم، حيث تم التركيز على قيم التخطيط الحضري في التنمية بالتأكيد على نمط النقل المستدام، ورفع قيمة البيئة عمرانياً من خلال خلق أحياء سكنية تمتلك هوية مكان، بالإضافة إلى التأكيد على الكثافات العالية . وأخيراً تضمنت مبادئ الأحياء السكنية الجديدة مبادئ تصميمية تحدد ملامح وسمات الأحياء المستدامة شملت التضامن، والاستعمال المختلط، والارتباطية، والشكل المبني الموجه وغيرها.

المبحث الأول: مفهوم الأحياء السكنية الجديدة

تعتبر فكرة الأحياء السكنية الجديدة كحل استعجالي للحد من المشكلة التي لطالما كانت ولازالت العائق الذي أرق حياة المواطن لعقود من الزمن فوجود هذه الوحدات السكنية بمجتمع المدينة مهد لظهور أشكال جديدة لمفهوم الممارسات الاجتماعية فقد ركزت أغلب الدراسات حول جودة الحياة في هذه الأحياء و آليات الحفاظ على النسيج الاجتماعي و هو ما سيتم التعرف عليه وفق ما يلي :

المطلب الأول: تعريف الأحياء السكنية الجديدة

سيتم التطرق في هذا المطلب لأهم التعريفات التي تناولت الأحياء السكنية الجديدة وذلك وفقا ما يلي:

1/- تعريف الحي السكني

يعرف الحي على أنه:" جزء من المدينة يحدد على أساس تركيبة من المعطيات تتعلق بحالة النسيج العمراني وتشكيلة وعدد السكان المقيمين به، ومن الناحية المورفولوجية والهيكلة الداخلية يتكون الحي من الكتل المبنية محاطة بشوارع . كما يتركز على مجموعة من النقاط الأساسية مثل مفترقات الطرق والمساحات التي تلعب دورا هاما في الحي".[1]

كما يعرف الحي على أنه: " منطقة سكنية تضم مجموعة من العائلات التي تربطها ببعضها علاقات اجتماعية كثيرة كالتعارف وتبادل الزيارات والحاجات والخدمات والقيام بفعاليات مشتركة كالاجتماعات وغيرها وقد اتخذ المخططون هذا المفهوم كوحدة أساسية ينطلقون منها عند المباشرة بعملية تخطيط المناطق السكنية، فهم يحاولون أن يجعلوا كل حي وحدة سكنية .متجانسة بقدر الإمكان من حيث الطبقة الاجتماعية ومستوى المعيشة"[2]

[1] أمال حاج جاب الله، الإطار القانوني للمدن الكبري في الجزائر، دار بلقيس، الجزائر، طبعة2014 ، ص 60 .
[2] فارس الهيتي، التخطيط الحضري دار اليازوري العلمية، الأردن، عمان، 2009، ص 620.

2/-تعريف الأحياء السكنية الجديدة

تناول العديد من المفكرين مفهوم الأحياء السكنية الجديدة وذلك وفقا لعدة معايير يمكن وصفها كما يلي:

تعرف المناطق السكنية الجديدة على أنها:" ذلك المجمع السكني الذي يضم عدة مناطق صغرى يرتبط بعضها ببعض بواسطة مجموعة من المؤسسات والهيئات الخدمية التي تقع في حدود 1000-1200م".[1]

المطلب الثاني: تصنيفات الأحياء السكنية في التجمعات العمرانية

يمكن أن نقسم الأحياء السكنية في التجمعات العمرانية كما يلي:

1/-الأحياء الفقيرة المزدحمة:

ليس من المبالغ في شيء القول أنه لا تكاد تخلو المدينة من الأحياء الفقيرة كئيبة، منها القديم الذي تداعت مبانيه من طول الزمن وقست الأحوال فيه فهو غير مريح وغير نظيف يزدحم بخليط من الأقليات العنصرية والمهاجرين والمتعطلين عن العمل.

2/- أحياء العشش:

أن سكان هذه العشش هم الوافدون الذين لازالوا يقفون على أبواب المدن، هم البؤساء الذين لقطعهم الريف وانغلقت أن أهم أبواب المدن.

3/-أحياء العمال:

تتجمع مساكن الطبقة الكادحة حول المناطق التجارية وأحياء الأعمال وعمال مقربة من المنشأة الصناعية، وكثيرا ما تصنع نطاقات حول مناطق الوسطى من المدن تخرج منها تشعبات يفرضها تواجد بعض المصانع في مواقع جانبية، ولعل أهم معالم

[1] العيد شريفة، العربي ايشبودن، الأحياء السكنية الجديدة وسوسيولوجية الممارسة، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، م 04، ع 3، جويلية 2021، ص 481.

أحياء العمال هذه أن منظرها في غالب رتيب ممل بل كئيب وترضخ حيثما وجدت لتخطيط ونمط موحد وتنتمي إلى الفترة زمنية واحدة.[1]

4/-الأحياء المختلطة:

الأحياء المخططة هيا عبارة عن مجالات حضرية أو ريفية، ويتميز الحي المختلط بهندسة معمارية ترتكز على توفير الخدمات العامة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، أي انه يوفر شروط الحي العصري وكل ما يتطلبه للعيش الكريم كالنقل والمواصلات ومناطق اللعب والترفيه. [2]

المطلب الثالث: أسباب إنشاء الأحياء السكنية الجديدة

يؤرخ العديد من المفكرون بداية عصرنا الحالي بانطلاق الشرارة الأولى للثورة الصناعية، حيث شهد المجتمع تطورا هائلا في آليات الإنتاج، مع ظهور الطبقة الرأسمالية شديدة التطلع إلى الربح السريع، ومنها حدثت الطفرة الأولى لإنشاء المجتمعات الجديدة بإنشاء العديد من المدن الصناعية التي افتقرت إلى ابسط الاعتبارات البيئية وقواعد تخطيط المدن.[3]

ونشا ما يعرف في ذلك الوقت بمدن الكوكن، على أن هذه المدن وما أفرزته من مجتمعات مريضة بيئيا وعمرانيا كانت مولدا لحركة إصلاح واسعة النطاق في مجال تخطيط وإنشاء المدن والتجمعات الجديدة أطلقها وتبناها مجموعة من رواد المصلحين الذين سعوا إلى إعادة تصحيح فكر ومنهج إنشاء المدن والمجتمعات الجديدة بما يحقق بيئة صحية ومجتمعا عمرانيا نموذجيا، وكان أول من نادوا وانشئوا مثل هذه المدن النموذجية سير روبرت، ولينزو جيمس، باكينجهام، على أن التطور الحقيقي وتحول فكرة

[1] محمد وهيبة عبد الفتاح، في جغرافيا العمران، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لينان، 1980، ص 198
[2] طيروش سارة، ماشي فتيحة، المرافق العمومية في الأحياء السكنية الجديدة في مدينة -تيارت -حي 1900 سكن الزمالة (الأتراك) وحي 1000 سكن انموذجا، مذكرة ماستر في علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تيارت، 2022/2021، ص 45
[3] فوزي مشنان، التجمعات السكنية الجديدة بالجزائر ما بين الواقع والتحدي (حالة مدينة باتنة) (دراسة ميدانية للتجمع السكني الجديد حملة 1-2)، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 25، ديسمبر 2017، ص 354

تخطيط المدن والمجتمعات الجديدة نحو إنشاء مجتمعات عمرانية متكاملة ذات بيئة سليمة إنما ترجع فاعليته الأولى إلى المخطط الانجليزي ابنزرهوارد 1898 حينما دعا إلى ما أسماه بنظرية المدينة الحدائقية، وهي تقوم على تحقيق التكامل بين خصائص الحضر والريف، بحيث تفرز لنا مجتمعا متوازنا، يلبي كافة الاحتياجات العمرانية لقاطنيه.[1]

المطلب الرابع: معايير التخطيط العمراني في الأحياء السكنية الجديدة

يمكن أن نوضح المعايير التي يجب مراعاتها عند التخطيط العمراني في الأحياء السكنية الجديدة كما يلي:

1/–وضوح المداخل إلى الحي ي كبوابات تحدد للحي نطا الحيازة الخاصة بها، وتمنح هويته المتميزة بطريقة تمكن السكان من مراقبة هذه المداخل والتحكم فيها.

2/– إلغاء الطرق العابرة داخل الأحياء السكنية، واستخدام نظام الشوارع، أو المساحات، أو الشوارع الحلقية للحد من دخول العابرين بسياراتهم او على الأقدام إلى الشوارع السكنية المحلية.

3/–تصميم شبكة طرق تخفض من سرعة السيارات، وبالتالي التقليل من حوادث المرور.

4/–زيادة فرصة السكان والمارة في المراقبة، بحيث يتمكن السكان من داخل وحداتهم السكنية من مراقبة الشارع والوحدات السكنية المجاورة، وأن يتمكن المارة كذلك من مراقبة الأنشطة المشبوهة حول الوحدات السكنية أو بداخلها.

5/–تنمية مفهوم الحي من خلال التأكيد على إبراز هويته المميزة، وتحديد نطا الحيازة للفراغات المشتركة به ، وتطبيق نظام التدرج الهرمي للشوارع والفراغات، مما سيؤدي إلى تمكين السكان من القيام ببعض الأنشطة المشتركة خارج الوحدات السكانية، وبالتالي تقوية العلاقات الاجتماعية بينهم، وتمييز الغرباء بوضوح.

[1] شوي محمد صلاح، نحو رفع الكفاءة التنظيمية والتنفيذية للمجتمعات العمرانية الجديدة، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2000، ص 14

6/- توظيف مفهوم تنسيق الحي من خلال توفير العناصر الحيوية، مثل الأرصفة والتشجير والإضاءة، والجلسات المظللة والمحمية ومباني المرافق والمحلات التجارية، وكذلك توفير الفراغات المشتركة شبه الخاصة كمناطل تجمع ضمن الحي السكني، لتشجع السكان على البقاء داخل الوحدات السكنية والتنقل على الأقدام داخل الحي السكني.

7/- إلغاء المناطق التي تمكن المجرم من الاختباء، مثل بقاء السكنات غير مكتملة البناء داخل هذه الأحياء الجديدة.[1]

المطلب الخامس: أهداف الأحياء السكنية الجديدة وأساليب تحقيقها.

تتمثل أهداف الأحياء السكنية الجديدة فيما يلي:

1/- إيجاد بيئة سكانية خالية من التلوث

2/- إيجاد بيئة سكانية تمتاز بعدم الاكتظاظ السكاني، بمعنى المساهمة في تقليل الاكتظاظ السكاني في بعض المناطق.

3/- محاولة مواكبة النمو الديمغرافي، والذي نتج عنه مشكلة عدم كفاية السكنات لأفراد المجتمع.

تقليل الفقر في المناطق الريفية من خلال تحويلها إلى مناطق جديدة، من خلال ربطها بكل متطلبات الحياة.

4/-المساهمة في تحقيق وإشباع حاجة الأفراد للسكن.[2]

ولتحقيق هذه الأهداف والمبادئ لابد من إتباع بعض الأساليب، والتي يمكن ذكرها كما يلي:

---

[1] علي بن سالم بن عمر باهمام، توظيف التصميم العمراني للحد من الجريمة في المناطق السكنية حالة دراسية للأحياء السكنية المعاصرة مدينة الرياض، مأخوذ من موقع: https://faculty.ksu.edu.sa تاريخ الاطلاع 2023/02/13 على الساعة 12.16.

[2] سناء ساطع عباس، رياض فكرت نجات، تنمية الاحياء السكنية دراسة تحليلية للمشاريع السكنية في التوجهات المعاصرة، المجلة العراقية لهندسة العمارة والتخطيط، المجلد 15، العدد 01، 2019، ص 78-79

5/- تقوية الإحساس بالترابط الاجتماعي بين أفراد الحي الجديد.

6/- الاستفادة القصوى من عملية المشاركة الشعبية في كل مراحل التنمية بدءا من عملية اتخاذ القرار والإنشاء.

7/- إيجاد آليات تنفيذ صحيحة لإدارة الأحياء الجديدة بما يخدم سكان تلك الأحياء.

8/- وجود عملية تقييم مستمرة وفعالة للمدن الجديدة في جميع مراحل النمو.[1]

المبحث الثاني: التفاعل الاجتماعي داخل الأحياء السكنية الجديدة

يشكل التفاعل الاجتماعي داخل الأحياء السكنية إطار مهم لضمان التفاعل والاستدامة، حيث يشكل هذا التفاعل النسق العام للتضامن والتواصل، وهو ما سيتم التوصل إليه وفقا لما يلي:

المطلب الأول: العلاقات الاجتماعية في الإطار الأسري

أصبح الدارسون لحياة الأسرة لا يهتمون كثيرا بعدد الأشخاص الذين يعيشون في كل حجرة واحدة بقدر اهتمامهم بمقدار التفاعل، ونوع العلاقات المتبادلة بين الأشخاص في مكان معين. ويختلف حجم التفاعل ونوع العلاقات المتبادلة إلى حد كبير بإضافة عضو جديد إلى جماعة الأسرة. وقد تناول إميل دوركايم هذه الحقيقة الأساسية في كتابة "تقسيم العمل الاجتماعي" عندما أشار إلى أن كل زيادة في عدد الاتصالات تضاعف فرص الاحتكاك وتبادل العلاقات بين الأشخاص، وحيث يستدعى ما ينشأ من مشكلات ضرورة التكيف، وحيث تتطلب الحياة تحقيق الانسجام مع القواعد والتعليمات. وهذه العبارة تؤكد في وضوح الأهمية الحيوية للأبعاد المتسعة للتفاعل الاجتماعي.

كما يبدو كذلك ارتباط الأبعاد المتعددة للمسكن بالضغوط، التوترات والإحباط الذي يسود الحياة الأسرية، ولا يعني هذا بالضرورة أن جميع أعضاء الأسرة يشعرون بهذا العامل،

[1] مشنان فوزي، التجمعات السكنية بالجزائر ما بين الواقع والتحدي، حالة مدينة باتنة، مجلة علوم الانسان والارض، العدد 25، جامعة جيجل، 2017، ص 356

بالرغم من أننا نلاحظ في كثير من المشاجرات الأسرية عبارات مثل "أنني أعيش سجين أربعة جدران" وغير ذلك من العبارات التي تتصل بالمسكن الذي تعيش فيه الأسرة.[1]

المطلب الثاني: العلاقات الاجتماعية في الإطار الجواري

باعتبار المجتمع وحدة مكانية تجمع بين الأفراد والجماعات داخل منطقة جغرافية ما ذات خصائص معينة، فإن العلاقة بين المكان وخصائصه ومتغيراته وبطريقة حياة الأفراد علاقة وثيقة جدا، فقد كانت تجمع الناس قديما مع من يجاورونهم في المسكن روابط وعلاقات مشتركة تكسبهم الشعور بالأمان والاستقرار، وهي تسمى بالعلاقات الأولية التي تقوم على الاشتراك في العادات والقيم والمعايير والقواعد وحتى الأهداف والمصير المشترك.

لكن هذه العلاقات بدأت في الزوال مع اتساع المجالات الايكولوجية منها والاجتماعية، وحلت محلها علاقات أخرى ولدت وظهرت مع التطورات والتغيرات المختلفة والمتواصلة وتجلت في العلاقات السطحية والمؤقتة القائمة على تبادل المصالح الخاصة مع الاختلاف في القيم والمبادئ والمعايير والثقافة الاجتماعية، وهذا النوع من العلاقات قد وجد وانتشر بسرعة في المجتمع الحضري أين ترتفع الكثافة السكانية، ولا يكاد يعرف الواحد الآخر، وبالتالي لا يمكن السيطرة على كل المجالات في هذا المجتمع ما يحتم الاعتماد المتبادل لإشباع حاجات الأفراد ومصالحهم الشخصية في إطار علاقات يبرز فيها وان لم نقل يطغى عليها التعقيد والسطحية بشكل كبير.

وأخيرا نرى أن تلك العلاقات التي تجعل الجيران يشكلون جماعة أولية قد تغيرت بدرجة ملحوظة بفعل عوامل التحضر، تلك العوامل التي جعلت من المجتمع الحضري مجرد تكدس لمساكن متجاورة لأفراد قد لا يعرف الواحد اسم الآخر، ولقد لاق هذا التصور تأكيد واسع النطاق في التراث السوسيولوجي الذي خلفته مدرسة شيكاغو.

[1] مصطفى الخشاب، الاجتماع العائلي، الدار القومية للطباعة والشر، القاهرة، 1966، ص 50-51

إذ يري بارك أن جماعات الجوار فقدت في البيئة الحضرية ما كان لها من مغزى في الأشكال البسيطة والتقليدية للمجتمع.

المطلب الثالث: التواصل الاجتماعي داخل الأحياء السكنية الجديدة

تمتاز الأحياء السكنية الجديدة بقلة التواصل والتفاعل الاجتماعي بين سكانها، وذلك راجع إلى أن الأحياء السكنية تمتاز بوجود سكنات من عمارات وفيلات، هذه الأخيرة التي يمكن أن نجد أن الاتصال بين قاطنيها منعدم جدا وهذا بسبب كبر حجمها من جهة، وتعقد شكلها وتصميمها من جهة أخرى، مما يمكن أن نرجع سبب قلة التواصل والاتصال بينهم داخل هذه الأحياء السكنية إلى وجود كثافة سكانية مرتفعة فيها، واكتظاظها بالسكان، ما من شأنه أن يؤدي إلى عدم الهدوء داخل المنزل، أو الرواق، أو الحي بصفة عامة.

كما نجد أن قاطني الأحياء الجديدة يمتازون بتعدد واختلاف الآراء، الثقافات، العادات والتقاليد، الأفكار والوظائف، كل هذه العوامل ساهمت في قلة مستوى تواصل الأفراد مع بعضهم.[1]

المطلب الرابع: أنواع التضامن الاجتماعي في الأحياء السكنية الجديدة

يعرف التضامن الاجتماعي على أنه: تماعي عملية التآزر والتعاون والمساعدة، سواء كانت مادية أو معنوية في مناسبات مختلفة ووضعيات متنوعة، وهو تضامن غير رسمي لا يمكن أن يتحقق التماسك الاجتماع.[2]

ونرى إن الأحياء السكنية الجديدة تمتاز بقلة التضامن بشكل كبير وواضح، وهذا راجع إلى قلة التفاعل الاجتماعي والتواصل الاجتماعي داخل هذه الأحياء كما تحدثنا عن ذلك في المطلب الرابع من المبحث الثاني، حيث نرى وجود استقلالية من قبل الأفراد،

[1] بلعيد لامية، مرجع سابق ، ص 72-73

[2] سوالمية نورية، الطاهر غراز، التضامن الاجتماعي داخل الأحياء الحضرية دراسة ميدانية، مجلة سوسيولوجيا، الجزائر، 2019، ص 206

بحيث كل فرد من قاطني هذه الأحياء يصبح يعيش في حالة انعزالية عن بقية قاطني هذه الأحياء، حيث يصبح مركز على عائلته فقط وعلى عمله، من دون ان يحاول تكوين علاقات تواصل وصداقة مع بقية الجيران، وهذا ما قضى على التضامن الاجتماعي الذي كانت تمتاز به الأحياء السكنية القديمة، إذا أصبحت الأحياء السكنية الجديدة تحتوى على نوع واحد من التضامن الاجتماعي والذي يكون في حدود تبادل المصالح والمهام والخدمات فقط.[1]

المبحث الثالث: أسباب المشكلات الاجتماعية في الأحياء السكنية الجديدة

تختلف المشاكل الاجتماعية داخل الأحياء السكنية باختلاف مسبباتها، وكذا مختلف الظواهر التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في ظهورها، وهو ما سيتم التعرض له وفقا لما يلي:

المطلب الأول: سوء تخطيط الأحياء السكنية الجديدة

تعاني مختلف المدن الجزائرية العديد من المشاكل داخل الأحياء السكنية والتي تنشأ أساسا جراء عدم التخطيط السليم الذي لا يراعي حجم الإنشاءات والمواقع الملائمة وكذا توجيه وضبط النمو العمراني.[2]

فمشكلة سوء التخطيط الحاصل في الأحياء السكنية وافتقارها للمرافق والخدمات العامة والاكتظاظ السكاني والاختناقات المرورية مشكلة كبيرة جدا لا يمكن حلها من قبل جهة بعينها إذ أن الأمر يرجع إلى السياسات العامة للدولة والتي بموجبها يكون التخطيط بمنظوره الشمولي، هنا نجد أن القائمين على تخطيط المساحات الكبيرة لا يملكون رؤية مستقبلية بعيدة المدى لتخطيط لتلك المخططات ليعرفوا على الأقل مدى ما تحتاجه هذه المساحات من مرافق عامة تخدم حاجات السكان تتناسب مع حجم النمو السكان.

[1] السيد عبد المعطي السيد، علم الاجتماع الحضري: مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2003، ص 263

[2] إسماعيل قثيرة، أي مستقبل للفقراء في البلدان النامية؟، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، دار الهدى للطباعة النشر والتوزيع، د ت، ص 170.

فالمنظومة الكبيرة التي تكون من أعلى مستوى تعود للتخطيط الوطني العام ثم التخطيط الإقليمي للمناطق ومن ثم التخطيط للأحياء السكنية وخاصة منها الجديدة والذي يحدد من خلاله أمور كثيرة منها استعمالات الأراضي والتوزيع السكني والتجاري ومواقع العمل وغيرها من الأمور التي يجب مراعاتها قبل وضع الخطط عموما، فتخطيط الأحياء السكنية يجب أن يكون بشكل مدروس ومنظم مما سيوفر للسكان كل ما يحتاجونه مما سيؤدي إلى تقليص الوقت والجهد ويقدم حيا سكنيا نموذجيا ، ويحل مشاكل كبيرة فهناك حلولا آنية يمكن وضعها بزيادة أعداد المدارس مثلا في الأحياء والرقي بمستواها على كافة الأصعدة سواء المدرسون برفع الرواتب أو المباني بتحسينها وتطويرها أو الخدمات المقدمة فيها. [1]

المطلب الثاني: ظاهرة الاكتظاظ السكاني في الأحياء السكنية الجديدة

يكشف التحليل المعمق لمشكلة الإسكان عن حقيقة كونها مشكلة حضرية ، أي متعلقة بحياة المدينة في المقام الأول[2] ، كما يكشف و يوضح التشخيص الواعي للمشكلة أن سببها الأساسي يكمن في ازدحام السكان و تمركزهم في المدن ، وهذا أساسا راجع إلى عمليات انتقال أهل الريف و البادية إلى المدن أو ما يعرف بظاهرة التحضر، هذه الأخيرة التي ترتب عنها العديد من الآثار والمشاكل التي تؤثر سلبا على الفرد و الأسرة، اجتماعيا اقتصاديا و إيكولوجيا

ومنه فإن مشكلة الإسكان الحضري تتجسد في زيادة معدلات التزاحم على الأرض وارتفاع المباني، وتضاعف المساكن وارتفاع الإيجارات وغير ذلك من المظاهر الحضرية والمشاكل الإجتماعية والإقتصادية والبيئية التي ترتبط أساسا بعاملين وهما زيادة نسبة

[1] علي بن ظاهر، الأحياء السكنية تعاني سوء التخطيط وتفتقر للمرافق العامة والخدمات على الرابط: https://bit.ly/3YwCHjt

[2] السيد عبد العاطي السيد : علم اجتماع الحضري مدخل نظري ج1،دار المعرفة .الجامعية،الإسكندرية2003 ، ص 313.

لتحضر في المدن و كذا النمو الديمغرافي الذي يعتبر من العوامل الأساسية لتي تؤدي إلى فقدان التوازن و ظهور الأزمات التي يعيشها المجتمع المعاصر.

المطلب الثالث: مشكلة الثقافات الفرعية في الأحياء السكنية الجديدة

تشكل الثقافات الفرعية تلك الخصوصيات التي تميز كل جماعة مهنية أو طبقية أو إقليمية من جماعات المجتمع فهناك ثقافة فرعية لكل طبقة أو جماعة دينية أو أبناء مهنة واحدة تختلف من الثقافة الفرعية لأبناء الطبقات أو الجماعات أو المهن الأخرى وهذا الاختلاف بين الثقافات الفرعية داخل الثقافة الكلية للمجتمع هو أحد العوامل الأساسية التي تحول دون تحقيق التكامل الثقافي المطلق داخل أي مجتمع كذلك كشفت البحوث السوسيولوجية عن وجود فروق واختلافات واضحة في البناءات المعيارية للثقافات الفرعية التي تتضمن أشخاصا ينتمون إلى جماعات غير مختلفة وطبقات إجتماعية ومهن متباينة أو مناطق متفرقة وغير متماثلة.

فنظريات الثقافة الفرعية حاولت تفسير السلوك الانحرافي وبتركيز خاص على نوعين من هما الجريمة والجناح وذلك من حيث العوامل التي تكمن وراءها فضلا عن عملياته ونتائجه وذلك بالاعتماد على مدخل سيكولوجي اجتماعي وثقافي.

فهناك من يرى أن الثقافة الفرعية تبنى على متغيرات ثقافية توجد في أقسام معينة عند شعب بالذات، ولا تتميز الثقافات الفرعية بسمة أو بسمتين منفصلتين، بل أنها تشكل أنساقا ثقافية متماسكة نسبيا وتقوم كمجموعة عوامل داخل العالم الأكبر المتمثل في الثقافة القومية.

وإذا كانت الثقافة الفرعية تمثل أنساقا ثقافية شاملة، فإنما يعني أن هناك مجالات متعددة للثقافات الفرعية في المجتمع.[1]

[1] سامية محمد جابر، الإنحراف والمجتمع،دار المعرفة الجامعية، 1997، ص 145

وقد أهتم علماء الاجتماع لفترة طويلة بمدخل الجماعات المرجعية بإعتبارها مدخلا أساسيا لظاهرة الجناح، والجريمة وهذا النوع من السلوك يسمى بجناح أساسيا لظاهرة الجناح الثقافة الفرعية المنحرفة، فالعناصر الأولية للثقافة الفرعية تتمثل في اللغة والقيم والسلوك، ومن ثم لا يمكننا اقتراح مدخل الثقافة الفرعية إلا إذا كانت مؤشرات السلوك غير المشروع

متفقة ومنسجمة، مع قيم الجماعة المنحرفة ولغتها المشتركة المنسجمة مع عنصري القيم والسلوك وذلك يمكن تحديده إجرائيا على النحو التالي: [1]

1/-انحراف القيم من وجهة نظر الفاعل وإتقانها مع القرناء

2/-وجود استخدام لغوي

3/-وجود استخدام لغوي مشترك من خلال ألفاظ ومصطلحات سواء في الحديث أو الكتابة.

4/- ارتفاع معدل القيم المنحرفة المشتركة بين أعضاء الجماعة يرتبط بإرتفاع معدل المعلومات على الألفاظ اللغوية.

5/- يصنف هؤلاء الأفراد ذوي درجة عالية من الاتفاق على ألفاظ والرموز المشتركة وقيامهم بأعمال غير مشروعة

6/- ارتباط القيم المنحرفة والسلوك غير المشروع والألفاظ الملائمة يمثل الحد الأدنى لنمط الثقافة الفرعية المنحرفة.

7/-تتمثل الثقافة الفرعية المنحرفة في شبكة التفاعل الحادثة بين مجموعات الأفراد من الأفراد سواء كانت معلنة أو غير معلنة، والواقع أن لكل عنصر من عناصر الثقافة الفرعية المنحرفة قضايا أساسية مميزة عن القضايا الأخرى

[1] نجيب بوالماين، الجريمة والمسألة السوسيولوجية، دراسة بأبعادها السوسيوثقافية والقانونية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة شعبة علم اجتماع التنمية ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص79.

وعلى الرغم من الاستخدام المبكر لاصطلاح الثقافة الفرعية في النظرية الاجتماعية وخصوصا في الاهتمامات والدراسات التي ارتبطت بفهم الجناح والانحراف.

ويتطلب استمرار الثقافة الخاصة الجانحة تأييدا وتعزيزا من البيئة وتوافر نمط تكاملي بين المجرمين وبين مستويات السن المختلفة للمجرمين، نظرا لأن عملية تعلم السلوك الإجرامي واكتساب المهارات والخبرات الإجرامية تتضمن مجموعة من أنماط العلاقات يتم من خلالها نقل وتعلم الخبرات من مستوى سني إلى مستوى سني آخر، ويذهب " كلوارد "إلى أنه بين شباب الطبقة الدنيا غالبا ما توجد أمثلة ناجحة لنماذج من السلوك الإجرامي حيث يعد كبار المجرمين سمة ظاهرة وناجحة تدفع الشباب إلى الاحتذاء بهم والتقرب إليهم.[1]

فاستخدام البعد الثقافي ونقصد به الثقافة الفرعية بين عصابات الأشرار وتكوين جماعة المنحرفين والمجرمين وجماعة الأشرار التي يتمثل سلوكها في السرقة والتعدي على ملك الغير وضرب الأصول ومدمني المخدرات والخمور وتعاطي الحشيش والبغاء والمصابين بالجنسية المثلية والمجرمين المحترفين.

وبذلك تخضع عملية تقييم السلوك من حيث الأضرار المترتبة عليه وجهة نظر الثقافة السائدة في المجتمع وتنظيماته وتأكيداتها، ونظرا لاختلاف نظرة المجتمعات بخطورة الأفعال باختلاف البناء الثقافي للمجتمع ومن هنا كانت أهمية التوقف طويلا عند ثقافة المجرم أي الوقوف عند مفاهيم ومعايير سلوكه كما يتصورها في ذهنه ويعمل بموجبها لمقارنتها مع المفاهيم والمعايير السائدة في المجتمع بغية تحديد درجة تأثره، بأي من هذه المفاهيم الفردية أو الجماعية وانعكاس ذلك على سلوكه.

[1] عدلي السمري /تقديم د، محمد الجوهري /السلوك الإنحرافي، دراسة في الثقافة الخاصة الجانحة دار المعارف الجامعية، مصر 1992، ص 69.

المطلب الرابع: طبيعة النسيج العمراني في الأحياء السكنية الجديدة

يعبر النسيج العمراني عن نظام مكون من عناصر فيزيائية تتمثل في شبكة الطرق، الفضاء المبني، الفضاء الحر والموقع، والتجاوز بين هذه العناصر يعرف بخصائص الفضاء الحضري، والذي يعرف تحولات ثابتة، وراجعة للتطور الذي تتعرض له هذه العناصر المكونة له عبر مرور الزمن.[1]

فالنسيج العمراني لأي مدينة أو تجمع سكاني ما هو إلا نتاج لحاجات ومتطلبات المجتمع خلال فترات زمنية، ويتطور هذا النسيج بتطور المدينة استجابة لمجموعة من المؤثرات منها البيئية الطبيعية والقيم الاجتماعية والثقافية هذه المؤثرات قابلة للتغير والتكيف مع ظروف وتطور الحياة بصفة عامة. فالمدن القديمة إي كان تواجدها سواء بالمناطق الصحراوية أو الجبلية تعتبر ذات قيمة حضارية وتاريخية، أي أنها ثروات هامة وشاهد عظيم على أصالة المجتمعات السكانية التي أقامتها، فالنسيج والتكوين المعماري لهذه المدن يعتبر انعكاساً لتداخل مجموعة عوامل كان لها الدور الكبير في تحديد سمات وخصائص هذه المدن اعتمدت في محصلتها على درجة الموازنة المتحققة بين المؤثرات والطبيعية والبيئية والاقتصادية الاجتماعية، حيث كانت للعادات والتقاليد والقيم الروحية والدينية والفكرية دور جذري في تشكيل النسيج العمراني لمختلف لتجمعات والذي أنعكس بدوره على المظهر التخطيطي والتكوين المعماري لهذه المدن، كما أن العناصر التخطيطية لمختلف المدن يركز على المباني السكنية والأسواق والشوارع والميادين التي تكون بمثابة العناصر الأساسية في تشكيل النسيج العمراني. ولو القينا نظرة على النسيج العمراني لأي مدينة لوجدنا تماثلاً واضحاً في الخصائص العامة في تخطيط هذه المدن حيث يمتاز النسيج التقليدي بمكونات مترابطة ومتراصة أشبه بالكتلة الواحدة التي تحصر مسارات الحركة الطبيعية، كما يعكس هذا النسيج متطلبات المجتمع. كما نلاحظ أن

[1] مشنان فوزي، الأحياء العشوائية واقعها وتأثيرها على النسيج العمراني لمدينة باتنة –دراسة ميدانية للتجمع الحضوي (أولاد بشينة طريق حملة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 20، سبتمبر 2015، ص 32.

العديد من الأسس التخطيطية التي اعتمدت كنظريات تخطيطية نرها استقيت من الطبيعة واكتسبت بالخبرة، وبالتالي أثرت في تكوين النسيج العمراني للمدن ونستعرض منها:

1/- **تدرج الفراغات** نلاحظ على النظام المعماري لمختلف المدن التدرج في تنظيم المباني المتراصة والمتجانسة تاركة بعض الفراغات الداخلية التي تبين الداخل من الخارج والخاص من العام والتي تناسب العلاقة بالفراغ المفتوح من حيث الحجم والموقع ودرجة الخصوصية تبعاً لأهميتها ووظيفتها، فمثلاً كان المسجد يمثل الواجهة المطلة على الفراغ الخارجي الذي يعكس العلاقة الوظيفية بالإضافة إلى منطقة النشاطات التجارية التي تمثل الفراغ العام على عكس الفراغ السكنى الخاص وبتتابع هذه الفراغات نلاحظ أنها تكاد تكون متصلة ببعضها وتقل في حجمها من الأكبر إلى الأصغر وكما نرى في بعض الصور التي تبين عناصر الفراغات حيث الظلال والأضواء التي تتخلل الشوارع والبنايات وهذا يدل على كيفية التأقلم مع الظروف البيئية المحلية وفي نفس الوقت تعطي الصورة انكسار محور الطريق و تغيير مساراته واختلاف مسار الشارع و عناصره.[1]

2/- **الثقافة الاجتماعية:** لقد تبين من خلال تحليل مخطط النسيج القديم لبعض المدن القديمة أنها مستمدة من ثقافة سكانها فثقافة سكان أي مدينة يعنى تمثيل عمراني لنمط المعيشة، وبالتالي فأن الإبداعات والتفننات والزخراف التي تظهر في أي مدينة قديمة ما هي إلا تعبير عن انتماء سكانها لثقافة معينة حيث التكوين وعناصر الزخرفة التي بها.

3/- **الاستدامة:** من الملاحظ أن بعض المدن القديمة حافظت على طابعها المعماري لكونها حضارة عمرانية مستمرة اعتمدت في تركيبها وطابعها على مبادئ مستلهمة من الروح الإسلامية التي تتلائم مع أي عصر وأي فترة ، وقد تبين أنه يمكن تحوير وظيفية

[1] انتصار محمد ميلاد الزنان، لسمات العامة للنسيج العمراني القديمة للمدن الليبية على الرابط: https://bit.ly/3S0v0j7

المباني القديمة إلى وظائف تتمشى مع الأنشطة السياحية لأحياء جديدة في هذه المدن وضمان استمرار واستدامة هذا المورث الحضاري القديم بالبقاء.

4/-البيئة المناخية معظم المدن تأقلمت مع الظروف المناخية والأوضاع المحلية لتتكيف مع الطبيعة لذا نلاحظ أن كل مدينة قد أخذت شكلاً خاصاً بها حسب الظروف البيئة المحلية من حيث شكلها وحجمها ونوعية مواد البناء الطبيعية الموجودة في كل منطقة سواء كانت جبلية أو ساحلية أو صحروية.

5/- التوجه نحو الداخل (سلامة التوجيه): أغلب المدن أخذت في بناءها مبدأ التوجه نحو الداخل الذي يمتاز بالتداخل والتكامل بين الكتل البنائية والفراغات المفتوح، وهذا المبدأ يأتي تلقائياً استجابة لمتطلبات البيئة الطبيعية والاجتماعية والذي يحقق مبدأ الخصوصية ومفهوم مبدأ التوجه نحو الداخل يلعب دور كبير في تحسين المناخ من خلال خلق أماكن مظللة للتقليل من أشعة الشمس المباشرة.

المطلب الخامس: الحلول المقترحة للمشاكل الاجتماعية في الأحياء السكنية الجديدة

في إطار المدينة الكبيرة تجد الأسرة نفسها في وسط جماعات اجتماعية متباينة قد تولد مشكلات تعاني منها الأسر؛ مثل ضعف الضبط الاجتماعي، وعدم تعاون أهل الحي لمقابلة حاجاتهم ومشكلاتهم، وضعف التكافل الاجتماعي، وارتفاع معدلات الجريمة، وانخفاض مستوى الأمان، فيصعب التكيف في حياة الأحياء السكنية والانسجام مع مجتمعه، وعليه وجب العمل على:[1]

1/-الالتزام بإنشاء مراكز التنمية الاجتماعية في الأحياء، وفعالًا في التواصل الاجتماعي، لأن لها دورًا حيوًّيا وتكوين العلاقات بين الناس في محيطها، وتنمية مجتمع الحي تنمية اجتماعية متكاملة وشاملة، استنادا إلى دراسة معمقة لمشكلات السكان.

[1] آلاء بنت عبد العزيز القاسم، آلاء بنت عبد العزيز القاسم، المشكلات التي تواجه الأسر في الأحياء السكنية الجديدة في مدينة الرياض، مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية، المجلد 06، العدد 06، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 2022، ص 181.

2/- الاهتمام بأماكن الترفيه واللقاء داخل الحي السكني مثل (المطاعم، والمقاهي، والأسواق، والسينما، والحدائق والساحات).

3/- تسهيل وتشجيع إنشاء المراكز الثقافية والمكتبات العامة لإسهامها في رفع مستوى جودة الحياة،وتحقيق أهم سمات المجتمعات الحضرية.

فالبعد الإجتماعي يمثل أحد أهم المكونات الأساسية و الحيوية اللازمة لتنمية المدن الجديدة ، لما لها من الخصائص التي تبدو شديدة التعقيد و التركيب حيث تبرز فيها السمات المحلية مؤثرة بشدة على الأنساق و المعايير السلوكية لأبناء المجتمع المرتقب[1].

لذا فإن أولويات استراتيجية التنمية الإجتماعية بالمدن الجديدة يجب أن تتبع من تحليل المؤثرات و المتأثرات للتعرف على التجمع البشري الجديد الذي يمكن رؤيته كالتالي:

1/-إن فكرة تكوين المجتمع هي الشغل الشاغل للمخطط، فهي التي تجسد المحور الحيوي للتنمية.

2/-إن السكان يمثلون المحور الحيوي لهذه المدن ويشكلون العمود الفقري له لأنه يستهدف نطاقا جغرافيا لم يعمر من قبل، ومن ثم فإن عملية دفع السكان إليه وإقناعهم بالإقامة وتشجيعهم على الاستقرار وتهيئة الظروف التي تضمن البقاء في أماكنهم الجديدة تمثل تحديا ينبغي أخذه في الاعتبار.

3/-إن التخطيط الاجتماعي للمدن الجديدة ينبغي أن يحرص على تلافي الأخطار والمشاكل

التقليدية بالمجتمعات القديمة القائمة، حيث يتطلب دراسة دقيقة للأرض والبشر الذين سيعملون عليها.

[1] آلاء بنت عبد العزيز القاسم، المرجع نفسه، ص182.

4/- إن العلاقات الاجتماعية تمثل جانبا هاما ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار، حيث تمثل تلك العلاقات الإطار الاجتماعي الذي يتعامل بمقتضاه سكان هذا المجتمع.

5/- إن الهوية المحلية لهذه المجتمعات الجديدة يجب أن توضع في الاعتبار عند تشكيل المجتمعات الجديدة، وعدم تركه لظروف الاستقرار العشوائي.

المبحث الرابع: أنماط المشاكل الاجتماعية في الأحياء السكنية الجديدة

اختلفت أنماط وأشكال المشاكل الاجتماعية داخل الأحياء السكنية وذلك بالنظر لمختلف الظروف المحيطة والتي تتفاعل لتشكل هاجسا أمام استقرار المجتمع داخل هذه الأحياء وهو ما سيتم توضيحه وفقا لما يلي:

المطلب الأول: مشاكل الفقر والبطالة في الأحياء الجديدة

شكلت كل من ظاهرتي الفقر والبطالة أهم المشاكل الاجتماعية داخل الأحياء السكنية، وهو ما سيتم توضيحه فيما يلي:

1/- واقع الفقر في الأحياء الجديدة

ليس من الصعب علينا الكشف عن تأثير الفقر على الظروف السكنية في معظم مدن العالم الثالث ومعرفة طبيعة العلاقة السببية التي تجمع مابين انعدام ضمان حيازة مسكن ملائم من جهة والفقر وتفاقم إشكاليات الاندماج الاجتماعي والتدني البيئي من جهة أخرى وتعتبر هذه العلاقة السببية اضطرارية فكلما ازدادت حدة الفقر كلما تكرس الافتقار لحيازة المسكن أو امتلاك الأرض، كما يتزامن هذا الحرمان الخضوع لأشكال مختلفة من الاضطهاد الممارس من إخلاءات جماعية قسرية إلى تهجير قد يصل مداه إلى درجة ممارسة العنف والقمع ضد الأفراد[1].

وإذا كان بعض الباحثين قد فسروا نمو الأحياء المتخلفة في ضوء مفاهيم كالهامشية الحضرية وازدواجية البناء الاقتصادي، فإننا نجد محاولات نظرية حاولت فهم

[1] أحمد بوذراع، التطوير الحضري والمناطق الحضرية المختلفة بالمدن، منشورات جامعة باتنة، 2004،ص 48.

ثقافة الأحياء المتخلفة الفقيرة في الدول النامية لعل أهمها مفهوم " **ثقافة الفقر** " كما صاغها" **أوسكار لويس** وتتألف هذه الثقافة من مجموعة من العناصر الشائعة في الأحياء المتخلفة أهمها :ارتفاع معدلات الوفيات، وانخفاض متوسط الأعمار وانتشار الأمية، والمشاركة الاجتماعية والسياسية الضعيفة، والحرمان من الخدمات الحضرية، وقلة الانتفاع بالتسهيلات والمرافق التي تقدمها المدينة، وعدم وجود مدخرات وكثرة الاقتراض والافتقار إلى الخصوصية داخل المسكن، وكثرة اللجوء إلى العنف والهجر داخل الأسرة الفقيرة، والشعور بالاستسلام أو القدرية ولقد أكد لويس أوسكار على وجود هذه الثقافة الفرعية للفقر، حيث وصف الفقراء بأنهم هم المسؤولون عن فقرهم والمؤيدون له، لكن هذا الحكم القاسي على الفقراء والذي يجعلهم منحطون فكريا وبرغبتهم في ارتداء ثوب معين من الثقافة الخاصة ولا يرغبون أولا يفكرون في مجرد تغييره أو الخروج منه يجعلنا نجزم ولو بشكل نسبي بان هذا الوضع البنائي للفقراء داخل النسق الاجتماعي ليس مسؤوليتهم وحدهم وانما هو نتاج لسلوكيات واتجاهات غير الفقراء الذين كثيرا ما يرغبون، بل ويسعون على إبقاء الوضع الاجتماعي والثقافي للفئات المجتمعية على ما هو عليه لأجل صالحهم، والملاحظ أن طبيعة الفقر الحضري في إطار الثقافة الفرعية إنما يرتبط في المناطق العشوائية والمتخلفة ببعض الظروف والعوامل المتداخلة ومن بينها البيئة الحضرية فضلا عن القيم وطبيعتها غير الموحدة والتي هي عبارة عن امتزاج مجموعة من القيم الوافدة والتقليدية للبيئة الحضرية، الأمر الذي أدى إلى الاهتمام بدراسة المناطق المتخلفة والعمل على تطويرها في ضوء تغييرها من والداخل لكي تصبح مناطق منتجة اقتصاديا ومتماسكة اجتماعيا من خلال غرس قيم المشاركة وحب الأداء والعمل الرامي إلى المساهمة في النهوض بالتنمية داخل القطاعات الحضرية[1].

[1] أحمد بوذراع، المرجع نفسه، ص 49.

2/-فقراء الأحياء الجديدة والاستبعاد الاجتماعي:

إن الاهتمام بدراسة الاستبعاد الاجتماعي إنما يصدر عن توجه إنساني متقدم يعلي من قيمة الفرد ويحميه من الوقوع ضحية تطورات المجتمع الذي يعيش فيه، حيث أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية الحالية قد اجتازت في تطورها مراحل متباينة وغيرت من خططها وبرامجها وحتى أهدافها لكي تواكب التطورات العالمية، فسعت أولا إلى تراكم الثروة وحددته هدفا وغاية للمجتمعات و رأت فيه سعادة الفرد والمجتمع، ثم أدركت أن المال وحده دون علم يعليه وقيم توجهه سوف تكون نتائجه غير كافية، ومن هنا اتجهت إلى تنمية البشر برفع مستواهم المعرفي والصحي والأخلاقي ... الخ، باعتبار ذل أساس كل نهضة وشرط كل سعادة، ولكن غياب العدالة وتفاقم اللامساواة في الانتفاع أدى بها إلى الإخفاق في تحقيق مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص في مجالات معينة سياسية واقتصادية واجتماعية عامة[1].

ويعاني فقراء الأحياء الجديدة الاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ويصبح الوصم والتمييز الناتجان عن ذل سمة من سمات الحياة اليومية لكثير من سكان الأحياء الفقيرة، ويدر الأطفال بصفة خاصة حالة تردي محيطهم، وينظرون إليه على انه انعكاس لقيمهم الشخصية ، وتجدر الإشارة إلى **أن** محللي ظاهرة الفقر الحضري في مدن الدول النامية ركزوا على دور فقراء الحضر والمهمشين في إحداث ثورات على الصعيد السياسي لدولهم، حيث يرون أن فقراء الحضر بإمكانهم إسقاط الأنظمة السياسية والاقتصادية التي كانت سببا مباشرا في فقرهم وبؤسهم وبذل تصبح المدينة البيئة الملائمة لتنظيم المواجهة مع الأنظمة القائمة، حيث أن الأنظمة السياسية في الدول النامية تتجنب عدم إثارة سكان الأحياء المتخلفة أو الفقيرة حتى لا تتمرد هذه الشرائح الهامشية، وهذا لضمان استقرار الأوضاع، غير أن البعض يعتبر سكان هذه الأحياء ضحايا (مستبعدين)

[1] أحمد بوذراع ، نفس المرجع، ص 50.

لقوى أكبر وجماعات لها تأثيرها السياسي وبالتالي هؤلاء الفقراء يشكلون موضوع استغلال وتوظيف من طرف قوى متصارعة ومتناحرة سياسيا، حيث أن العديد من فقراء الحضر يعيش فترة طويلة كجزء من طبقة دنيا حضرية ولا يتم اندماجهم اقتصاديا وسياسيا، وهذا البطء في عملية الاندماج يخلق انقسامات اجتماعية داخل النسيج الحضري لمدن الدول النامية مما قد يكون سببا في ضعف الروابط بين النظام السياسي من جهة وفقراء الحضر من جهة أخرى .وبتصاعد حدة الإحباطات الاجتماعية المعبر عنها بالإقصاء أو الاستبعاد لشريحة.

3/- واقع البطالة في الأحياء الجديدة:

تعد مشكلة البطالة في الأحياء الجديدة واحدة من أبرز المشاكل التي صاحبت النمو الحضري غير المخطط والتصنيع البطيء وثمة أدلة وافية توحي بتزايد معدلاتها من جهة وتعاظم دور القطاع غير الرسمي في استيعاب القادمين الجدد إلى سوق العمل من جهة أخرى وهم في الغالب من سكان الأحياء المتخلفة والنازحين الجدد من الريف إلى المدينة الذين صعب عليهم الاندماج السريع في الأنشطة والأعمال الرسمية اتخذوا من النشاطات غير الرسمية تجارة لسد رمقهم وفقرهم للتعبير عن هذا الواقع استخدم مفهوم القطاع الحضري غير الرسمي الذي ابتكره" هارت " كبديل للقطاع الهامشي أو التقليدي من جهة ومن فهم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الديموغرافية في البلدان النامية من جهة أخرى وتحقيقا لهذه الأهداف حاول الباحث تقديم نموذج تصنيفي يعتمد منذ البداية على ثلاث محكات أولهما يستند إلى الإسهام المباشر الذي تقدمه كل محاولة في فهم الأنشطة غير الرسمية وثانيها بالموقف الإيديولوجي وثالثهما يرتبط بمتغير الاستقلالية والتبعية استنادا إلى هذه المحكات قام هارت بتحديد 3 مداخل أساسية هي[1]:

3-1/-المدخل الكلاسيكي.

[1] مشنان فوزي، الأحياء العشوائية واقعها وتأثيرها على النسيج العمراني، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعيةّ، العدد 20سبتمبر 2015، ص 53.

3-2/-المدخل الإصلاحي الثنائية المحدثة.

حيث يعتمد المدخل الأول في تفسيره للأنشطة غير الرسمية على مقولات النمو العمراني السريع الحضري لقد وقف مؤيدوه من هذه الأنشطة موقفيين متباينين فمنهم من ركز على العمالة الريفية الناقصة واعتبر الأنشطة مظهرا مشوها لعملية التحضر ومعوقا للعملية التنمية الحضرية بينما اتجه البعض الآخر بقدرة المدينة على تجسيد مواردها لاستيعاب الوافدين الجدد ويمثلون أغلبهم بسكان الأحياء المتخلفة الذين يواجهون صعوبات في اندماجهم في الحياة العملية وفرص العمل المتواجدة في المدينة وهذا اتخذوا من النشاطات الغير رسمية المتمثلة في الأعمال الخفيفة المحمولة عادة في الأيدي و اتخاذهم للشوارع والأزقة الضيقة ملجأ وهروب من المراقبين والشرطة.

أما أصحاب المدخل الإصلاحي فيحاولون تقديم نظرية بديلة تتمتع بقوة تفسيرية شاملة ورغم موقعهم الإيديولوجي مع أسلافهم الوظيفيين إلا أنهم ركزوا على عمليات إصلاح جوانب محددة من البناء الاجتماعي ونظروا إلى ما هو تقليد على أنه يشكل جزءا من هوية الأمة وتراثها وأعطوا الدور القيادي للأنشطة غير الرسمية بديل للصناعات القائدة أو الرائدة، فحين حاول أصحاب المدخل الثالث في تفسيرهم لموقع هذه الأنشطة في البناء الاجتماعي وعلاقتها التبادلية محليا ووطنيا وعالميا استنادا إلى المقولات والمفاهيم الماركسية[1].

المطلب الثاني: ظاهرة العنف في الأحياء الجديدة

تتعدد التعاريف المقدمة للعنف باختلاف زوايا النظر إليها، حيث عرفته منظمة الصحة العالمية (WHO) في تقريرها العالمي الأول الخاص بالصحة والعنف بأنه " الاستخدام المتعمد للقوة البدنية الفعلية او التهديد باستخدامها ضد الذات أو ضد شخص أخر أو ضد مجموعة من الأشخاص او المجتمع ككل مما يسفر عن وقوع إصابات او

[1] مشنان فوزي، المرجع السابق، ص 54.

وفيات، أو إيذاء نفسي أو سوء نمو أو حرمان، قد يؤدي بشكل كبير إلى ذلك. الأحياء السكنية تعاني سوء التخطيط وتفتقر للمرافق العامة والخدمات.

المطلب الثالث: ظاهرة ترويج المخدرات في الأحياء السكنية الجديدة

تعتبر عملية ترويج المخدرات في الأحياء السكنية الجديدة تسهيل اقتناء والحصول على المخدرات كالذي يقدم المخدرات بغرض الاستضافة مجانا في الحفلات فهذا يعد ترويجا، وهو التسهيل غير المشروع للحصول على المخدرات.

1/-أسباب ودوافع ترويج للمخدرات في الأحياء الجديدة:

يتوجه مروجو المخدرات في الأحياء الجديدة إلى استغلال الأطفال لنقل تلك السموم من اجل محاولة الإفلات من يقظة الجهات الأمنية, وأصبح القصر عرضة لاستغلال مروجي المخدرات لاسيما في الأحياء السكنية و لجأ هؤلاء المروجين إلى هذا "الأسلوب الجديد "من أجل محاولة نقل المخدرات و عدم حجزها من قبل مصالح الأمن ،وان استغلال الأحداث في تلك المهمة لا يثير الشبهة ولا يجذبون شكوك عناصر الشرطة إليهم.

إن ظهور مصطلح عصابات الأحياء في الآونة الأخيرة والذي يعتبر منظمة من المنظمات الإجرامية التي تسعى إلى بعث الرعب والخوف وخلق جو من الاستقرار في الأحياء السكنية وتسعى جاهدة إلى تجنيد عدد معتبر من المنخرطين في صفوفها لتنمية نشاطها الانحرافي والإجرامي والشريحة المستهدفة في المطاف الأول هم الأحداث لسهولة جذبهم وإغرائهم بتأدية جميع الأنشطة الصادرة من طرف العصابة وبأقل تكلفة في كثير من الأحيان، وتسعى عصابة الأحياء جاهدة خلف الأحداث الوافدون من أحياء أخرى إلى السكنات الجديدة مستغلين في ذلك عدة عوامل منها[1]:

1-1/-جهل الأحداث بخارطة الأحياء الجديدة .

[1] مكيد نبيل، حاج الله مصطفى، استغلال عصابة الأحياء الأحداث لترويج المخدرات في الأحياء السكنية، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 19 العدد 1، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2023، ص ص 1128-1129.

1-2/-ضعف وجهل القصر بنوع جماعة الرفاق في الحي الجديد .

1-3/ الظروف المعيشية لبعض القصر واحتياجهم للمال .

1-4/-إنعدام المرافق العمومية في الحي سواء كانت اجتماعية ، ثقافية ، رياضية ، أمنية .

وتستغل العصابة الأطفال نتيجة هذه الظروف، وعوامل أخرى في الترويج للمخدرات، ومنه فان إبراز المظاهر المؤثرة على حياة الطفل وتجعله يتجه صوب الجريمة والانحراف مباشرة اتصاله بعصابة الأحياء والتي تدفع به إلى دخول عالم الانحراف من الباب الواسع وتصنع منه عضوا محترفا في الترويج للمخدرات.

2/- أسباب انتشار ترويج المخدرات في الأحياء الجديدة:

2-1/- سوء استغلال أوقات الفراغ" : هو الوقت الحر الذي يستطيع فيه الفرد أن يتحرر من الانشغالات ونشاطاته اليومية، لكن يحدث أن يكون هذا الوقت متوفرا بشكل كبير كان يكون الفرد عاطلا عن العمل وليس له أي نشاط يومي يمارسه ، وتعتبر البيئة السكنية التي توفر هذا الجو لأفرادها غالبا بيئة لا تخلو من الجماعات والأفراد العاطلين عن العمل والذين يكون غالبيتهم من فئة الشباب ، فنجدهم يجلسون على أطراف الطرقات في الحي السكني أو في زوايا يتبادلون فيها الحديث والاهتمامات ،لكن يحدث وان تكون أوقاتهم هذه غير مستغلة بشكل جيد من طرفهم نتيجة لممارستهم لأفعال غير مرغوبة كالتحرش الجنسي وتعاطي المخدرات والجلوس أمام العمارات ،دليل على السخط وعدم الرضا على أوضاع حياتهم[1].

2-2/- الأحياء بحاجة إلى الالتفاتة حقيقية لانتشال شبابها من الآفات الاجتماعية:

الحقيقة التي يؤكدها الوضع القائم في الأحياء هو أنها بحاجة لالتفاتة حقيقية من قبل السلطات المحلية لانتشال شبابها من الآفات الاجتماعية التي تحيط بهم، فمعالجة الوضع

[1] مكيد نبيل ، نفس المرجع، ص ص 1131-1133.

فيها أكبر من مجرد تنفيذ عمليات أمنية تنتهي بتوقيف عدد من الشباب وحجز كميات من المخدرات، فعلى سبيل المثال لا الحصر جل الأحياء لا توجد فيها مراكز ثقافية أو مراكز ترفيه، فحتى عدد الملاعب الجوارية تراجع في العشريتين الأخيرتين بسبب إنجاز مشاريع سكنية وهو ما يظهر أن سكان الأحياء ضحايا للمحيط الذي يعيشون فيها والذي لم تبذل الجهات الوصية جهدها لتغييره من خلال وضع برامج مدروسة تساهم في تجفيف منابع الآفات الاجتماعية.

2-3/- غياب الرادع

يعتبر غياب الرادع والوازع الديني والأخلاقي والقانوني الناتج عن تفكك الأسرة وحتى التسرب المدرسي، فغالبية المتعاطين هم من القصر المنقطعين عن الدراسة، والمنخرطين في سوق العمل، والذين يعانون من مشاكل التفكك الأسري وإهمال التربية أحد أهم العوامل التي تؤدي إلى انتشار المخدرات.

2-4/-البطالة: تعتبر البطالة أيضا من أسباب انتشار ترويج للمخدرات، فالقيام في الترويج للمخدرات بمثابة عمل مربح وسريع ومريح في نفس الوقت وبالتالي سد الفراغ الناتج عن البطالة بمهنة منحرفة

2-5/-التغطية الأمنية: حتى يتحقق الأمن المطلوب يتعين أن تشارك جميع أجهزة الدولة بغية تحقيقه، فالتغطية الأمنية للأحياء السكنية الجديدة ونقص تشديد الرقابة عليها ، أحد الأسباب المهمة التي تؤدي إلى انتشار ترويج المخدرات وازدياد خطرها، خصوصا بعد تفشي انتشار النشاط الإجرامي لعصابات الأحياء خاصة في المدن الكبيرة، كان لابد من تعزيز الأجهزة الأمنية لنشاطها وضع تدابير قانونية و قضائية تعمل على مكافحة هذه العصابات[1].

2-6/- أوقات الفراغ: تعتبر من بين العوامل التي تجعل بعض شباب الحي السكني ليكونوا ضحايا للجماعات الفرعية المنحرفة والتي تنتهز الفرصة بدورها لاستقطابهم

[1] مكيد نبيل ، نفس المرجع، ص ص 1131-1133.

وتوسيع مجالها وسيطرتها في الحي، وممارسة نشاطها وسلوكها المنحرف مثل ترويج المخدرات.

المطلب الرابع: مشكلة الفروقات الطبقية في الأحياء السكنية الجديدة

إن الفروقات الطبقية أحدثت المشاكل، يعاني منها الإفراد داخل الأحياء السكنية الجديدة ومن ابرز هذه المشاكل نذكر ما يلي:

1/-مشكلات اجتماعية: في إطار المدينة الكبيرة تجد الأسرة نفسها في وسط جماعات اجتماعية متباينة قد تولد مشكلات اقتصادية تعاني منها الأسر مثل ضعف الضبط الاجتماعي، وعدم تعاون أهل الحي لمقابلة حاجاتهم والخدمات، وضعف التكافل الاجتماعي، وارتفاع معدلات الجريمة، وانخفاض مستوى الأمان فيصعب التكيف في حياة الأحياء السكنية والانسجام مع مجتمعه.[1]

2/-مشكلات تعليمية وثقافية: لا بد تكون من مؤسسات التعلم والثقافة فاعلة وحاضرة في حياة الأسرة الحضرية، فالأحياء الحضرية تعاني من مشكلات تعليمية وثقافية كبيرة؛ كارتفاع عدد التلاميذ في الصف الدراسي عن العدد المفروض وازدحام المرفق التعليمية بنقص المعلمين، أو نقص الفصول الدراسية، وعدم تفاعل المدارس مع مجتمع الحي، وعدم مشاركته مشكلاته وعدم وجود مراكز تنمية للسكان السكني، وعدم وجود مكتبات تخدم جميع الفئات العمرية، وحلها لا يتوقف على إنشاء المدارس والمراكز فقط بل يمكننا أن ننشئ مجتمع محليا، يتسم بالعدل والثقافة، عن طريق الاهتمام بتفعيل دور تلك المؤسسات وتعزيز أهميتها.

المشكلات الصحية: وهي اكبر المشكلات التي تؤثر على جودة الحياة واهم المشكلات الصحية في بعض الإحياء تكون في قلة المستوصفات الحكومية ومحدودية العيادات فيها

[1] آلاء بنت عبد العزيز القاسم، المشكلات التي تواجه الأسر في الأحياء السكنية الجديدة في مدينة الرياض، مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية، المجلد 06، العدد 06، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 2022، ص ص 148-150.

وانتشار بعض الأمراض الناتجة عن تلوث البيئة الحضارية وانتشار الحشرات بأنواعها ونقص خدمات الإسعاف، وقلة الأندية الصحية والرياضية.

3/-المشكلات الاقتصادية: مع سرعة التطورات التي خضعت لها مناشط الحياة الاجتماعية، تغيرت احتياجات وتعقدت الحياة الاجتماعية وخرجت لنا مشكلات اقتصادية تعاني منها جميع المجتمعات والمدن الحضرية وأبرزها ارتفاع مستوى البطالة وندرة السلع والخدمات ونقص مشروعات الأسر المنتجة و الباحثون عن العمل غير مدربي المهنية على التجارة أو الصناعة وانخفاض الكثافة السكانية مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية

المبحث الخامس: النظريات المفسرة للأحياء السكنية الجديدة

يشكل الإطار النظري المفسر تلك النظريات التي تعالج وتدرس الظاهرة وفقا لما تطرق له مختلف المنظرين، خاصة في علم الاجتماعي ويمكن توضيح التوجه النظري للأحياء السكنية وفقا لما يلي:

المطلب الأول: النظرية الايكولوجية

وتنقسم في تحليلها للأحياء السكنية إلى ما يلي:

1/-النظرية الايكولوجية الكلاسيكية:

تعتبر النظرية الايكولوجية من النظريات الرائدة التي تبحث ف مدى تأثير الظروف المكانية ومسائل التحضر في نمو المدينة، حيث يعتبر روبرت باك من رواد مؤسسي مدرسة شيكاغو، وهو الذي صاغ الإطار العام للنظرية، حيث ذهب إلى اعتبار أن المدينة "مكانا طبيعيا لإقامة الإنسان المتحضر".[1]

فالمدينة من وجهة نظره هي عبارة عن نظام ايكولوجي، في تغير مستمر وأن كل ما يتعلق بالجانب الإنساني والبشري داخل هذه المدن يطلق علية "ايكولوجيا البشرية" والتي تتمحور دراستها حول القيم والمعايير الثقافية التي يتحكم سلوك الأفراد وهذا تميز

[1] قيزة إسماعيل، علم الاجتماع الحضري ونظرياته، منشورات جامعة قسنطينة، قسنطينة، 2004، ص 84.

لها عن الايكولوجيا الحيوية التي تهتم بالتركيب المادي والحيوي للبيئة والتوزيع المكاني لأفراد المجتمع.

وفي هذا الصدد يوضح "بارك" ....إن للمدينة جذور ممتدة من عادات وتقاليد الناس الذين يعيشون بها يترتب على ذلك أن المدينة لها تنظيمات أخلاقية جنبا على جنب مع تنظيمها الفيزيقي، وأن كل من التنظيمين يتفاعل مع الآخر وإذا كان بناء المدينة أو تركيبها يفرض نفسه علينا منذ أول وهلة بضخامته وتعقيداته الظاهرة، فعن هذا البناء نفسه له جذوره وأساسه في الطبيعة البشرية التي يكون في ذاتها تعبيرا عنها ومن ناحية أخرى فإن هذا التنظيم الواسع الذي ظهر استجابة لحاجة سكانه عندما يتم تشكيلة أو تصميم ومصطلح تحدد من خلاله وهكذا فإن كل بناء والتقاليد ليس إلا جانبين أو مظهرين مختلفين لمركب ثقافي واحد يحدد الخصائص المميزة للمدينة وحياتها كشيء يتميز عن حياة القرية والريف المفتوح[1].

في هذا التعريف وضح لنا بارك صورة مغايرة للمدينة الحديثة، وذلك من عدة أبعاد نذكر منها، أن للمدينة بناءا تجاريا حيث تكون مرتبة بمكان السوق و موقعه، ومنه فإن حياة المدينة الحديثة تتميز بالتقسيم المعقد للعمل الذي ينتج عن المنافسة الصناعية، أما عن البعد الثاني فهو يعني البناءات الرسمية والتجهيزات التي تتميز بها المدينة فالمحاكم وإدارات الشرطة و التنظيمات السياسية والمهنية تعتبر في نظره أنسب أشكال التنظيم الذي يتلاءم مع المدينة الحديثة، إذا كان بارك قد اهتم بدراسة التنظيم الخارجي للمدينة فإن" **ماكنزي** "حاول وضع الأدوات التحليلية لفهم العمليات الإيكولوجية التي تصيغ مخطط التنمية الداخلي للمدينة[2].

هذه العمليات التي تحدث في طريقها تغيرات في توزيع السكان وأنشطتهم الإجتماعية وذلك في محاولة لصياغة نظريات مفسرة لديناميات المدينة ولقد أطلق علماء

[1] قيزة إسماعيل، التخطيط والتنمية الحضارية، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 2008، ص 120.
[2] المرجع نفسه، ص 75.

الإيكولوجيا على هذه العمليات، التركيز والتشتت، المركزية واللامركزية العزل الغزو والاحتلال.

و نبين هذه العمليات في ما يلي:

1-1/- **التركيز والتشتت** :يشير التركيز إلى تجمع وتوطن الوحدات الإيكولوجية (الأفراد، الأنشطة، المؤسسات) في أجزاء محدودة من المدينة، ويشير التشتت إلى ميل الوحدات الإيكولوجية إلى ترك مناطق الارتكاز والإنتقال إلى مناطق أخرى من المدينة وتقاس عمليتي التركيز والتشتت بمؤشر الكثافة.

1-2/- المركزية واللامركزية :المركزية هي ميل الوحدات الإيكولوجية المتشابهة إلى التجمع حول نقاط محورية وأنشطة حيوية، وتقاس هذه العملية بمؤشر السيطرة، أما اللامركزية فهي ميل الوحدات إلى ترك النقاط المحورية[1].

1-3/- العزل :هو الإنفصال الحيزي للأنشطة والسكان في إطار المنافسة على المواد النادرة والمواقع الجديدة، ويقاس ذلك عموما بالتخصص الوظيفي أو التشابه السلالي.

1-4/- الغزو والإحتلال: الغزو هو انتقال الوحدات الإيكولوجية إلى منطقة الإنفصال الحيزي، أما الإحتلال فهو سيطرت الوحدات الإيكولوجية الغازية كليا على منطقة الإنفصال الحيزي.

إن النظرية الإيكولوجية عملت على تقسيم المجال الحضري واستعمال الرض، وهذا يتضح لنا من العمال التي قدمها" أرنست بيرجس "و التي تعرف بنظرية الدوائر المتمركزة حول مدينة شيكاغو.

قسم "**بيرجس**" المدينة إلى خمسة مناطق دائرية ، فالدائرة المركزية تتجمع فيها نشاطات العمل والتجارة و الخدمات الإدارية، ثم دوائر الإنتقال وهي المنطقة التي تحيط بالمركز، تحتلها الفئات المحرومة الفقيرة كالزنوج والمهاجرين الجدد، هذه الفئات الفقيرة

[1] عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة- علم الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص 18.

تقيم سكنات حضرية متدهورة على شكل أكواخ متداخلة على محيط المصانع الإنتاجية والحرفية الصغيرة، ثم تأتي بعدها دائرة إقامة العمال، حيث يقيمون بالقرب من أماكن عملهم، ثم يأتي نطاق أو دائرة السكن المترف والأكثر يسر، الذي يتشكل من البناءات الفخمة والعمارات ذات الشقق المريحة وتسكنها الطبقات الغنية الميسورة، وهذا ما يوضح مستويات الإسكان عند **بيرجس**. وأخيرا يأتي النطاق الممتد إلى خارج المدينة ، حيث يشكل نقطة التقاء المواصلات على شكل أنوية مشتقة، تقع على جوانب الطرق والمواصلات المؤدية إلى مركز المدينة.

ومن خلال هذه النظرية نجد أن **بيرجس** قد عالج نمو المدينة في ضوء امتدادها الفيزيقي وتمايزها في المكان، وأن هذه الحلقات الخمسة تمثل في نظره مناطق متتبعة من الإمتداد الحضري، وبذلك فإن التقسيم الذي قدمه **بيرجس** لا يمكن تطبيقه على كل المجتمعات بل هو خاص بالمجتمع الذي في تصوره[1].

ظهر نموذج" النويات المتعددة "ل هاريس وأولمان Harris et Ulman، حيث يذهبا إلى أن نمو المدينة لا يعتمد على نواة واحدة و إنما على نويات متعددة، فهناك النواة الرئيسية في مركز المدينة وهي منطقة النشاطات التجارية ،و الخدمات الرئيسية، وهناك نواة تجارة الجملة ، والصناعات الخفيفة بالقرب من النواة الرئيسية، كذلك تواجد نواة الصناعات الثقيلة على أطراف المدينة وحول هذه النويات تتوزع مناطق سكنية متنوعة بعضها لذوي الدخل المحدود وبعضها الآخر لذوي الدخل المتوسط و البعض الثالث لذوي الدخل المرتفع.

إن هذه النظرية توضح لنا أن الإتجاه نحو التصنيع و التكنولوجيا الحديثة يؤدي إلى توسيع النشاطات التجارية ويكون هذا في مركز المدينة، هذه الأخيرة التي تنتشر على حدودها المناطق السكنية والعمرانية على شكل دوائر، وهذا ما يؤدي إلى تخفيف الضغط

[1] عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، ج1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 84.

على المركز ومنه التوسع المكاني للسكان والأنشطة التجارية في المناطق الحضرية يتأثر بخصائص التنظيم الإجتماعي والإقتصادي السائد في هذه المنطقة.

أما فيما يخص العوامل التي تؤدي إلى ظهور النويات في المدن فهي[1] :

1/- الإعتماد المتبادل ين النشاطات والمؤسسات وحاجتها للتقارب من بعضها، فالمنطقة الصناعية مثلا تحتاج إلى مساحة واسعة من الأرض بالإضافة إلى طرق المواصلات السهلة كالطرق البرية وخطوط السكك الحديدة.

2/-نشاطات أخرى تميل إلى التقارب من بعضها البعض، بسبب المنفعة المتبادلة بينها مثل مخازن الفرع التجاري، إلى التكتل في منطقة واحدة لاستفادة الزبائن من بعضهم البعض.

3/- بعض النشاطات لا تنسجم مع البعض الآخر مثل عدم الإنسجام بين الصناعات الثقيلة ودور السكن، بحيث يؤدي هذا التنافر بين المؤسسات على تكتل الصناعات والمناطق السكنية في مراكز ونوى معينة.

4/-ارتفاع الإيجار أو السعر العالي للأرض قد يؤدي إلى طرد بعض المؤسسات التي لا تستطيع دفع الإيجار المطلوب بسبب قلة دخلها، فتختار الموقع المناسب لها في منطقة معينة، وتظهر على شكل نوى في المدينة .

ومنه فإن النظرية الكلاسيكية توضح أن **بارك وبيرجس** قد اهتما بحركية السكان وعلى طريقة توزيعهم في المجال الحضري وذلك على أسس اقتصادية واجتماعية وطبقية. وهي خاصية يتميز بها المجتمع الأمريكي، فلا يمكن تعميمها على المجتمعات الأخرى، ذلك لأن حركية الحياة الحضرية القائمة على عمليات التنشئة والغزو والإحتلال هي عمليات تكون داخل المجتمع الأمريكي القائم أساسا على الصراع والتنافس على احتلال المجال لحضري واستغلال الأرض، وإذا رجعنا إلى نظرية **بيرجس**، نجد أن تقسيمه

[1] عبد العاطي السيد ، نفس المرجع، ص 104.

الجغرافي للمجال الحضري خاص بمدينة شيكاغو وهو نتيجة للحركية التي أفرزها الصراع والتنافس وبعد الرجوع إلى الدراسات والبحوث التي أجريت على مناطق الإسكان الحضري نجد أغلبها تتفق على أن مناطق الإسكان الحضري المتخلفة والتي ظهرت كنتيجة لمشاكل الإسكان لا نجدها بالضرورة في المنطقة التي حددها بيرجس ، فقد تتواجد على هوامش وأطراف المدن و هذا في أغلب الأحيان وتكون أحيانا في مركز المدينة[1].

أما بالنسبة لنظرية هومر هويت، فقد قسم مناطق الإسكان الحضري على أساس متوسط الإيجار و دخل الأفراد ، ومنه فهو يوضح مستويات الإسكان الحضري، و منه فعلى حسب المستوى الإقتصادي أو الدخل الأسري يتحدد مستوى الإسكان، فبالنسبة للأفراد محدودي الدخل فهم ينظمون إلى مناطق الإسكان الضعيف أو المتخلف.

وكذلك بالنسبة ل **هاريس وأولمان** فقد ذهبا في نفس الإتجاه، بالنسبة للتصنيف القائم على الطبقية و العزل الذي يميز المجتمع الأمريكي الرأسمالي، فهما يبينان وجود طبقات ومستويات في الإسكان، تحدد حسب مستوى الأفراد وكلما كان مستوى الدخل ضعيف كلما تعزل هذه الفئة في مناطق هامشية محدد خاصة بالفئات الفقيرة والمحرومة.

وفي الأخير يتبين أن أغلبية هذه لنظريات والنماذج أرادت أن تضع تقسيم للمجال الحضري وبذلك لمناطق الإسكان، فكل نظرية لها محتواها وتقسيمها الخاص وتختلف باختلاف الإتجاه الذي تنتمي إليه، ومنه فإن النظرية الإيكولوجية الكلاسيكية بمختلف تصوراتها ومداخلها أرادت أن تقدم دراسة للنمط الإيكولوجي للمدينة وبذلك للمجال الحضري، و كان ذلك انطلاقا من عوامل اقتصادية واجتماعية تعكس طبيعة المجتمع الذي ينتمون إليه.

[1] عبد العاطي السيد ، نفس المرجع، ص 105.

2/- النظرية الإيكولوجية المحدثة

يعتبر الكثيرون أن هذه النظرية ظهرت كرد فعل للنظرية الإيكولوجية الكلاسيكية، بهدف تصحيح النقائص التي تضمها النظرية التقليدية.

فقدم **هاولي A.Hawly** في كتابه" الإيكولوجيا الإجتماعية " سنة 1950 نظرية جديدة اعتبرت بمثابة الجسم الموصل بين النظرية الإيكولوجية المبكرة والنظرية الإيكولوجية في صورتها الراهنة، بحيث تتمثل مهمة الإيكولوجي عنده في وصف الخصائص المتميزة للتجمعات و الحشود السكانية، وتحليل بناء المجتمع المحلي والإتجاهات الكامنة في هذا البناء ، تلك الإتجاهات التي تؤدي إلى التمايز والتخصص ثم الكشف عن تأثير التغيرات الداخلية و الخارجية على تنظيم المجتمعات والحشود الإنسانية.

ومنه فإن **هاولي** يرى أن تطور المدن و توسعها، هي نتيجة عوامل خارجية كالهجرة وليست ناتجة عن نمو السكان الداخلي، هذه الهجرة من شأنها أن تؤدي إلى زيادة النمو الحضري، الذي يؤدي إلى ظهور ظاهرة الإسكان المتخلف التي تعتبر من مشاكل الإسكان التي تعاني منها المدن، ومنه يؤدي ذلك إلى انتشار الأحياء المتخلفة وبيوت الصفيح في الوسط الحضري، وهذا ما نلاحظه في مدننا في الجزائر، فالهجرة الريفية وظاهرة التحضر السريع، تجعل السكان يقطنون البناءات الفوضوية التي تؤثر سلبا على مجال السكن والإسكان محدثة خللا في البناء الإيكولوجي للمدينة[1].

[1] محمد الكردي، النمو الحضري، دار المعارف، كلية الأدب، جامعة القاهرة، ط2، القاهرة، 1980، ص 25.

المطلب الثاني: نظرية أقطاب النمو

ظهرت هذه النظرية على يد" **فرانسوا بيرو** "في النصف الثاني من القرن الماضي ،للدلالة على عملية التنمية الإقليمية، فيجب أن تتوفر على خصائص وأسباب النمو كالعوامل الإقتصادية والإجتماعية والجغرافية وغيرها من الخصائص التي تجعلها كقطب أو محور لعملية التنمية.

حيث اعتمدت على القضايا المركزية التالية:

1/- الصناعات الرائدة.

2/- النمو يحدث في نقاط متعددة ثم يؤدي إلى إحداث الإنسجام.

3/- قطب النمو يؤدي إلى تكدس النشطة وتكون نقطة جذب وهو ما يؤدي إلى تأثير على المناطق الأخرى.

4/- طبق على أساس تقسيم لنشاطات الصناعية وأصبحت أداة من أدوات التهيئة والتعمير في العديد من الدول، مركزا على مفهوم الإستقطاب وما يحدث من لإفرازات وتأثيرات داخلية و خارجية [1] .

لذا فإن" بيرو "يذهب إلى أن تنمية ذلك القطب أو المحور تؤثر على تنمية المناطق التي تقع في نطاق نفوذه أو تأثيره، و يمكن لهذا القطب أن يتسبب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تحديد العلاقات بين الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية وفي طريقة تأديتها لوظائفها.

و يطلق" **ألبرت هيرثمان** "على أقطاب النمو تعبيرا متشابها إلى حد ما في المعنى وهو نقطة النمو ؛ ويقصد بها تلك المناطق التي تظهر فيها قوى لها تأثير خاص على عملية التركيز المكاني، الإقتصادي في الدولة، ويصحب ظهور هذه" النقطة "انبثاق

[1] صبحي محمد فنوص، دراسات حضرية، مدخل نظري، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1994، ص 35.

ظاهرة النمو غير المتوازن سواء بين الدولة وغيرها من الدول أو بين الإقليم وجيرانه أو حتى الجماعات داخل الإقليم الواحد.

و يميز" **دافين** "بين نوعين من أقطاب النمو:

1/- قطب النمو النشط .

2/- قطب النمو الكامن .

ومنه فإن جوهر هذه النظرية يتلخص في وجود منطقة أو أكثر من مناطق الدولة تتمتع بميزات معينة، اقتصادية ، اجتماعية وجغرافية تجعلها محور للتنمية بالنسبة للمناطق الأخرى وتؤثر فيها بحيث تجعلها تتجه إليها دائما.

إن انتشار عملية التنمية بطريقة متوازنة في المناطق يصاحبه قابلية لأن تصبح هذه الأخيرة أقطاب للنم، وهذا ما يفسر انتشار مشكلة الإسكان الحضري في المناطق التي تعرف ارتفاع في التحضر والهجرة الريفية وانتشار المناطق الهامشية والسبب في ذلك يرجع إلى ظاهرة التنمية التلقائية والتأثير الأوتوماتيكي لأقطاب النمو لا وجود له ومنه فإن عملية التوازن في الأقطاب التنموية تعد ضرورية لأن لها علاقة مباشرة بالتغيرات التي تحدث في مجال نمو السكان وحجمهم وكثافتهم[1].

المطلب الثالث: النظرية الماركسية المحدثة

ظهر الإتجاه الماركسي المحدث في فرنسا نهاية الستينات و بداية السبعينات من القرن الماضي، على إثر المظاهرات التي عرفتها شوارع فرنسا للمطالبة بتغيير الأوضاع المتعلقة بالعمل و الحياة الحضرية، مما دفع بعلماء الإجتماع الفرنسيون و على رأسهم "**مانويل كاستال** "إلى انتقاد النظرية الإيكولوجية التي انطلقت من عوامل فيزيقية لتفسير ظواهر اجتماعية و تنظيمية للحياة الحضرية.[2]

[1] صبحي محمد فنوص ، نفس المرجع ، ص 94.

[2] عبد الحميد الدليمي، دراسة في العمران السكن والإسكان، مخبر الإنسان والمدينة، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 2007. ص 31

ومنه فإن هذه النظرية ترتكز على ما يلي:

1/- إن مفهوم الثقافة الحضرية تستعمل في طياتها توجيهات إيديولوجية.

2/- ينبغي الإهتمام بالمحتوى الإجتماعي للظواهر، ولا ينبغي النظر إليها في إطارها الفيزيقي فحسب.

3/- إن المواقع و المجالات الحضرية هي مظاهر تفرعت عن الصراع الطبقي .

4/- يجب معالجة مشكلة الإسكان في علاقة مع الإستهلاك الجمعي .

5/- ضرورة الإهتمام بالطبقة العاملة والجماعات الإجتماعية والبرجوازية الكبيرة والأقليات الحضرية والصراع.

ومنه فإن" **كاستال** "يرى أنه علينا الرجوع إلى السباب الحقيقية التي أدت إلى خلق التناقضات في البناء الإجتماعي الحضري، وعدم تغطيتها بتفسيرات وتبريرات إيديولوجية للحفاظ على الوضع القائم، كما يلح على ضرورة تفسير الظواهر والتناقضات التي يعيشها المجتمع الخضري وفي مقدمتها قضية إسكان الحضري، بإرجاعها إلى سياقها التاريخي الذي تسوده القوة و السيطرة و التنافس[1].

وإلى جانب هذا ظهر اتجاه آخر اهتم بالدراسات الحضرية يركز على طبقة الإسكان في مجتمع المدينة وهو **الإتجاه الفيبري المحدث** ويعود ذلك إلى سنة 1967 عندما أجريت دراسة ميدانية عن السلامة و المجتمع المحلي والصراع من طرف الباحثان "**مور وركس**" حيث أقاما جملة من القضايا نذكر منها:

1/- لا يمكن تفسير مشكلات المجتمع الحضري في ضوء متغير الطبقة المهنية .

2/- تتحدد طبقة الإسكان في المدينة في ضوء السلامة والمكانة الإجتماعية .

3/- هناك صراع طبقي على الإسكان وان هذا الصراع الطبقي هو العملية الأساسية للمدينة كوحدة اجتماعية.

[1] عبد الحميد الدليمي ، نفس المرجع ص 32.

4/- تمثل الطبقات الإسكانية مدخلا لتمثيل البناء الحضري والعمليات الإجتماعية التي تقع بداخله.

5/- يؤدي النمو الحضري إلى التمايز الطبقي والحضري .

ومنه فإن هذا الإتجاه بين أن ظهور مشكلة الإسكان الحضري تعود إلى عملية الصراع والتنافس حول الإسكان والعقار مما يؤدي إلى ظهور مناطق الإسكان المتخلف أين تجمع الفئات الفقيرة والمحرومة التي تتكون في غالبية الأحيان من فئة المهاجرين الجدد والطبقة الفقيرة محدودة أو عديمة الدخل.

المطلب الرابع: نظرية المدينة الشريطية

تتلخص النظرية في إنشاء التجمعات السكنية والمصانع على جانبي طريق مواصلات رئيسي، تمتد إلى مسافات طويلة وتتفرع من هذا الطريق، شوارع فرعية مسدودة النهايات، تبنى حولها المساكن، و تمتد هذه التجمعات على امتداد الطريق الرئيسي الذي يربط المدن ببعضها.

رائد هذه النظرية هو" **سوريا متى**"، الذي برز هذه الفكرة لإلغاء الشكل المركزي للمدينة وكمثال تطبيقي على النظرية " مدينة برج العرب في مصر."

1/- مزايا هذه النظرية:

1-1/-الحصول على جمال الريف و جمال الطبيعة على جانبي المدينة.

1-2/- تفادي المركزية الخانقة في الخدمات المركزة في الوسط.

1-3/- ضمان توزيع الأراضي السكنية توزيعا متكافئا من ناحية اتصالها بشبكة المرور مع إمكانية تمتع كل مسكن بحديقة خلفية.[1]

2/- عيوب هذه النظرية:

2-1/-عدم تحقيق الإرتباط والتآلف بين سكان المدينة لطولها.

[1] حفيظي ليليا، لمدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، قسنطينة، 2009/2008، ص 55.

2-2/- لم تحقق الفصل العضوي بين المناطق السكنية والصناعة وغيرها وكذلك بالنسبة

للمنازل، تواجه طريق مرور رئيسي وهو مسار للضجيج ويعد خطرا على سلامة السكان.

المطلب الخامس نظرية المدينة الصناعية

اعتمدت هذه النظرية على فكرة عمل توازن بين التنمية الحضرية والريف المحيط بها والخروج بالمناطق الصناعية إلى أطراف المدن لعزلها عن المناطق السكنية ومراكز النمو رائد هذه النظرية هو" **توني جرانيز** "حيث نشر سنة 1917 فكرة المدينة الصناعية، التي خططت على أساس فصل الحضر والإسكان عن المناطق الصناعية، وذلك عن طريق أحزمة خضراء، أما الطرق الرئيسية والسكك الحديدية فقد استخدمت لتربط بين الاستعمالات.

وكمثال على هذه النظرية " مدينة العاشر من رمضان الجديدة " في مصر.

1/- مزايا هذه النظرية:

1-1/- فصل مناطق الإسكان عن المناطق الصناعية.

1-2/- توفير مناطق سكنية جديدة للعمال بالقرب من سكناهم.

2/- عيوب هذه النظرية:

2-1/- قلة الخدمات الرئيسية التي يحتاج إليها السكان.

2-2/- ارتفاع معدا التلوث في هذه البيئة.[1]

[1] حفيظي ليليا، نفس المرجع ، ص 85.

خلاصة الفصل

من خلال ما تطرقنا إليه في الفصل الثاني من مباحث و مطالب نستنتج أن الأحياء السكنية الجديدة جاءت كحل استعجالي فرضته و تقيدت به الدول لآجل التقليل من حدة مشكلة السكن التي لطالما كانت و لازالت عائق اتعب حياة المواطن لفترات من الزمن . أيضا نجد أن الأحياء السكنية الجديدة واجهت مشكلات اجتماعية كمشكل ترويج المخدرات على سبيل المثال و التي أصبحت منتشرة بكثرة في وسط الأحياء السكنية الجديدة. حيث نجد أن موضوع الأحياء أصبح من المواضيع الجديرة بالدراسة و ذلك نظرا بارتباطها الوطيد بحياة السكان.و هذا ما جعل الأحياء السكنية الجديدة محورا للعديد من الدراسات الاجتماعية المختلفة.

الفصل الثالث

الظاهرة الإجرامية في الأحياء الجديدة

مقدمة الفصل :

إن من بين أهم الوسائل اللازمة لمكافحة الظاهرة الإجرامية هو دراستها دراسة علمية وتحديد خصائصها وعناصرها وصولا إلى تحديد الخصائص المشتركة بين جميع الظواهر الإجرامية ،مما يسهل عملية تشخيص الظاهرة الإجرامية من قبل المختصين ورجال الشرطة وملاحقة مرتكبيها وإلقاء القبض عليهم لينالوا جزاءهم العادل على يد القضاء على ما ارتكبوه من جرائم بحق بناء مجتمعهم أو الأسرة الدولية عموماً، وفي هذا الفصل سنتطرق للظاهرة الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة بداية بمفهومها مرورا بخصائص الظاهرة الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة وأنواعها، وصولا إلى الأنماط الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة وختاما آثار الظاهرة الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة وآليات مواجهتها.

المبحث الأول: مفهوم الظاهرة الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة

الظاهرة الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة تقوم على تكرار وقوع نوع معين من الجرائم، بأسلوب إجرامي واحد ، في منطقة جغرافية معينة ، وفي فترات زمنية متعاقبة ، وسواء قامت بها جماعة إجرامية واحدة أو مختلفة ،أما الجريمة العادية مقارنة بالظاهرة الإجرامية فهي مشروع إجرامي يبدأ وينتهي باكتمال الوقائع المكونة له ولا يحمل معنى التكرار في الغالب وان تضمن معنى الاستمرار.

المطلب الأول: تعريف الظاهرة الإجرامية في الأحياء الجديدة

يعد الوقوف على مفهوم الظاهرة الإجرامية أمرا ضروريا حيث أن مضمونها يختلط بكثير مع المصطلحات القانونية حتى أن الجريمة بمفردها تعد في حد ذاتها ظاهرة وتتعدد التعاريف كالآتي[1]:

يمكن القول بأن الظاهرة الإجرامية من الناحية السيكولوجية سلوك إنساني شاذ يسبب القلق في المجتمع و قد اختلف العلماء بشأن المعنى الاجتماعي للظاهرة الإجرامية لذا أن بعض العلماء يرون أن هذا المعنى مؤسس على الأخلاق ، بينما يرى البعض الآخر أنه مؤسس على القيم الاجتماعية و القسم الذي يرى أن المعنى الاجتماعي للظاهرة الإجرامية مؤسس على الأخلاق انقسم على نفسه إلى قسمين:

- الفريق الأول يرى أن العلاقة بين الجريمة و الأخلاق ترتبط بمخالفة بعض القواعد الأخلاقية ، بينما يرى الفريق الآخر أنه مرتبط بكافة القواعد الأخلاقية .

و يعرف "**جاروفالو**" الظاهرة الإجرامية : كل فعل أو امتناع تم اعتباره جريمة في كافة المجتمعات المتبينة .

كما اتجه خبراء البحث الجنائي في تحديد مفهوم الظاهرة الإجرامية بأنها: "تكرار وقع نوع معين من الجرائم في مكان معين بأسلوب إجرامي واحد خلال فترات زمنية متلاحقة".

[1] أحمد عبد العزيز النجار ، الظاهرة الإجرامية – دراسة إصدارات مركز البحوث و الدراسات الأمنية و الاجتماعية ، الإدارة العامة للشرطة أبو ظبي ، بدون سنة نشر ، ص 401.

أيضا نجد خبراء علم الجريمة يعرفونها بأنها: "تكرار وقوع الفعل الإجرامي مع تماثل الأسلوب في حالات تعددها سواء في فترة زمنية واحدة أو على فترات زمنية في منطقة جغرافية معينة سواء اتحد الأشخاص الفاعل لها أم اختلفوا".[1]

فهي جريمة تقع من فاعل او عدد من الفاعلين على ضحية او عدد من الضحايا في وقت واحد او أوقات متقاربة ومكان واحد او أمكنة قريبة وتنهي الجريمة باكتمال عناصرها . مثل قيام فاعل او عدد من الفاعلين بقتل شخص او مجموعة من الأشخاص.

وفي ضوء ما تقدم فان مجرد تعدد النشاط الإجرامي لا يشكل بحد ذاته ظاهرة إجرامية ، ولا تعتبر الجريمة المستمرة ظاهرة إجرامية مثل استعمال الشخص لجواز سفر مزور لعدد من السنوات ، ولا الجرائم المركبة مثل جريمة القتل تمهيداً للسرقة ، والتعدد المادي للجرائم كما لو قتل المجرم عدة أشخاص في وقت واحد أو أوقات متقاربة جداً ووقف عند حده ، وكذلك حالة التعدد الصوري للجريمة كإنطباق أكثر من نص على جريمة واحدة ، فهذه الصور من الجرائم لا تمثل ظاهرة إجرامية بالمعنى المقصود في تعريف الظاهرة الإجرامية المتقدم ذكره.

المطلب الثاني: خصائص الظاهرة الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة

إن الظاهرة الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة تتصف بسمات وخصائص محدده يمكن إجمالها في[2]:

1/-**القدرة على الانتشار**: تتصف الظاهرة الإجرامية بخاصية خطيرة وهي القدرة على الانتشار السريع وتتسع في الحي السكني الجديد كونه صغير ويمتد أكثر.

2/-**الظهور الفجائي**: تتصف بالبروز الفجائي في الحي السكني الجديد لأنها أحياء لم تكن موجودة من قبل لعدم وجود الأمن.

[1] أحمد عبد العزيز النجار، مرجع سابق ص 403

[2] حسينو شفيقة، الوجيز في القانون الجزائري العام، الطبعة الثالثة، الجزائر،2006، ص 26.

3/- **وضوح الظاهرة:** من خصائصها الوضوح التام ببروزها على السطح سواء نتيجة تعرض ممتلكات العديد من المواطنين للسرقة أو في الارتفاع المفاجئ في معدل جرائم معينة.

4/-**وحدة الهدف والغرض:** للظاهرة الإجرامية هدفا واضحا فقد يكون الهدف منها نجد في الحي الجديد مثلا سرقة السيارات، المنازل ....إلخ، تعدد المجني عليهم من شان تعداد وتكرار النشاط الإجرامي أن يؤدي إلى تعداد الضحايا.

5/-**سهولة السيطرة عليها في بدايتها:** الظاهرة الإجرامية في الحي السكني الجديد تشبه الوباء المرضي الذي يمكن السيطرة عليه إذا أمكن تشخيصه بدقة في بداية ظهوره وهكذا يمكن الانتباه إليها في بداية نشوءها حيث تكون محدودة النطاق بما أنها منتشرة في حي سكني جديد يمكن القضاء عليها بسهوله.

6/-**الخطورة الإجرامية لمرتكب الظاهرة الإجرامية:** يكشف أسلوب ارتكاب الظاهرة الإجرامية في الحي الجديد عن مدى خطورة مرتكبيها حيث يبرز تحديدهم للأمن بأسلوب صارخ وحرصهم على ارتكاب جرائمهم والهروب من الشرطة لأنهم لديهم أسلوب التعود على الإجرام في الأحياء الأخرى التي جاءوا منها.

7/-**البراعة الفائقة للجناة في ارتكاب الظاهرة:** تتم الظاهرة الإجرامية عن براعة الجناة في الأسلوب الإجرامي حتى أنه في حاله تعدد الجناة نجد أن هناك توزيعا جيدا للأدوار.[1]

[1] حسينو شفيقة، مرجع سابق، 27.

المطلب الثالث: أنواع الظواهر الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة

بعدما قمنا بتبيان تعريف الظاهرة الإجرامية وخصائصها في الأحياء السكنية الجديدة تبين لنا أن للظاهرة الإجرامية في الحي السكني الجديد أنواع مختلفة ومتعددة وهي كالآتي[1]:

1/-حسب النشاط الإجرامي: وهو أكثر الأنواع شيوعا في العمل حيث ترتبط الظاهرة بنوع النشاط الإجرامي فمثلا نجد من بين الظواهر في الحي الجديد ظاهرة السرقة يقال: "ظاهرة سرقه سيارات أو مسكن أو متجر"

2/-حسب مكان الارتكاب: يعد البعد الجغرافي والمكاني للظاهرة عنصرا مهما في تكوينها وقد تكون الظاهرة الإجرامية ظاهرة شاملة لكافة حدود الدولة مثل تعاطي المخدرات وقد تكون عامة لمجتمع معين نجد في الحي السكني الجديد أن مكان ارتكاب الظاهرة الإجرامية سهل كونه صغير وجديد ولا يوجد فيه الرقابة كثيرا.

3/-حسب وقت الارتكاب: هناك ظواهر إجرامية ترتبط بفترة زمنية معينة ذات عوامل مهيئة لنشوء ظاهرة مثال: سرقة السيارات في الإجازات والعطلات الدراسية، ظاهرة سرقة المساكن صيفا، فتكون الظاهرة الإجرامية موسمية هذا ما تتميز به الأحياء السكنية الجديدة، وقد تكون الظاهرة الإجرامية مستمرة إذا استغرقت فترة من الزمن ونجد الظاهرة الإجرامية في الحي السكني الجديد قد تكون أيضا متقطعة وذلك إذا توقفت فترة ثم عادت للظهور مده أخرى.

المبحث الثاني: أسباب الظاهرة الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة

إن التجمعات السكانية أو المدن الجديدة بيئة اجتماعية تكرس الروابط والعادات والتقاليد المشتركة بين العائلات في المنطقة الواحدة لكن الواقع المعاش اثبت عكس ذلك فالتقارير الأمنية الصادرة من هذه الأحياء السكنية المستحدثة أعطت وجها مغاير لم ينتبه إليه صناع القرار إلا بعد فوات الأوان وهي تعود جذورها إلى جملة من الأسباب التالية:

[1] حسن إسماعيل عبيد، سوسيولوجيا الجريمة، شركة ميديلان المحدودة، بيروت، 1993، ص 97.

المطلب الأول: صراع الثقافات الفرعية في الأحياء الجديدة

يبدو للوهلة الأولى أن الثقافات في بلد واحد تكون مشتركة بين الأفراد لكن البحوث الانثروبولوجية أثبتت عكس ذلك فمثلا الجزائر تعيش على وقع عدة ثقافات (شاوية، تارقية، صحراوية، قبائلية، ميزابية،.....) فشساعة المساحة الجغرافية والوسط الاجتماعي **Le Milieu Social** ما لدى الأفراد عدة ثقافات وعادات وتقاليد موروثة من الأجداد على مر التاريخ.

فنظرية صراع الثقافات **Conflict Of Culture** لعالم الاجتماع والإجرام الأمريكي تورستن سيلين **Sellin Thorsten** التي نشرها في كتابه تنازع الثقافة والجريمة في سنه 1938 تحمل جانبا من الحقيقة العلمية التي تلعبه تعارض او تسارع الثقافات القيم العادات والتقاليد لدى جماعة أو أفراد معنيين مع غيرهم من الأهالي او السكان مما يولد صراعات عرقيه وتمييزية والتضارب الثقافي الذي يتمحور في دراستنا يتمثل في العادات والتقاليد التي تتميز بها كل جماعة فعند ترحيل أصحاب المدن والأحياء الشعبية الحضارية إلى تجمعات سكنية جديدة يجلبون إلى تلك المنطقة أنماط جديدة فلا تنسجم وطبيعة تلك المنطقة خاصة إذا كان أهاليها من المحافظين[1] مثل: أنغام الموسيقى الرقص والغناء من المنازل والسيارات أو في الشوارع، الى جانب بعض المظاهر الأخرى منها:

1/- مظاهر العري والألبسة غير المحتشمة التي تتميز المدن الكبرى نتيجة تأثر الشباب بالثقافة الغربية (ملابس قصيرة، سراويل ضيقة أو مخرقة...إلخ)

2/- التلفظ بألفاظ قبيحة في الحي أمام عامة الناس دون احترام للمارة أو الأهالي.

3/- فهذه عينة مبسطة من واقعنا والتي تشكل دوامة من المشاكل والمناوشات بين السكان الجدد وأهالي المنطقة أو قد تنشب شجارات بين الجدد في بعضهم البعض فالتنوع الثقافي السكاني في التجمعات السكنية يحمل عدة قنابل موقوتة.

[1] محمد عبد الله الوريكان، أصول علمي الإجرام والعقاب، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص 108.

المطلب الثاني: العزلة العمرانية والتهميش

حسب المادة 02 من قانون التهيئة العمرانية: تعتبر التهيئة العمرانية الإطار الاستدلالي للحفاظ على المجال الجغرافي وحمايته فهي تهدف إلى الاستعمال الأمثل للمجال الوطني من خلال الهيكلة والتوزيع بحكم الأنشطة والموارد البشرية والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية ولا سيما النادرة منها[1].

تشكل نقص تهيئة الإقليم والعمران إلى شعور السكان بالتهميش والاحتقار ورد فعل عنيف وغير متوقع من السكان بالقيام بالاحتجاجات وأعمال الشغب وتحطيم أملاك الغير وقطع الطريق فهذه الصور المتعارف عليها في الواقع اليومي للمواطن لم تسلم منها الأحياء الشعبية فقط بل تعدت حمى العنف حتى المدن الجديدة منها وترجع المسؤولية المشتركة لكل من:

1/-صاحب شركة المقاولاتية: في العديد من ورشات البناء لا يكمل المقاول الذي عهد إليه مشاريع انجاز السكنات ويسلمها إلى أصحابها ناقصة دون إتمام الشروط التي يتضمنها العقد لغياب أي حسيب أو رقيب لإعطاء إشارة نهاية العمل[2].

2/-الجماعة المحلية: تتحمل البلديات والولاية جانب من المسؤولية لعدم تهيئة التجمعات السكنية الجديدة عن طريق تزويدها بالمرافق العمومية الضرورية المدارس المراكز الصحية أماكن الترفيه وتوفير الخدمات النقل وسائل الاتصال والمواصلات فهذا النقص يؤجج الحراك الشعبي ليسبب موجات من الغضب والعنف.

[1] قانون رقم 03-87 مؤرخ في 27 جمادى الأولى عام1407 الموافق لـ 27 جانفي 1987 المتعلق بالتهيئة العمرانية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 05 ، نشر بتاريخ 28 جانفي 1987.
[2] محمد عبد الله الوريكان، مرجع سابق ، ص 109.

المطلب الثالث: غياب مقومات الأمن في الأحياء الجديدة

يعتبر الأمن من المفاهيم المعقدة التي يصعب إيجاد تعريف مناسب لها فالمفهوم الضيق منه يشمل السياسات التي تتخذ لتوفير الحماية للأشخاص وكذا ضمان حرية واستقلالية القرار السياسي في الدولة.

أما المفهوم الواسع للأمن فهو يتضمن كل ما يحقق الاستقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والداخلي فهو يشمل تحقيق الأمن ببعديه الأمني والخارجي[1].

ويعرف الأمن اصطلاحا: "كل ما يحقق سكينة وطمأنينة واستقرار ويبعث الهدوء وراحة البال ويبعد المخاوف على مستوى الفرد والجماعة"[2].

وترجع للدولة توفير الحماية اللازمة لجميع العائلات حسب المادة 72 من دستور الجزائر لأنه من الحاجيات المادية الضرورية لتحقيق الراحة النفسية لذلك نجد أن التجمعات السكانية الجديدة إما تخلو من مراكز الشرطة والدرك او تتوفر على إمكانيات ماديه بشرية ضعيفة لا يمكنها مجاراة الكثافة السكانية الكبيرة مما يسهل من عمليات الإتلاف الأمني وفي كثير من الأحيان لا تمارس الشرطة مهام الضبط الإداري **la police administrative** للحيلولة دون وقوع الجرائم وهذا راجع للعجز المسجل على مستوى المراكز الأمنية التي يمكن أن تقوم بعمل الأمور الروتينية لا غير، وتشكل هذه المعضلة فائدة كبيرة بالنسبة للمجرمين للإفلات من الرقابة الأمنية وتشكيل عصابات إجرامية تنشط في الجرائم المنظمة خاصة ترويج المخدرات والمؤثرات العقلية واستغل بعض المجرمين التهاون الأمني والأسري لاختطاف الأطفال وترويج المخدرات والسرقة.....إلخ.[3]

[1] سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، بيروت، 2008، ص 85.

[2] محمد عمارة، الإسلام والأمن الاجتماعي، دار الشروق، الطبعة الأولى،مصر،1988، ص 71

[3] ناصر بن يوسف العزري، المبادئ الإسلامية لتحقيق الأمن الاجتماعي، أشغال مؤتمر الأمن الاجتماعي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، البحرين، 29_10/31/ 2007، ص104.

المطلب الرابع: الفجوة الرقمية في الأحياء الجديدة

أطلق خبراء التنمية مصطلح الفجوة الرقمية الديجيتال بالإنجليزية **Dijital Dirride** بالفرنسية **Fracture Numérique** أول استخدام لهذا المصطلح ظهر في تقرير وزارة التجارة الأمريكية الصادرة في 1995 تحت عنوان السقوط من الشبكة والذي عرفها: "الفجوة الفاصلة بين الدول المتقدمة والدول النامية في النفاذ إلى مصادر المعلومات والمعرفة والقدرة على استخدامها واستغلالها ولهذه الفجوة أسباب تكنولوجيه وتنظيمية"[1].

ومن المؤلفين العرب هناك ما عرفها بتلك الفجوة التي تفصل بينما يملك المعرفة وأدوات استغلالها وبينما لا يملكها وتعوزه أدواتها[2].

نجد أن بعض التجمعات السكنية والمدن الجديدة لم تربط بشبكات الانترنت ولا تتوفر على تقنيات الاتصالات السلكية واللاسلكية وغياب حتى موجات متعاملي الهواتف النقالة للولوج إلى الشبكة فهذه المتاعب التكنولوجية تشكل هوة معرفية كبيرة في المجتمع الحديث، أشار آخر تقرير عن التنمية صادر عن البنك الدولي لسنه 2014 أن 31% فقط من سكان البلدان النامية أتيحت لهم فرصة الإتصال بالانترنت مقابل ما نسبته 80% لدى الدول ذات الدخل المرتفع، وقد تساهم غياب تكنولوجيا الإعلام والاتصال في اتساع رقعة الهول الرقمية في الوقت الحالي لدى الشباب فيجعلهم يخرجون للشوارع للبحث عن المرح واللهو مع الآخرين وهذا الأمر قد يجعلهم عرضة للاحتكاك مع المنحرفين ورفقاء السوء بدلا من مواقع التواصل الاجتماعي[3].

وتقترن أيضا بجرائم الانترنيت يقوم بالعمليات الإجرامية أشخاص ذوي تدريب عالي في مجال تكنولوجيا الاتصالات وتهدف الجريمة الالكترونية كظاهرة إجرامية عالمية إلى الاستفادة من تقنية المعلومات والاستيلاء على المعلومات المتوفرة على الشبكة الدولية بصورة غير قانونية ومن ثم ابتزاز الجهات المستفيدة من تلك الشبكة كالمصارف والمؤسسات الرسمية والخاصة لتحقيق مكاسب مالية او سياسية او لدعم النشاط الإرهابي.

---

[1] نبيل علي و نادية وجازي، الفجوة الرقمية، عالم المعرفة، الكويت، 2005، ص 12.

[2] سمير الشيخ علي، مجتمع المعلومات والفجوة الرقمية في الدول العربية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 30، العدد 21 ،دمشق، 2014، ص 357 ..

[3] مجموعة البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، العوائد الرقمية البنك الدولي، واشنطن، 2016،ص 06.

المبحث الثالث: الأنماط الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة

إن الظاهرة الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة لها أنماط إجرامية متعددة وهذه الأنماط تختلف عن بعضها البعض و نذكر منها مايلي:

المطلب الأول: جرائم المخدرات

تعتبر جريمة المخدرات في الوقت الراهن مشكلة عالمية ترزخ تحت وظائفها مجتمعات الأرض لا استثناء في ذلك بين مجتمع غني أو فقير متحضر أو متخلف متدين أو علماني ولعل هذا التهويل في محله إذا علمنا أن أحد النتائج الحتمية لتناول هذه السموم يؤدي إلى الإدمان والذي يؤدي بدوره إلى إصابة الجسم بالضعف والوهن مؤثرا على القوى العقلية والذكائية للفرد فيضعفها بالتدرج إلى أن يصاب المدمن بالجنون أو يقدم على الإنتحار كما أن المدمن وهو يحاول إتباع رغباته الجانحة بكل الطرق فانه لا يكترث بالأخلاق او القيم او المبادئ ومن هنا لنا أن نقدم حجم الضرر الذي يلحق بالفرد المدمن فيجعله مناد عن الخوض في مسيره تشيد وطنه محيطه وتكوين أسرته لان إحساسه بالمسؤولية يصبح بليدا بل عديما أحيانا فيهمل واجباته العائلية والإنسانية فقد يفقد موردا رزقه فيضطر إلى ارتكاب الجريمة وخاصة جرائم الأموال فينكب المجتمع بجرائم وإشكالات اخطر قد تحوله إلى فوضى ودمار[1].

حيث تعرف المخدرات على أنها: مواد كيميائية تسبب النعاس والنوم وغياب الوعي المصحوب بتسكين الألم[2].

وتعرف أيضا على أنها كل مادة يترتب على تناولها إنهاك للجسم وتأثير على العقل حتى تكاد تذهب به وتكون عاده الإدمان التي تحرمها القوانين الوضعية وأشهر أنواعها الحشيش والأفيون والمورفين والهيروين والكوكايين والقان[3].

---

[1] ماروك نصر الدين، بحث المنشور في نشرة القضاة، العدد 55، طبعة الديوان الوطني للأشغال التربوية، 1999، ص80.
[2] نفس مرجع سابق ، ص 82.
[3] كرم صلاح شعبان، جرائم المخدرات، دراسة مقارنة، ط1، 1984، ص 15.

المطلب الثاني: الجرائم الجنسية

يمكن أن تكون الجريمة الجنسية في الأحياء الجديدة تتعلق بعدة أشياء و يتعلق الأمر عندما تتعرض لفعل جنسي ضد إرادتك ، أو أنك تحت سن 15 عاما، وتشمل عدة جرائم جرائم جنسية، بما في ذلك الاغتصاب والاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي والتحرش الجنسي وشراء الخدمات الجنسية ، ويظهر هذا في السكنات والأحياء الجديدة نظرا لتعدد الفئات المجتمعية وإختلاف مشاربها وعاداتها وتتعد الجرائم الجنسية في الحياء الجديدة وتختلف كالتالي[1]:

1/-الاغتصاب: هو واحد من أخطر الجرائم ويمكن لأي شخص مدان الحصول على حكم بالسجن بين 2-6 سنوات. وفقا للشرطة ، لا يمكن أبدا أن يكون الجماع الجنسي طوعيا إذا هدد شخص ما بالعنف أو استخدمه ، أو إذا كنت فاقدا للوعي أو نائما أو في حالة سكر أو تحت تأثير المخدرات، فالاعتداء الجنسي هو أفعال جنسية ليست جماعا جنسيا أو مشابهة للجماع الجنسي. يمكن أن يكون التحرش الجنسي شخصا يظهر أعضائه التناسلية حتى لو كنت لا ترغب في ذلك ، أو يلمس جسمك ضد إرادتك وللإغتصاب أشكال مختلفة كالآتي:

1/-التحدث جنسيا مع شخص تجده غير سار أو مخيف.

2/-إجبار شخص ما على المشاهدة عند الاستمناء أو إظهار جنسه ، على الإنترنت أو خارجه.

3/-القيام بشيء جنسي لشخص لا يستطيع التعبير عن إرادته ، قد تكون في حالة سكر أو نائم أو مريض أو لديك إعاقة أو إصابة

4/- استخدام السلطة لإجبار شخص ما على ممارسة الجنس

5/-تصوير أو تصوير شخص ما لأغراض جنسية إذا كان لا يريد ذلك أو دون سن 18 عاما.

[1] احمد عوض بلال ، علم الإجرام ، دار الثقافة العربية ، ط1،القاهرة ، 1985،ص85.

6/-شراء أو تبادل الجنس مع الكحول أو المال أو الخدمات أو الهدايا.

7/-لمس جسم شخص ما بيديه أو فمه أو جنسه بطريقة يجدها غير سارة أو مخيفة.

ولسوء الحظ ، فإن التعرض لأشكال مختلفة من الجرائم الجنسية في الأحياء السكنية الجديدة أمر شائع ومن الشائع الشعور بالعار بعد ذلك ليس خطأك أبدا إذا كنت قد تعرضت لذلك.

2/-: هي عندما يتصل شخص بالغ بشخص يقل عمره عن 15 عاما غالبا ما يحدث ذلك على وسائل التواصل الاجتماعي أو في مختلف الألعاب عبر الإنترنت وخاصة في الأحياء السكنية الجديدة هؤلاء الناس لطيفون في البداية ، ولكن بعد فترة يبدءون في الاستفادة من واحد[1].

يبدأ الشخص عادة بطرح الكثير من الأسئلة عن نفسه تستمتعان معا وتبدأن في الوثوق بالشخص غالبا ما تشعر وكأنك صديق لهذا الشخص ولكن بعد ذلك يطلب منك دائما تقريبا شيئا لا يشعر بالرضا في معدتك .

قد يكون، على سبيل المثال، أنه يجب عليك إرسال صورة شخصية، أو أنهم يريدون منك التقاط صورة عارية، أو الظهور في الكاميرا قد يرسلون صورا لجنسهم. في بعض الأحيان يريد الشخص منك أن تلتقي.

إذا قلت لا، فيمكنهم تهديدك من خلال نشر الصور التي لديهم بالفعل، أو إيذاء أحد أفراد الأسرة أو الحيوانات الأليفة، أو شيء مختلف تماما ثم قد تشعر بالخوف وتضطر إلى الموافقة على ما يريدون لا أحد يستطيع أن يفعل هذا بك! إنه أمر إجرامي ويمكن أن يؤدي إلى السجن. [2]

3/-: يعني أن شخصا ما يستخدم الآخرين بطرق مختلفة لكسب المال بأنفسهم غالبا ما يحدث في الأحياء الجديدة وأي شخص يستغل الآخرين يمكن أن يواجه حكما بالسجن.

[1] جلال ثروت ، الظاهرة الإجرامية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ،1982، ص65.
[2] أحمد عوض بلال، مرجع سابق، ص166.

ويسمى الاتجار بالبشر أيضا الاتجار بالأشخاص، ويشمل استدراج أشخاص أو إجبارهم من مكان إلى آخر حيث يستغل الشخص بطرق مختلفة وأكثرها شيوعا هو أن الأطفال والفتيات يصبحون ضحايا للاتجار بالبشر، وقبل كل شيء، تستغل الفتيات لبيع الجنس ولكن يمكن أن يكون الأمر يتعلق أيضا، على سبيل المثال، بالإكراه على التسول، أو العمل الاستعبادي، أو الزواج، أو السرقة أو بيع المخدرات وكثيرا ما يلتقي ضحية الاتجار بالبشر أو الاتجار بالبشر بشخص يعد بحياة أفضل وكسب ماله الخاص ويمكن أن يحدث أيضا من قبل شخص يهددك أو يختطفك فالاتجار بالبشر انتهاك خطير لحقوق الإنسان وغالبا ما يتم الاتجار بالبشر في الخفاء وهو غير قانوني، ويمكن لأي شخص يستغل الآخرين أن يحكم عليه بالسجن كما في القانون المواد الدستورية[1].

4/-اللواط: بأنه إيلاج العض و الذكري في دبر Pédérastie يعرّف اللواط ذكر أي إتيان الذكر لذكر من نفس جنسه، 36 وهو أحد صور المثلية الجنسية التي تدفع بالمجرمين الشواذ إلى استغلال و اقتياد الذكور خاصة الأطفال والمراهقين إلى أماكن مجهولة أو معزولة من أجل الاعتداء عليهم، وإشباع نزواتهم الجنسية الحيوانية، وفي هذه الحالات يندب الطبيب الشرعي لتحديد ما إذا تمّ الإيلاج برضا الضحية أو بمقاومة عنيفة منه، من خلال فحص الآثار الموضعية التي يخلّفها الفاعل على فتحة الشرج والمنطقة المحيطة بها [2].

جاء مقال مثير للإهتمام في المجلة الأمريكية للطب الشرعي الصادرة في ديسمبر 1996 م، التي قدمت بحثا مميزا حول التغيرات الشرجية عند الأطفال بعد الوفاة، فلقد أجرى الباحث تجربة لمعاينة الشرج عند خمسة وستين طفل توّفوا نتيجة أسباب طبيعية، وتوصل إلى الاستخلاص التالي" :أنّ الاتساع الشرجي وحده لا يمكن أن يستعان به كعلامة تؤكد وقوع اللواط أثناء الحياة، فلا يتسرع الطبيب الشرعي في تقدير حكمه بمجرد بروز الخط المشطي

[1] نصّ المشرع على جرائم الإتجار بالأعضاء في المواد من 303 إلى غاية 303 مكرر 29 من قانون رقم 09-01 مؤرخ في 29 صفر عام 1430 الموافق 25 فبراير سنة 2009 المعدل والمتمم لقانون العقوبات،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 15 ، نشرت بتاريخ 08 مارس 2009.

[2] حسين علي شحرور، الطب الشرعي مبادئ وحقائق، ب.ن، د.ت، ص129.

الشرجي بسبب التمزقات والشقوق التي تحدث له"، 38 ولا يمكن حتى الجزم في هذه الحالات لتأكيد أو نفي اللواط المزمن أو كما يسمى بالأبنة.

5/-السحاق: بأنه الميول الجنسي لممارسة Lesbianism يعرّف السحاق الأنثى الجنس مع أنثى من نفس جنسها، تعتبر نظيرتها أو شريكتها في العلاقة الشاذة، 39 وتتعرض عدة فتيات خاصة القاصرات إلى الاختطاف أو الإقتياد قسرا نحو شقق مفروشة، أو أماكن مجهولة من قبل نساء شاذات جنسيا، من أجل ممارسة جنسية شاذة، من أجل إشباع غريزتها الجنسية المنحرفة من الأساس، وفي العديد من الحالات تتعرض الضحية إلى فقدان عذريتها من طرف الفتاة الشاذة، بالرغم من عدم وجود أرقام رسمية عن هذه الظاهرة لكن الواقع الاجتماعي يثبت تغلغلها في بشكل رهيب في الأوساط الشبابية، وغالبا ما تكيّف هذه الحالات الجنسية في جرائم الفعل المخل بالحياء، أو تحويل و إبعاد قاصر أو على تحريض قاصر على الفسق والدعارة، أو التصوير في أوضاع مخلّة بالحياء، فتكثر هذه الجرائم في التجمعات السكنية نظرا لعنصر الثقة التي تكتسيه العلاقات الاجتماعية بين الجيران، وتحدث في منازل عادية يصعب كشف أمرها من قبل الأهل، ولعل من أهم الأسباب التي أدت لإرتفاع معدلات السحاق هي ظاهرة تنامي أرقام العنوسة، وسهولة البحث عن اللذة الجنسية بسرية تامة، والميول النفسي المكتسب للفتيات نح و نفس جنسهم، أو كرهم للرجال بسبب الخيانة والتجارب العاطفية الفاشلة...الخ[1].

6/-الغلامية: وهي ميول الإنسان Pedophilia حب الغلمان أو البيدوفيليا (الذكر أو الأنثى) وانجذابه لممارسة الجنس مع الأطفال، والمشكل الخطير هو تحقق النشوة الجنسية لهؤلاء الشواذ البالغين نحو الأحداث، إذ تبدأ العلاقة بمداعبة الأعضاء التناسلية بصفة متبادلة، لتصل إلى درجة الإتصال الجنسي الكامل، وتشير الدراسات أن أغلب ممارسي

[1] حسين علي شحرور، مرجع سابق، ص130-131.

الجنس على الأطفال من المتزوجين الذين يملكون أبناء، فيتميز الطفل بضعفه العقلي والبدني لمقاومة الجاني، وغالبا ما يسهل الإيقاع به عن طريق التحايل والتدليس الإجرامي . وفي قضايا الشذوذ الجنسي يقتل الشاذ ضحيته، لكي يتستر عن جريمته أو لتخلّصه من تأنيب الضمير، أو في الحالات الخطيرة بحيث يتفنن في Sadism أن قد يكون أحد المعتدين سادي تعذيب وتعنيف ضحيته أثناء الممارسة الجنسية ولا تتحقق لديه النشوة إلا بضربه، شتمه أو قتله في النهاية، أما الحالة العكسية فقد تكون" الضحية مثيرة "كما يسميها علماء الضحية تغرّي الجاني لإرتكاب جريمته، خاصة وأنّ بعض الضحايا يكونوا يعانون من اضطرابات نفسية وجنسية بالمازوخية التي تعني التلذذ بالألم والعنف الذي يطال Masochism الشخص في جسده، وهناك حالة سادو–مازوخي التي يكون شريك سادي وأخر Sadomasochism مازوخي في نفس العلاقة. تكثر جرائم الإعتداءات الجنسية بصورة عامة في التجمعات السكينة الجديدة، التي تتوفر على مساحات أو محلات في أسفل العمارات تكون غير مستغلة، فتحول إلى أوكار لممارسة جميع طقوس الرذيلة، إدمان المخدرات والمشروبات الكحولية، أو قد تكون مخبأ لإخفاء الأشياء المس روقة من العصابات، أو مخزن لسلع المهربة و الغير مشروعة (الأقراص المهلوسة، الأسلحة البيضاء، الألعاب النارية...الخ) ، واستفحلت ظاهرة استغلال الأقبية السفلية والدهاليز و أسطح العمارات، من قبل المجرمين لتنفيذ مخططاتهم الإجرامية بعيد عن الرقابة، وتقع المسؤولية على السكان بتبليغ السلطات الأمنية بهذه التجاوزات[1].

المطلب الثالث: العصابات الإجرامية

تتلّون التجمعات السكنية بمختلف الأطياف و الثقافات، مما يخلق بعض من الإيديولوجيات المتناقضة بين الأفراد، فنجد أصحاب الفكر المتطرف يصطادون الشباب في المياه العكرة،

[1] عالية محمد شعيب، السحاق والبغاء في الشريعة والفلسفة،د.ن، د.ت، ص54 .

لتجنيدهم في صفوف الجماعات المسلحة الإرهابية، بحيث يتم اختيار الفئات المحرومة، الأمية والجاهلة، والتي تعيش حياة صعبة تجعل منها ناقمة على الدولة، وتمثل هذه العينات فريسة سهلة المنال لجماعات الدعم اللوجستيكي، لضعف عقيدتها الدينية، فتسهل عملية غسل عقولهم وإشباعها بالفكر الجهادي والتكفيري الذي لا يمت بصلة للديانة الإسلامية بشيء[1].

تشكل الأحياء الشعبية، التجمعات السكنية والمدن الجديدة بيئات خصبة لإنشاء جماعات أشرار، أو عصابات إجرامية عادية أو منظّمة التي تسعى في فرض منطقها في كافة الإقليم الجديد، فهي بالأساس كانت تنشط في الأحياء التي ترعرعت فيها، وغالبا ما تتاجر في ترويج المخدرات والمؤثرات العقلية بأنواعها، المتاجرة في المشروبات الكحولية بدون رخصة، الإتجار في الأسلحة البيضاء (القنابل المسيلة للدموع، الخناجر،السكاكين، السيوف...الخ).

الإشكال الآخر الذي يؤرق السكان والأجهزة الأمنية يتمثل في التجمعات السكانية، التي تكون مسرحا لحرب العصابات والشوارع بين الأحياء المجاورة، فكل جماعة تسعى لفرض سيطرتها وهيبتها في المنطقة، خاصة وأنّ بعض الأحياء الشعبية تعيش حساسية كبيرة بين بعض العائلات التي تقطن بها، فتجعل من هذه التجمعات بؤر للإجرام والتوتر بارتكاب أعمال العنف العمدية والتخريب...الخ، مما يجعلنا جازمين بأن القائمين على ملفات السكن في الجزائر قد فشلوا في حل الأزمة، بخلقهم لأفراد مشاكل جديدة في بيئات محافظة بسبب إسكانهم لأفراد الأحياء الشعبية الخطيرة سوية.

المطلب الرابع: جرائم الاعتداء علي الأشخاص والممتلكات

جرائم الاعتداء على الأشخاص والممتلكات هي جرائم تنال بالاعتداء او تهدد بالخطر حقوق للصيغة بالائتمان وتقع هذه الجرائم أما على أفراد أو على ممتلكات يعني قد تؤذي أشخاص أو تخرب ممتلكاتهم وذلك عن طريق ما يلي[2]:

[1] حسين علي شحرور، مرجع سابق، ص60.
[2] المادة 87، الأمر 95-11 ، المؤرخ في 25 فبراير 1995، من الجريدة الرسمية.

بث الرعب في أواسط السكان وخلق جو انعدام الأمن من خلال الاعتداء المعنوي أو الجسدي على الأشخاص أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أملهم للخطر أو المس بممتلكاتهم أو عرقلة حركة المرور أو حركة التنقل في الطرق والتخمر والاعتصام في صحة العمومية أيضا الاعتدال على وسائل المواصلات والنقل والملكيات العمومية والخاصة والاستحواذ عليها واحتلالها دون مسوق قانوني الاعتداء على رموز الأمة والجمهورية ونبش وتدنيس القبور أيضا نجد الاعتداء على المحيط أو إدخال مادة أو سترها في الجوار أو في باطن الأرض أو إلقائها عليها أو في المياه بما فيها المياه الإقليمية من شأنها جعل صحة الإنسان أو الحيوان أو البيئة الطبيعية في خطر.

المطلب الخامس: الجرائم الخاصة بالأحداث

تعتبر ظاهرة الأحداث من أهم المشكلات التي تواجه المجتمعات، وهم ظاهرة اجتماعية قديمة تهدد أمن وسلامة المجتمع ومستقبله وكيانه، يجب الوقاية منها، حيث يتعرض الأبناء إلى إحدى المشكلات التالية التي تتخذ شكلا من أشكال الهرب من المنزل، الكذب، السرقة، التخريب، الضرب، أعمال تتصل بالجرائم الجنسية، أو بجرائم الآداب العامة أو السكر والقمار والتسول... الخ، كلها تمثل سلوكيات مخالفة للمجتمع، والحدث باختصار الإنسان الصغير السن والذي يمثل لأسرته وكيانها أمل المستقبل.[1]

1/- المقصود بالحدث: كل ذكر أو أنثى أتم السابعة من عمره ولم يبلغ السادسة عشرة من العمر وقت ارتكاب الجريمة، عند وجود إحدى حالات التعرض للانحراف

2/-المقصود بالانحراف: يعرف الانحراف بأنه الخروج عن الطريق الصحيح.

3/- تعريف الحدث في القانون:

وهو الغلام (ذكر - أنثى) الذي لم يبلغ سن الرشد القانوني ويعتبر بلوغه هذه السن دليلا على اكتمال قدراته، فتكتمل أهليته لتحمل المسؤولية ما لم يوجد سبب آخر لانعدامها

[1] السيد رمضان، التأهيل الإجتماعي للأحداث المنحرفة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2011، ص24.

كالجنون على سبيل المثال، وعليهم إثبات ما إذا كان مصابا بمرض عقلي لأن في هذه الحالة يودع الحدث إحدى المؤسسات الصحية المتخصصة، لذا يعتبر الإدراك شرط المسؤولية الجزائية، لذلك فالقانون حدد معنى الحدث، فالحدث ليس الصغير منذ ولادته، وإنما يعتبر حدثا كل من دخل سن التمييز من سبع سنوات وتنتهي ببلوغ السن الذي حدده القانون للرشد[1].

4/- خطورة ظاهرة الأحداث على المجتمع:

تتصف جريمة الأحداث بخطورة ذات بعد على كيان المجتمع، فيصبح الحدث طاقة معطلة لا تفيد المجتمع وكيانه بل تضره وتجلب له الأذى مما ينتج عنهم من ارتكاب مختلف أنواع الجرائم ومن آثار وخيمة ومستقبلية على المجتمع، حيث يعتبر جرائم الأحداث كإجرام الكبار يعود بالضرر على المجتمع، وإذا تعود الحدث على الإجرام وبدأ حياته بالإجرام ثم اعتاد عليه فإنه يصبح من الصعب إصلاحه عندما يبلغ سن الرشد.

5/- العوامل المؤثرة في جرائم الأحداث:

تعد العوامل الاجتماعية التي تربي الحدث فيها وأحاط بها وهي مجموعة من الظروف التي يتربي فيها الحدث والتي تشكل شخصية الحدث في المجتمع، ولا شك أن الأسرة هي الوحدة المركزية للتنشئة الاجتماعية، ولها دور كبير في تشكيل سلوكيات الحدث من خلال بعض ظروف المعاملة وطرق التربية وعدم إعطاء الطفل مساحة للتفكير أو الاختيار، فهناك من الأسر من يتدخل حتى بالتخصص الدراسي وغيرة ومن أهم العوامل المؤثرة على حياة الحدث وتشكيل سلوكه، وبالطبع أن وجود الحدث في بيئة أسرية سيئة (غير ملائمة) بالطبع سوف ينحرف، ثانيا العامل الدراسي تلعب البيئة الدراسية دورا مهما في تنشئة الفرد وهي تعد البيئة الثانية بعد الأسرة وربما يجالس الطفل زملاءه ومعلميه أكثر من والديه في بعض الأحيان، لذا يعتبر للزملاء والأصدقاء دور مهم في اكتساب الصفات الحميدة أو السيئة، فإن

[1] عبد الفتاح الصيفي و د. زكي أبو عامر ، علم الإجرام والعقاب ،دار المطبوعات ، الإسكندرية ،2009، ص100.

الحدث المنضم إليهم سوف يكتسب نفس السلوك الذي يمتلكه قرناؤه، وأيضا مستوى المعيشة يعد عاملا مهما في تكون سلوك الحدث، لذا يعتبر الفقر من أسباب انتشار التسول لبعض الأطفال للبحث عن المادة، مصدر للرزق لهم، ولذا يتولد بهذه الطريقة السلوك الإجرامي للطفل.[1]

المبحث الرابع: آثار الظاهرة الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة

بشكل عام، تنطوي نظريات السلوك الإجرامي على ثلاث فئات من العوامل: النفسية والثقافية والاجتماعية في الواقع، السلوك البشري هو نتاج تفاعلات معقدة بين العديد من العوامل، وبدلاً من تقديم ملخص لنظريات لا تعد ولا تحصى، ويركز هذا المبحث على العوامل الرئيسية التي تشارك في التعبير عن السلوكيات الإجرامية وقمعها.

المطلب الأول: الآثار النفسية للظاهرة الإجرامية في الأحياء الجديدة

قد يشعر الضحايا بالغضب أو الاكتئاب أو العزلة أو الخوف أو تجربة المشاعر السلبية أو يعانون من مشاكل في النوم وقد تكون القضايا العملية مصدر قلق للغاية للضحايا مثل تقديم مطالبة التأمين أو تلقي العلاج الطبي أو عدم القدرة على الذهاب إلى العمل في اليوم التالي. وقد تترتب على الجريمة آثار عاطفية ونفسية، وعواقب جسدية، وقد تؤدي إلى خسارة مالية أو عواقب اجتماعية، مثل التوتر داخل الأسرة.

ولذلك فإن الخصائص والخبرات الشخصية والتفاعلات الاجتماعية للضحايا قد تؤثر على قدرتهم على التعامل مع الإيذاء، وقد يعتمد ذلك على ضعفهم ومرونتهم. وهذا بدوره يؤثر على نوع الدعم الذي تتطلبه الضحية، إلا أن احتياجات الضحايا قد تختلف اعتمادًا على نوع الجريمة التي تعرضوا لها. فعلى سبيل المثال، ضحايا الاتجار بالبشر الذين يجدون أنفسهم في الخارج وقد يحتاجون إلى بعض الوضوح بشأن العوائق القانونية والعملية حول ما إذا كان بإمكانهم البقاء في البلد الذي كانوا فيه وقت اكتشاف الجريمة أو ما إذا كان

[1] أحمد الزغبي، أسس علم النفس الجنائي، دار زهران، ط1، 2011، ص 85.

بإمكانهم العودة، أو سيجبرون على العودة إلى بلدهم الأصلي. تتوفر المزيد من المواد حول هذه القضايا في سلسلة الوحدات التعليمية E4J حول الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

وقد يكون للأفراد أيضًا احتياجات محددة تحدد نوع الدعم الذي يلبي احتياجاتهم. ولذلك، فإنه يتعين على الضحية من ذوي الإعاقة السمعية قد تحتاج إلى الدعم في التواصل بطريقة مختلفة عن أقرانهم، وبالتالي عند فهم تأثير المحتمل للجريمة على الضحية، من المهم أيضًا مراعاة الحالة الشخصية والظروف الخاصة بالضحية. وإن الضحية التي فقدت مؤخرًا أحد أفراد عائلتها وهي في حالة حداد وقت ارتكاب الجريمة، من المحتمل أن تتأثر بالجريمة أكثر من أي شخص لم يكن لديه أي خبرة حديثة قد تؤثر على سلامته النفسية.

لفهم احتياجات الضحايا بشكل صحيح، قد يكون من المفيد فهم الآثار النفسية السلبية التي تحملها الجريمة. وبالتالي، الأحداث السلبية المأساوية، بما في ذلك كونك ضحية لجريمة ما، قد يولد الشعور بالعجز. وهذا بحد ذاته قد يؤثر سلبًا على احترام الذات وقد يؤدي إلى العزلة. وعندما تشكل تجربة الإيذاء كصدمة، فقد يكون لها تأثير سلبي على الصحة العقلية، وفي بعض الحالات، قد تؤدي إلى حالات صحية نفسية خطيرة مثل الاكتئاب التالي للصدمة ومن الممكن أن تحدث الصدمة بعض الآثار في أعقاب الجريمة مباشرة أو في مرحلة لاحقة. كما يمكن الشعور بها لفترة زمنية قصيرة أو يمكن أن تؤثر على الضحية على المدى الطويل، وقد يعاني الضحايا من العوارض العاطفية والسلوكية التالية[1]:

1/-الشعور بالخوف

2/-الشعور بفقدان السيطرة

3/-الشعور بالعجز

4/-الكآبة

[1] مختار حسين شلبي ، الإجرام الاقتصادي والمالي والإجتماعي الدولي وسبل مكافحته ، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ،2007، ص 152.

5/-أفكار انتحارية

6/-محاولة انتحار فعلية أو الشروع بها

7/-إيذاء النفس

8/-تعاطي المخدرات

9/-البحث عن الذات

قد تكون هذه كلها أعراض اضطراب ما بعد الصدمة، ولكن من المهم ملاحظة أن الضحايا قد يواجهون واحدة أو أكثر من هذه الاضطرابات، مؤقتًا أو على المدى البعيد. جدير بالذكر أنه قد لا يشعر بهذه المشاكل إلا الضحايا الذين يصابون باضطراب ما بعد الصدمة

ومن الممكن أن تكون الصدمة ناتجة عن فعل واحد (محاولة قتل أو اعتداء أو سرقة) أو تجارب صادمة متكررة (مثل العنف المنزلي أو إساءة معاملة الأطفال أو الاختطاف أو الابتزاز أو تكرار أعمال العنف التي يتعرض لها الجنود في مناطق النزاع) مما يؤدي إلى ما يسمى بالاضطراب ما بعد الصدمة [1].

وإذا كانت هناك مجموعة من الأضرار (مثل الأضرار المادية بالإضافة إلى الأضرار العاطفية أو الاقتصادية ومنها المادية) بعد الإيذاء، فمن المحتمل أن تكون الضحية أكثر تأثرًا مما لو كان هناك عامل واحد فقط تأثر بها. وهنالك عوامل أخرى قد تجعل الفرد أكثر عرضة للصدمة مثل الإعاقات الجسدية أو العقلية، والتاريخ السابق للصدمة، ونقص الدعم المقدم[2].

وعلى الرغم من ذلك، من الممكن أن تكون هناك أيضًا عوامل وقائية تجعل الفرد أقل عرضة للإصابة بالصدمة، بما في ذلك الجوانب الفردية والمحيطة. تتميز عوامل الحماية بالمرونة، بمعنى أن للفرد القدرة على مقاومة الأحداث المجهدة السلبية والتعامل معها، وقد لا يدرك

[1] مختار حسين شلبي، مرجع سابق، ص153.

[2] عبد الواحد إمام مرسي ، الظاهرة الإجرامية ـ أساليب الرصد والمواجهة ، بحث منشور في مجلة الأمن والقانون ، العدد (1) سنة 2003 ، دبي ـ الإمارات العربية المتحدة، ص120.

الأفراد أنهم يمتلكون مهارات التكيف هذه حتى يواجهوا تجربة مؤلمة. كما تشمل استراتيجيات التأقلم البناءة التي يمكن أن تخفف من تأثير صدمة الجريمة على الآتي:

1/–القدرة على الاعتراف بمعاناة الشخص وحاجته إلى المساعدة؛

2/–القدرة على طلب المساعدة؛

3/–القدرة على التعبير عن الفاجعة والحزن.

ولذلك، لا يجب على الضحايا وأقاربهم وأصدقائهم والمهنيين الذين يتعاملون معهم إجبار الضحية على إنكار أو قمع ردود أفعالهم تجاه الصدمة أو الإيذاء: وبدلاً من ذلك فإن يجب تشجيع الضحايا على التعبير عن مشاعرهم وتعد آلية دعم إيجابية. وعلاوة على ذلك، فإنه عند الضرورة، ينبغي إحالة الضحايا إلى المساعدة والدعم المهني، بما في ذلك، وحسب الاقتضاء، المساعدة الطبية والنفسية. ويجب أن يكون المتخصصون الذين يقدمون هذه المساعدة، على قدر الإمكان، متخصصين في الرعاية المستنيرة من الصدمات[1].

وتجدر الإشارة أنه من المهم ملاحظة أن الصدمة واضطراب ما بعد الصدمة قد يؤثران على قدرة الضحايا على التواصل حول تجربتهم. وقد لا يتذكر الضحايا تفاصيل الجريمة بنفس الطريقة التي يتذكرها أي مراقب موضوعي. وربما، بسبب الصدمة، قد تكون أدمغتهم قد منعت جزءًا من ذاكرتهم في تفاصيل الصدمة، بينما قد تكون أجزاء أخرى حية في أذهانهم. ولذلك من الطبيعي أن يناقضوا أنفسهم عند سؤالهم عن الأحداث بسبب فقدان الذاكرة المؤلم أو بسبب الارتباك. وقد يكون الضحايا في حالة انفصال حيث قد لا يتمكنوا من التعبير عن احتياجاتهم بالكامل أو قد يكونون قادرين فقط على القيام بذلك مع بعض التأخير. ومن المهم أن يضع ممارسو العدالة الجنائية وغيرهم ممن هم على اتصال بالضحايا هذه العوامل في الاعتبار عند التواصل مع الضحايا وإجراء مقابلات معهم، بما في ذلك أثناء سير الإجراءات الجنائية. وينبغي تدريب فرق الطوارئ التي تكون متواجدة في موقع الجريمة على التعرف

[1] عبد الواحد إمام مرسي، مرجع سابق، ص121.

على علامات الصدمة لتجنب إخضاع الضحايا لصدمات ثانوية من خلال جعلهم يروون قصصهم وهم غير مستعدين، ويجب عليهم أيضًا الاستعداد لإحالة الضحايا إلى خدمات الدعم المتخصصة.

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للظاهرة الإجرامية في الأحياء الجديدة

هناك الكثير من المؤلفات الجنائية التي تحدد مجموعة واسعة من العوامل البيئية باعتبارها مرتبطة سببياً بالسلوك الإجرامي. وتشمل هذه العوامل التطورية والاجتماعية والاقتصادي خاصة في الأحياء السكنية الجديدة.

فعلى سبيل المثال، كثيراً ما يُستشهد بالفقر كحالة اجتماعية اقتصادية مرتبطة بالجريمة. فالإجهاد والضغط والإحباط الذي يعاني منه من يفتقرون إلى الموارد المالية اللازمة لتلبية احتياجاتهم ورغباتهم من خلال وسائل مشروعة، يجعلونهم أكثر ميلاً إلى ارتكاب الجريمة. مقارنةً بالأثرياء الذين يمكنهم الوصول بسهولة إلى وسائل كسب مشروعة .

يشكل سوء التغذية جانباً مقلقاً من جوانب الفقر بشكل خاص. إذ يمكن أن يؤدي نقص التغذية إلى حدوث مشاكل أو تفاقمها مثل صعوبات التعلم وضعف السيطرة على الاندفاعات. وقد حُددت مثل هذه الاختلالات الوظيفية المعرفية على أنها نذير للانحراف وإجرام البالغين[1].

وهكذا، فإن وضع المرء في البنية الاجتماعية للمجتمع بالطريقة التي يتم تفعيله بواسطة متغيرات مثل مستوى الدخل، يمكن أن يكون عاملاً كبيراً مساهماً في الأنشطة الإجرامية لبعض الأفراد بسبب تأثيره على وظيفة الدماغ.

النشأة في بيت يشيع فيه العنف من جانب الوالدين يمكن أن تشكل سلوكاً لدى الأطفال بحيث يجعلهم أكثر عرضة للاستجابة لمشاكلهم الخاصة من خلال وسائل العنف. ومع أن العدوانية والعنف **ليسا مترادفين**، إلا أن الارتباط بينهما أمر لا يمكن إنكاره. أظهر عالِم

[1] مختار حسين شلبي، مرجع سبق ذكره، ص160.

النفس **ألبرت باندورا (Albert Bandura)** أهمية التعلم الاجتماعي في تطوير السلوك العدواني [1].

قد يعمل وجود قدوة عنيفة كمحفز للعوامل النفسية والبيولوجية الموجودة مسبقاً التي تجعل هذا الفرد عرضة للسلوك العدواني. وهذا قد يفسر لماذا أن واحداً فقط من البنين الذين اعتدى والدهم على والدتهما يضرب زوجته عندما يكبر.

وكانت هناك عوامل إضافية جعلته أكثر سهولة في التأثر بالنموذج العنيف. أو بالعكس، كان الابن الآخر غير العنيف مقاوماً للتأثير بحكم عوامل "وقائية" فردية، مثل ارتفاع معدل حاصل الذكاء.

هناك الكثير من الأدبيات حول "دورة العنف" حيث يكون ضحايا الإساءة والإهمال في مرحلة الطفولة ميالين للانخراط في سلوك عنيف في مرحلة البلوغ. وبالتالي تمرير العنف من جيل إلى آخر. وقد فحصت أبحاث أخرى آثار التنمر خلال سنوات التكوين ووجدت أن الضحايا يصبحون بدورهم معتدين.

وجدت التجارب على الحيوانات، أن التعرض لظروف التهديد الذي لا مفر منه يغير مواد كيميائية معينة في الدماغ تشارك في العدوانية وكبح جماحها. مما أدى إلى إظهار الحيوانات التي انصاعت سابقاً عدوانيةً غير مناسبة ومفرطة، ومهاجمة الحيوانات الأصغر والأضعف كلما وُجدت معها[2] .

من حيث الجوهر، يصبحون هم "المتنمرون" وعلى هذا فإن التغير في البيئة . التعرض لتهديد لا مفر منه . يؤدي إلى تغيرات في البيولوجيا، الأمر الذي يقود إلى تغيرات في السلوك. وتكشف الدراسات التجريبية حول آثار سوء معاملة الأطفال أنه بالإضافة إلى المشاكل النفسية. قد يحدث تلف بنيوي ووظيفيّ حقيقي في الدماغ النامي.

[1] عوض محمد عوض - مبادئ علم الإجرام مؤسسة الثقافة الجامعية -الإسكندرية 1980 ، ص293

[2] عوض محمد عوض، مرجع سابق، ص294-295.

يمكن أن تكون هذه التأثيرات البيولوجية العصبية آلية تكيفية للعيش في تلك البيئة الخطرة. وبغض النظر عن ذلك، فإنها تميل إلى تعريض وتهيئة الفرد لمجموعة من الحالات النفسية، والسلوكيات العدوانية، والأمراض المرتبطة بالتوتر.

ويبدو أن الأطفال المرنين القادرين على التكيف، الذين يُطلق عليهم هذا الاسم بسبب قدرتهم على النمو في ظل ظروف عالية الخطورة. ويتمتعون بقدرات إدراكية (لا سيما ذكاء لفظي عالي) تمكّنهم من التكيف مع بيئتهم المجهدة.

وقد يكشف فهم الآليات التي تستند إليها القدرة على التكيف عن أوجه القصور في أولئك الذين يستسلمون للآثار الضارة الناجمة عن طفولتهم المحرومة أو المسيئة لهم، ونتيجة لذلك غالباً ما يصبحون جانحين ومجرمين .

طبعاً، غالبية الفقراء ليسوا مجرمين، ومعظم الذين ينشئون في بيوت تسيء معاملتهم أو يتعرضون للتنمر لا يصبحون مجرمين. ما يثير السؤال التالي: ماذا لدى مرتكبي الجرائم يميّزهم عن الآخرين الذين يمرون بظروف مماثلة ولكنهم يطيعون القانون؟ وعلاوة على ذلك، لماذا يرتكب الأفراد الذين لا يعانون من مثل هذه الشدائد الجريمة؟ الإجابة على هذه الأسئلة هي أن العوامل الاجتماعية تؤثر على مختلف الأشخاص بشكل متباين.

إلى حد كبير، التركيب النفسي والبيولوجي للفرد هو الذي يحدد كيف وإلى أي مدى تؤثر القوى الخارجية على سلوكه، إذ تتفاعل العوامل النفسية والبيولوجية لجعل الفرد أكثر أو أقل تأثراً بالظروف الاجتماعية السلبية. ولا ينبغي أن يُفهم من ذلك التقليل من تأثير العوامل الاجتماعية على السلوك الإجرامي، لأن لها في الواقع دور هام، ولكن تسليط الضوء على حقيقة أن تأثيرها يعتمد على التركيب النفسي والبيولوجي للفرد. وفي نهاية المطاف، فإن الفرد هو الذي يتصرف، بشكل إجرامي أو غير ذلك[1].

[1] محمد زكي ابو عامر - علم الإجرام والعقاب - الدار الجامعية بيروت – 1983 ، ص179. د. أحمد عوض بلال مذكرات من علمي الأجرام والعقاب. الخرطوم- 1982- ص52

المطلب الثالث: الآثار الثقافية للظاهرة الإجرامية في الأحياء الجديدة

يقصد بالثقافة مجموعة القيم التي يتشكل على أساسها الضمير الفردي والجماعي في المجتمع، واهم عوامل الثقافة في المجتمع الحديث هي (**التعليم، والدين، ووسائل الإعلام المختلفة**) وقد يظهر هذا في الأحياء الجديدة وما يظهر فيها من إجرام وآثاره كالتالي[1]:

1/- أثر التعليم على حجم الظاهرة الإجرامية): بخصوص العلاقة بين التعليم وحجم الظاهرة الإجرامية ، فقد تعددت الأبحاث وتضاربت نتائجها، فهناك دراسات إنتهت إلى وجود علاقة عكسية بين التعليم والظاهرة الإجرامية ، فكلما انتشر التعليم انخفضت نسبة الإجرام، وقد عبر كل من (فيكتور هيجو) و (فيري) عن هذا المعني بالقول أن فتح مدرسة يعادل غلق سجن بينما خلصت دراسات أخرى إلى عدم وجود أية علاقة بين التعليم والظاهرة الإجرامية. فانتشار التعليم لم يؤدي إلى انخفاض نسبة الإجرام التي ظلت ثابتة لم تتغير. ففي إحصائية فرنسية عن عدد المجرمين على مدى السنوات من (1851- 1913) وجد أن هذا العدد لم يتغير كثيرة على الرغم من أن نسبة الأمية انخفضت حوالي (90٪). ولكن يمكن أن يستخلص من الدراسة الفرنسية نتيجة أخرى، وهي أن إنخفاض عدد الأميين بين المجرمين يقابله إرتفاع عدد المتعلمين بينهم طالما أن نسبة الإجرام لم تتغير، ومن ثم يكون للتعليم أثر سيء على الظاهرة الإجرامية ، ويصبح بذلك القول السابق لفيكتور هيجو (فتح مدرسة يقابله غلق سجن غير صحيح، ومن ثم يكون صحيحا القول (أن فتح مدرسة يقابله فتح سجن) . وواقع الأمر أن تضارب النتائج على هذا النحو يشكك في قيمتها بخصوص تحليل أثر التعليم على الظاهرة الإجرامية ، فمن الثابت أن الجهل ليس معناه الشر المطلق وانعدام الأخلاق، كما أن العلم ليس معناه الفضيلة وحسن الخلق و حميد الخصال، فيوجد بين المتعلمين مجرمون، كما يوجد بين الجهلاء فضلاء. ولكن حقيقة أن التعليم غالبا ما يوسع المدارك ويهذب المشاعر والدوافع، ومن هذا المنطلق قد يحد من الإجرام في بعض الأحيان، وقد يساعد عليه في أحيان أخرى، فالتعليم يهيئ للفرد مركزة مناسبة في المجتمع يكون عصا له من سلوك الطريق غير المشروع، وإذا راودته نفسه إلى اتخاذ مثل هذا الطريق

[1] محمد محيي الدين عوض الإجرام والعقاب- مطبعة مصر- السودان، الخرطوم 1971- ص 122/د.رمسيس بهنام علم الإجرام- [2]مرجع نفسه ، ص 150.

فانه يمعن في التفكير قبل السير فيه فيقدر ملاءمته وعواقبه، كما أن للتعليم دورة بارزة للقضاء على الكثير من الخرافات والعادات السيئة، فكم من جرائم الاحتيال ارتكبت ضد أشخاص آمنوا بخرافات دفعت بهم إلى الاستسلام الخداع المحتالين وحيلهم، كالشفاء من الأمراض أو إعادة الحبيب أو التفريق بين الأحباب، وكم من عادات سيئة قذفت بمعتنقيها في ظلمات السجون كعادة الثأر او الانتقام.

2/- أثر الدين على الظاهرة الإجرامية: يراد الدين - بمعناه العام - مجموعة من القيم والمبادئ السامية التي تحض على الخير وتنهي عن الشر. ولهذا فإن للدين أثر لا ينكر على الظاهرة الإجرامية وذلك عن طريق الابتعاد عن الأفعال الإجرامية لمخالفتها المبادئ الدين، ويفسر ذلك بأنه متى ما تغلغل الدين في النفوس وتشربت به الضمائر، ونقشت قيمته في القلوب، فإن ذلك يحول بين الفرد وبين المعصية[1]، فلا يرتكب جرما، كبر او صغر. ولما كانت العقيدة الدينية في المقام الأول علاقة بين الإنسان وربه، فإنه يكون من الصعوبة بمكان- أن لم يكن من المستحيل - إجراء دراسته عن أثر هذه العلاقة على الظاهرة الإجرامية. وقد حاول من قبل كل من (لومبروزو، وفيري، وجاروفلو، وتارد) دراسة علاقة الدين بالأجرام، ولكن أبحاثهم انتهت إلى نتائج متناقضة، والسبب الحقيقي لتضارب هذه النتائج هو الابتعاد عن الأسلوب العلمي في البحث، والتعبير عن وجهة النظر الشخصية المسبقة، وعلى وجه الخصوص موقفهم الشخصي من الأديان. ولقد خلصت الأبحاث الحديثة أيضا إلى نتائج متناقضة. ويبدو أن نقطة الخطأ الفادحة في هذه الأبحاث هي التوهم بأن بحث أثر الدين على الإجرام يكتفي فيه بإجراء المقارنة بين من ينتمون إلى دين معين او يعلنون ذلك، او حتى الذين يمارسون بعض أو كل شعائره وبين غيرهم من المجرمين، فالبون شاسع بين عقيدة صادقة وراسخة في النفوس، وبين مجرد الانتهاء لتلك العقيدة حتى ولو أخذ صورة تأدية الطقوس التي تأمر بها تلك العقيدة، وبعبارة أخرى أن جوهر الدين لا يتجسد بين كل معتنقيه.

[1] نبيل محمد توفيق السمالوطي ـ الايديولوجيا وقضايا علم الإجتماع النظرية والمنهجية التطبيقية .دار المطبوعات الجديدة /الإسكندرية مصر ، ص243.

ثالثا: أثر وسائل الإعلام على الظاهرة الإجرامية: إن وسائل الإعلام قد تكون مقروءة مثل الصحف والمجلات والكتب (الصحافة والأدب) وقد تكون مسموعة كالإذاعة، وقد تكون مرئية كالتلفاز والسينما والمسرح. وتعد هذه الوسائل بكافة أنواعها من أهم مصادر الثقافة، ولها تبعا لذلك شأن عظيم في تكوين ثقافة المجتمع، وهي بحسب طبيعتها أداة طيعة لتحقيق الأغراض المنتظرة منها، فهي سلاح ذو حدين، تستخدم في الخير، كما تستخدم في الشر حسبما يوجهها من يسيطر عليها، ولهذا فمن المتصور وجود علاقة بينها وبين الظاهرة الإجرامية ويظهر أثر الصحف على الإجرام من خلال المساحات المخصصة فيها لأخبار الجريمة، ويتوقف مدى هذا الأثر على قدر هذه المساحة، وعلى الكيفية التي تعرض بها، والغرض من هذا العرض، ونوعية القراء الذين يهتمون بأخبار الجريمة. وقد دلت الإحصاءات الأمريكية على أن ارتفاع الإجرام بنسبة (33%) مقابل زيادة المساحة المخصصة لنشر أخبار الجريمة بنسبة (2000٪)، وان هذه المساحة كانت عام 1881 لا تزيد عن نصف عامود، ارتفعت إلى ستة أعمدة عام 1893 ووصلت عام 1929 إلى ما يبلغ (14٪) من مساحة الصحيفة (8) وتنشر أخبار الجريمة في غالبية الصحف بعناوين مثيرة، ووصف تفصيلي لا ينجو من المبالغة، وهدف الصحف من هذا الأسلوب في نشر أخبار الجريمة تجاري، حتى تضمن أكبر نسبة توزيع ممكنة، كما لوحظ ان اغلب قراء باب الجريمة من الصغار والشبان[1].

المطلب الرابع: انعكاسات ظاهرة الإجرام في الأحياء الجديدة علي المدينة

لا شك في أن السلوك الإجرامي بوجه عام عوامل وظروف تغذية وانعكاسات خصوصا في الأحياء السكنية الجدية، فمنها ما يكون بيولوجيا تحاول جاهدة إثبات علاقة عضوية بين السلوك الإجرامي من جهة، والتشوهات الجسمية والخلقية الفطرية من جهة أخرى، ومنها ما يرد إلى عوامل سيكولوجية مرتبطة بأمراض واختلالات تعتري التركيبة النفسية للفرد، وسواهما يميل إلى ردها إلى عوامل مجتمعية Societal بيئية، وهي التي سيتم التركيز عليها –تماشيا مع أهداف هذه المداخلة– في هذه الورقة، خاصة وأن الإجرام في الجزائر وحسب

[1] محمد إبراهيم الحيدري، العوامل الثقافية للعمل الإجرامي، مقال عبر الأنترنت ، 2019/10/26، على الساعة: 11:42، www.badaoui.com

الدراسات والأبحاث التي أجريت في هذا المجال مرتبط بشكل كبير ببعض الظروف المجتمعية الصعبة التي أضحت تعيشها شريحة كبيرة من أفراد المجتمع، حري بنا تسليط الضوء على بعضها فيما يلي[1]:

1/-التهميش والفقر:

إن المتأمل للتركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري، يلحظ أن هناك شريحة لا بأس بها من الأفراد تعيش في ظل وضعية اجتماعية متأزمة تصنف وفق المعايير الدولية تحت خط الفقر. وغالبا ما تستقر هذه الفئة في الأحياء الشعبية العتيقة أو في القرى الفقيرة والتجمعات السكانية الفوضوية المتاخمة للمدن الكبرى.

وقد لا نكشف سرا أو نقدم إضافة إذا قلنا أن طبيعة الظروف المجتمعية الصعبة التي تعيشها أغلب الأسر الفقيرة في الجزائر، كعدم القدرة على صرف تكاليف التعليم والصحة وضيق السكن وعدم استجابته لمتطلبات الحياة الكريمة، وسوء التغذية وانخفاض الدخل وانتشار البطالة على نطاق واسع بين الشباب قد ولد مناخا اجتماعيا ملائما لظهور ما يعرف بالجماعات الهامشية أو المهمشة.

وفي هذا الصدد يقدم الباحث الاجتماعي إسماعيل قيرة وصفا دقيقا للجماعة الهامشية حيث يقول : "... وعلى أية حال، تشكل الفئات الهامشية عالما واسعا، يمتد عبر الشرائح المختلفة المرابضة في قاع المدينة، وتنتشر في أماكن متعددة عالم له علاقاته ولغته ونمطه المعرفي والقيمي، وأفراده خليط عجيب من العناصر الرثة المعدمة كليا والمحرومين والفقراء وممتهني الأنشطة غير الرسمية والمستخدمين ذوي الأجور المنخفضة، العاطلين عن العمل المتسولين، ساكني الأحياء المتخلفة، الأحداث المتشردين، وكل من يلتقط رزقهم من قلب علاقات الشارع القذرة...

[1] علي محمد جعفر، الأحداث المنحرفون. دراسة مقارنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان 1984، ص 09

2/- ضعف أداء مؤسسات الضبط الاجتماعي:

يعرف الضبط الاجتماعي على أنه مجموعة من المعايير والعقوبات السلوكية التي تعمل على دفع الفرد نحو التماثل المعياري، إذا فهو على هذا النحو وسيلة من وسائل الضغط لحمل الفرد على اعتناق التقاليد والقيم السائدة في مجتمعه، وقد تناول المفكر العربي ابن خلدون مسألة الضبط الاجتماعي وشدد على أهميته في تنظيم العائلات الاجتماعية ودفع عدوان الأفراد عن بعضهم البعض، وضمان حياة اجتماعية آمنة ومستقرة، وفي هذا الصدد يقول "إن الآدميين بالطبيعة الإنسانية يحتاجون في كل اجتماع إلى وازع حاكم يزع بعضهم عن بعض" ويضيف "إن هذا الاجتماع إذا حصل للبشر كما قررنا وتم عمران العالم بهم فلا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم، وليست السلاح التي جعلت دافعه لعدوان الحيوانات كافية عن دفع العدوان عنهم، لأنها موجودة لجميعهم فلا بد من شيء آخر يدفع عدوان بعضهم على بعض ولا يكون من غيرهم لقصور جميع الحيوانات عن مداركهم وإلهاماتهم. فيكون ذلك الوازع واحد منهم يكون له عليهم الغلبة والسلطان واليد القاهرة حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان"[1]

ولا شك أن قراءة معرفية تحليلية لأفكار ابن خلدون حول مسألة الضبط الاجتماعي تقودنا إلى حقيقة يقينية بأن أي خلل أو قصور يعتري آليات الضبط الاجتماعي في أي مجتمع ستكون له آثار كارثية على أمن وسلامة أفراد المجتمع، وهذا ما نعيشه فعلا في المجتمع الجزائري حيث لا يستطيع أحد منا أن ينكر أن الجرائم أضحت ترتكب في وضح النهار وأمام مرأى ومسمع كافة أفراد المجتمع، فهذه جماعة من المجرمين تحمل أسلحة بيضاء للاعتداء على المارة والأخرى تخطط وتستعد للاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة وجماعة تستهلك المخدرات علنا و ما ينجر عن ذلك من اقتراف جرائم هتك العرض والسرقة وحتى القتل وكأنه لا يوجد رادع يردعهم عن مثل هذه التصرفات.

[1] دوني سزابو وآخرون، المراهقون والمجتمع. ترجمة الطاهر عبسي والأزهر بوغنبوز. د. م. ج. بن عكنون، الجزائر، 1994، ص 90.

إن التفسير الوحيد لهذه الظاهرة هو أن آليات الضبط الاجتماعي في الجزائر ومؤسساته قد أضحت عاجزة نوعا ما على إيجاد إستراتيجية كفيلة بتفويض السلوك الإجرامي في الجزائر ومحاصرته وقطع الطريق أمام كل الظروف والعوامل المساعدة على تناميه وانتشاره على نطاق واسع. ووضعنا كهذا ولد انطباعا عامة لدى فئة المجرمين على أن مؤسسات الضبط الاجتماعي غير قادرة على مواجهتهم ولجم سلوكاتهم العدوانية وهذا ما يشجعهم على اقتراف المزيد من الجرائم وانضمام المزيد من الأفراد على عصبهم وتبني ثقافاتهم الإجرامية، لذلك لا نستغرب عندما يجاهر المجرمين بجرائمهم ويفتخرون بها بلا خوف ولا حياء[1].

المبحث الخامس: آليات مواجهة الظاهرة الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة

كلما تم التوصل إلى الظاهرة الإجرامية، في بداية ظهورها على السطح، أدى ذلك بصورة كبيرة إلى سهولة السيطرة والقضاء عليها، وبالتالي تشخيصها وتوفير آليان وطرق لمواجهتها والقضاء عليها والحد منها وهو ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: دور المجتمع المدني في الوقاية من الظاهرة الإجرامية في الأحياء الجديدة

الأسرة هي الخلية الأولى في المجتمع، ولها الدور الأساسي في التنشئة الاجتماعية للفرد، ونموه ومدى تكييفه مع المجتمع واتجاهه نحو قبول مختلف القيود التي يفرضها المجتمع، والوسيلة التي يستخدمها الوالدان في معاملة الصغير وعلاقتهما معه، والظروف المختلفة المحيطة بالأسرة، كل ذلك وما إليه يكون له تأثير لا يجوز إغفاله في سلوك الفرد، فالأسرة بما تقدمه لأطفالها من استقرار نفسي وعاطفي ومادي، تشيع في نفوسهم الأمن والطمأنينة ما تجعل عملية غرس القيم الأخلاقية والاجتماعية واحترام القانون أكثر تقبلا وامتثالا، مما يساعدهم على مواجهة المواقف والصعاب التي تعترض حياتهم، ولما كان للأطفال أكثر تقبلا للإرشاد فهم كالعود اللين الذي يمكن توجيهه، فيجب على الأسرة أن تقوم بتوجيه وإرشاد أطفالها حتى لا يقعوا في وهاد الجريمة، فمن جهة تنشئتهم لإبعادهم عن القيام

[1] دوني سزابو وآخرون، مرجع سابق، ص91.

بالجريمة ومن بينها جريمة اختطاف الأطفال[1]، ومن جهة أخرى توعيتهم وحمايتهم من الوقوع ضحايا فيه، ومنه فهنالك العديد من الوسائل التي يمكن للأسرة كأساس للمجتمع المدني لمواجهة الظاهرة الإجرامية خاصة في الأحياء الجديدة مما يجب عليها تعليمها لأطفالها وغرسها فيهم، للوقاية من جريمة اختطاف الأطفال ومكافحتها، منها ما هو ذاتي يعود لشخص الفرد ذاته، فالوقاية الذاتية والبدء بالذات تعد من أهم الأمور التي يجب أن تؤخذ بالحسبان للوقاية العامة من الجريمة ويتمثل ذلك في عدة أمور:

1/- تقوية الإيمان وإتباع أوامر الله واجتناب نواهيه، حيث إن تقوية الإيمان لدى الفرد يساعد على الاستقامة وحسن الخلق، وتحصين النفس ضد الأهواء وذلك بسد الذرائع والوسائل المؤدية للجريمة والتي ترتبط مباشرة بالغرائز الأساسية للإنسان، وإتباع الطرق المشروعة لإشباعها،

2/- الابتعاد عن قرناء السوء لما لهم من تأثير مباشر على الفرد في تزيين الانحراف السلوك وتحسينه،

3/- التعاون مع أجهزة الأمن من خلال البلاغ عن كل ما يخل بالأمن، فذلك يعد خطوة إيجابية لمحاصرة الجريمة، ووسيلة ناجعة لمحاربة الجريمة، من خلال الصدق في القول سواء في الإدلاء بالمعلومات أو البلاغات يعد مطلبا اجتماعيا يجب السعي إليه، وكذا تقديم الشهادة عند الحاجة إليها لتوضيح أمر ما أو استجلاء موقف معين، ويساعد إدلاء المواطنين على تحقيق العدالة، وتحديد الجاني ومساعدة المجني عليه، ضرورة التقيد بالأنظمة وترسيخ احترام القوانين[2].

بالإضافة إلى الجمعيات و المؤسسات الاجتماعية من الهيئات التي تلعب دورا بارزا في مكافحة الجريمة في الأحياء الجديدة ، ويرجع ذلك لقدرتها على غرس قيم احترام حقوق

[1] أحمد، البراك، "جرائم الخطف بين النظرية و التطبيق: دراسة تحليلية و تأصيلية بوابة فلسطين القانونية". دس. دط. ص 125.

[2] أحمد عبد اللطيف الفقي، "وقاية الإنسان من الوقوع ضحية للجريمة". 2003. دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر:ط1 ص203.

الإنسان، وما تشكله من ضوابط للتقيد بتعاليم القانون، ولها خصائص هامة هي أن أعضاؤها من صفوة المتخصصين وقيادات المجتمع المحلي، ولها من القدرة على التأثير في الجماهير، وتقدم أعمالا للمكافحة من جريمة اختطاف الأطفال بتكلفة منخفضة واقتصادية بكل المقاييس، والغرض من إنشاء بعض المؤسسات الاجتماعية هو حماية الطفولة من كل الاعتداءات الماسة بسلامتهم وحرياتهم، ويعملون باستمتاع ويقدمون بلا حدود، ويعد الدور الذي تقوم به المؤسسات الاجتماعية في ترسيخ وتنمية الوعي الأمني لدى المواطنين بالآثار السلبية المترتبة على الجريمة محل الدراسة، وتحفيزهم على المشاركة في مكافحة الجريمة بكل السبل ومواجهة كل التحديات الطارئة فيها، وذلك في إطار من الموضوعية ما يؤدي لتهيئة رأي عام مستنير قادر على تنمية حس المواجهة والمكافحة من الجرائم، والقيام بمساندة معظم الإجراءات والممارسات الهادفة لحماية الأطفال والحد من الاعتداء عليهم خاصة في اختطافهم وسلبهم حريتهم، ويتحقق خاصة من خلال العديد من المؤسسات اخترنا لعرضه المؤسسات ذات الطابع الديني، وذات الطابع الثقافي لثقلها ودورها الفعال[1].

المطلب الثاني: دور التشريعات القانونية لمواجهة الظاهرة الإجرامية في الأحياء الجديدة

إنَّ الجريمة، أيًّا كان شكلها، تقوض سيادة القانون. وينطوي مَنْعُها على اتخاذ تدابير تهدف إلى الحد من مخاطر الجرائم وما يحتمل أن يكون لها من آثار ضارة بالأفراد والمجتمع، بما فيها الخوف من الإجرام، وذلك عن طريق التدخل للتأثير على أسبابه المتعددة.

ويعالج نظام العدالة الجنائية ما يترتب على السلوك الإجرامي من تبعات في المجتمع، وهو يهدف إلى حماية حق الأشخاص في الأمان والتمتع بحقوق الإنسان. وهو يشير، على وجه التحديد، إلى ما تقوم به أجهزة الشرطة والنيابة العامة والقضاء من تدابير عملية بشأن المسائل الجنائية، وكذلك توفير سبل الحصول على المساعدة القانونية، وإصلاح السجون وتوفير بدائل للسَّجْن، والعدالة التصالحية، وحماية الضحايا وتعويضهم. كما يشمل أيضاً

[1] أحمد عبد اللطيف الفقي ، نفس المرجع ، ص 204.

مسائل تمس قطاعات متعددة، مثل الاعتبارات الإنسانية وحقوق الإنسان وإيلاء مراعاة خاصة للضحايا والأطفال في نظام العدالة الجنائية[1].

1/–العدالةُ قيمةٌ أساسية من قيم البشرية، ولها وجود في جميع الثقافات والحضارات والنظم القانونية، وهي تمثل ركناً أساسيًّا من أركان التنمية وحقوق الإنسان.

2/–تدعيمُ سيادة القانون يرتكز على منع الجريمة وتعزيز نظم عدالة جنائية تتسم بالإنصاف والإنسانية والخضوع للمساءلة.

3/–منعُ الجريمة ينقذ الأرواح ويوفر النقود، والاستثمار في منع الجريمة أفضل من الاستثمار في العقاب.

4/–تدابيرُ منع الجريمة يجب أن تأخذ في الاعتبار مواطن الضعف الاجتماعي التي تؤثر في الإجرام، مثل انعدام المساواة والفقر ونقص الفرص وعدم مراعاة حقوق الإنسان.

5/–للأطفال حقٌّ في أن تُسمَع أصواتُهم، بما في ذلك عندما يكونون على احتكاك بنظام العدالة.

6/–أيُّ عنف ضد الأطفال ليس مقبولاً، فكل أشكال العنف يمكن تفاديها.

7/–العنفُ ضد المرأة هو واحد من أوسع انتهاكات حقوق الإنسان انتشاراً وأشدِّها تدميراً، ويجب على كل شخص أن يعمل على منعه.

8/–تيسُّر الوصول إلى العدالة والمساعدة القانونية هو أساس التمتع بحقوق إنسانية مثل الحق في محاكمة عادلة والحق في الحماية من التعديات، مثل التعذيب والاحتجاز التعسفي والمطوَّل والإدانة الجائرة.

9/–لجميع ضحايا الجريمة الحق في الوصول إلى خدمات عدالة متمحورة حول الضحايا، حيث تُسمَع أصواتُهم ويحصلون على المساعدة والدعم والحماية[2].

[1] أحسن طالب، الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية. دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ط1، 2002، ص32.
[2] المرجع نفسه ، ص33.

مما سبق هناك الكثير من الدول التي لم تطور تشريعاتها وأجهزة العدالة فيها لكي تتمكن من مجاراة التقدم في الجرائم الإلكترونية وأساليبها وهذا لا يتوقف عند التشريعات وإنما يشمل الشرطة والتحقيق والقضاء وكيفية التعامل مع الأدلة الرقمية على المستوى الوطني كما هو الحالي على المستوى الدولي فمما يشعل الجريمة الإلكترونية غياب التشريعات الجزائية والجنائية وضعف الممارسات العدلية والشرطية والقضائية في المحاكمة والتحقيق في الجرائم الإلكترونية وغالباً ما تجد في دول كثيرة تواضع التقنيات المتوافرة وكذلك الخبراء القادرون على متابعة ورصد وملاحقة الجريمة الإلكترونية داخل المجتمع والعابرة منها للحدود الوطنية. تمثل هذه الحلول التشريعية في تدابير وقائية تتخدها الدولة و قوانين تسنها من أجل مكافحة هذه الجريمة وحماية المجتمع و لكن لصعوبة التعامل مع هذه الجرائم الجديدة في الوقت الراهن يتطلب الأمر بداية اللجوء إلى حلول قصيرة المدى ثم حلول طويلة المدى وهو إعادة النظر في معظم التشريعات لأن معظم الانترنيت أصبح ظاهرة تمس جميع مجالات الحياة. صعوبة إثباتها تتميز الجريمة الإلكترونية عن الجرائم التقليدية بأنها صعبة الإثبات وهذا راجع إلى افتقاد وجود الآثار التقليدية للجريمة وغياب الدليل (بصمات، تخريب، شواهد مادية) وسهولة محو الدليل أو تدميره في زمن متناه القصر، يضاف إلى ذلك نقص خبرة الشرطة والنظام العدلي وعدم كفاية القوانين القائمة. يرتكز الاستخدام غير المشروع لنظام الحاسوب بصورة رئيسة على الخدمات التي يؤديها هذا النظام، وهي التي تتعلق بمعالجة وتخزين وإرسال البيانات أو المعطيات، ولاسيما تلك التي تتم عن طريق المكونات المادية للحاسوب أو عن طريق استخدام برامج الحاسوب والبيانات المخزنة داخله. وقد قامت معظم التشريعات بتجريم الاحتيال المعلوماتي بنصوص خاصة، ومن هذه التشريعات على سبيل المثال، القسم 1030 من القانون الفيدرالي للولايات المتحدة الأمريكية، والمادة 263 من قانون العقوبات الألماني[1]، كما أصدر المشرع البريطاني قانون الاحتيال لعام 2006 الذي

[1] أشرف توفيق شرف الدين ـ مبادئ القانون الجنائي الدولي ـ دار النهضة العربية ـ القاهرة ط2 ـ 1999 ـص37 ـ 38

يجرم مختلف أشكال الاحتيال المعلوماتي، أما المشرع الفرنسي فلم يورد نصاً قانونياً خاصاً بالاحتيال المعلوماتي، بل اكتفى بتجريم الاحتيال بنص عام في المادة 313-1 من قانون العقوبات، وقد طبّق القضاء الفرنسي هذه المادة على الحالات التي يقوم بها الجاني بالتلاعب بالبيانات داخل نظام الحاسوب من أجل إجراء تحويل إلكتروني غير مشروع للأموال. مسألة وضع تعريف للجريمة المعلوماتية كانت محلاً لاجتهادات الفقهاء ، لذا ذهب الفقهاء في تعريف الجريمة المعلوماتية مذاهب شتى ووضعوا تعريفات مختلفة ، وبالتالي فلا نجد تعريفاً محدداً للجريمة المعلوماتية نتيجة للاجتهادات الفقهية المتشعبة في هذا المجال.

المطلب الثالث: دور الأجهزة الأمنية في مواجهة الظاهرة الإجرامية في الأحياء الجديدة

يقوم النشاط الإجرامي المنظم في الأحياء السكنية الجديدة على خرق الحدود القانونية والإستراتيجيات الأمنية الوطنية من خلال إستخدام أساليب إحتيالية في مجال تهريب المخدرات أو السرقة أو غيرها فالمنظمات الإجرامية تبحث دائما عن الفرص لرفع نسبة نشاطها وتحقيق ثروات هائلة والسيطرة على الأسواق الدولية والوطنية، ونظرا لتعقد نشاطها وتشعبه ومحاولاتها دائما إخفاء النشاط الحقيقي والتظاهر بالشرعية في كل المجالات فإنه يصعب الكشف عن مرتكبيها وتفكيك الشبكات الإجرامية إذ من أجل الوصول إلى الحد من المشاريع الاقتصادية الإجرامية كان يجب على الدول إتخاذ سياسة أمنية صارمة وسن قوانين ردعية بغرض التحكم في النشاط الإجرامي المنظم، وتعمل الأجهزة الأمنية في مكافحة الجرائم في الأحياء الجديدة على:

1/- تنمية إطار التعاون الأمني الثنائي والمتعدد الأطراف : تدعو الإتفاقية الدول الأطراف لتنمية إطار التعاون الثنائي بواسطة إبرام الإتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف لتدعيم وترقية إطار التحقيق والبحث والتحري الجنائي المشترك وفي مجال نقل الأشخاص المحكوم عليهم[1]

[1] أنظر أحكام المادة 19 من إتفاقية باليرمو لسنة 2000 الخاصة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود.

بالإضافة إلى حث الدول على إنشاء أجهزة تحقيق مشتركة في ظل إحترام سيادة كل دولة طرف يتم فيها التحقيق المادة 19 من إتفاقية باليرمو وفي نفس السياق يتوجب على الدول الأطراف تنفيذا لأحكام هذه الإتفاقية فتح قنوات الإتصال بين السلطات المختصة والهيئات بهدف تحصيل المعلومات الضرورية للكشف عن التنظيمات الإجرامية وقمع الجرائم المنصوص عليها في هذه الإتفاقية وتجسيد سياسة التعاون مع الدول الأطراف في مجال التحري عن الأشخاص المشتبه فيهم كما يجب على الدول الأطراف ضمن حدود إمكانياتها وطبقا لتشريعها الداخلي إتخاذ ما يلزم من تدابير لإتاحة الإستخدام المناسب لإجراء التسليم المراقب .

وما تراه مناسب للجوء إلى الأساليب الخاصة في التحري كالمراقبة الإلكترونية أو غيرها من أشكال المراقبة والعمليات المتبعة من قبل سلطاتها المختصة داخل إقليمها[1]

2/- دور المنظمة الدولية للشرطة الجنائية في مكافحة جريمة المخدرات

تعتبر المنظمة الدولية للشرطة الجنائية من المنظمات العالمية المتخصصة في مكافحة جريمة المخدرات بمختلف أشكالها إذ بذلك تحاول تتبع مختلف الأطوار التي تمر بها هذه الأخيرة حتى يتسنى لها وضع الأمن والركائز الصحيحة لمحاربتها كما عملت منذ نشأتها على تكريس مبدأ التعاون الشرطي بين مختلف دول العالم كما يوجد لها بكل دولة عضو مكتب مركزي لتبادل الخبرات والتجارب ومدها بجميع المعلومات في موضوع الجريمة ومقترفيها، يقع المكتب المركزي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية في الجزائر بمقر مديرية الشرطة القضائية وهو تابع لها وتشكل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية أكبر منظمة دولية في المجال الشرطي تضم 186 عضو تقوم بتسهيل عملية التعاون الشرطي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة خاصة جريمة الإتجار بالمخدرات والجرائم العابرة للأوطان ويتحسس دورها.

[1] يرجع البعض تأسيس المنظمة الدولية للشرطة الجنائية إلى سنة 1914 بمناسبة إنعقاد مؤتمر موناكو ألبرت الأول الذي ضم 14 دولة إشتملت من عناصر الشرطة والقضاء والقانون.

3/- تكريس وترقية مجال التعاون الشرطي في مبادئ إحترام حقوق الإنسان:

عملت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية منذ نشأتها على تجسيد مبدأ التعاون الشرطي بين الدول الأعضاء وفي مجال مكافحة الجرائم العابرة للحدود، كما تسعى إلى تسهيل التعاون الأمني في مجال الوقاية ومكافحة هذه الجريمة بين مختلف أعضائها وتمدها بالمساعدات اللازمة لتنمية هذا المجال خاصة في الميدان الشرطي حيث تبذل الجهد الكبير لأن تكون أو منظمة شرطية في العالم تقوم بتقديم أنجح الطرق للوقاية الأمنية الدولية وذلك مع إحترام الكامل للمبادئ وأحكام الإعلانات الدولية والدساتير الوطنية المتضمنة حقوق الإنسان كون ملاحقة المجرمين الدوليين فيها خنق للحريات الشخصية كالقبض وتتبع حركة الأشخاص المشتبه فيهم وغيرها من الإجراءات، ويتضح مسايرة ميثاق الأنتربول للأحكام الدولية لحقوق الإنسان من خلال نص المادة 15 من النظام المتعلق بالتعاون الشرطي والمراقبة لأوتاد هذه المنظمة حيث تم تأسيس " لجنة مراقبة الأوتاد " مختصة في مراقبة تطابق عمل المنظمة لمبادئ حقوق الإنسان[1].

المطلب الرابع: دور التنمية المستدامة في مواجهة الظاهرة الإجرامية في الأحياء الجديدة

تعمل التنمية المستدامة كعنصر فعال على مكافحة الظاهرة الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة من خلال[2]:

1/-القضاء على الفقر المدقع للناس في الحي السكني الجديد، وهو يُقاس حاليا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم وبالتالي القضاء على الإجرام.

2/-استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على صعيد الحي الجديد ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء.

[1] مختار الشبيلي، التعاون الدولي لمواجهة الجريمة المنظمة، منشورات جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ط2014، ص207.

[2] www.almaaifaa.com / 12-02-2006 /12 :34.

3/–وضع أطر سياساتية سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، استنادًا إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر والعوامل الإجرامية.

4/–ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم وعدم الهروب منه والتوجه للجريمة.

5/–إن المساواة بين الجنسين تشكل ليس فحسب حقا أساسيا من حقوق الإنسان، ولكن أيضا أساسا من الأسس الضرورية اللازمة لإحلال السلام والرخاء والاستدامة في الأحياء الجديدة.، ومن شأن توفير فرص متساوية للنساء والفتيات للحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق والتمثيل في عمليات صنع القرار السياسي والاقتصادي أن يؤجج الاقتصاديات المستدامة وأن يفيد المجتمعات والإنسانية عموما، وكان سجل 143 بلدا يضمن المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها اعتبارا من عام 2014، غير أن 52 دولة أخرى لم تتخذ هذه الخطوة، وفي العديد من الدول، لا يزال التمييز بين الجنسين منسجمًا في نسيج النظم القانونية والمعايير الاجتماعية .وعلى الرغم من أن الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة هو هدف قائم بذاته، فإن أهداف التنمية المستدامة الأخرى لا يمكن تحقيقها إلا إذا كانت احتياجات المرأة تحظى بنفس اهتمام احتياجات الرجل. وتشمل القضايا التي تخص المرأة الاتجار بالجنس، والاستغلال الجنسي، والممارسات التقليدية ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، مثل الزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.[1]

المطلب الخامس: تقييم تجربة الجزائر في مجال الأحياء السكنية الجديدة

يعتبر قطاع السكن من الأولويات الكبرى في السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدول والحكومات، يمثل قضية إستراتيجية وبعدًا هاما من أبعاد التنمية المجتمعية الشاملة، فهو يتجاوز بكثير الأبعاد الإدارية والتقنية ويقع في صميم إستراتيجيات التقدم الاجتماعي والتراكم المادي من الناحية السيكولوجية، ويحتاج قطاع السكن في الجزائر إلى معاملة خاصة من

[1] مختار الشبيلي، المرجع السابق، ص 208.

خلال التدخل المادي والمعنوي لكافة المتعاملين الاقتصاديين والشركاء الاجتماعيين من أجل محاصرة الأزمة السكنية، وبعث إستراتيجية تنموية ذات طابع اقتصادي واجتماعي، ونبذ التوجهات التي تتسم بالظرفية والقطاعية وإحلالها بسياسة مبنية على الواقعية والعلمية، فكل هذه الأمور وغيرها هي بمثابة شروط إستراتيجية لتحقيق جودة الحياة وضمان الكرامة الإنسانية، وانطلاقا من الأهمية المتعاظمة لقطاع السكن في المجتمع نحاول أن نتطرق إلى أهمية السكن فيما يلي[1]:

1/- أحد العوامل الرئيسية في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وكذا السياسي(مطلب للسلم والأمن الاجتماعيين)؛

2/- إن توافر السكن يأتي في درجة متقدمة من أولويات التنمية في المجتمعات المتقدمة والنامية

3/-على حد السواء، وذلك على اعتبار أن توافر السكن يعد عام لا مهما للاستقرار الاجتماعي والتقدم الاقتصادي، والذي ينعكس بدوره على تقدم ورفاهية الأفراد والدول.

4/-الاهتمام بقطاع السكن يؤدي في الغالب إلى زيادة ديناميكية الدور الاقتصادي لشركات البناء وأشكال المقاولات؛

5/- توفير مناصب عمل والقضاء على البطالة، ودفع عجلة النمو الاقتصادي والتخفيض من حجم التضخم؛

6/- توفير السيولة المالية للمقاولات الصغيرة والكبيرة المختصة في البناء من خلال زيادة ثقافة الادخار لدى المواطن جراء تخصيص الأفراد لجزء من راتبهم الشهري للحصول على سكن في المستقبل؛

7/- التقليص من نسبة العجز الاقتصادي وتوفير السيولة للاقتصاد الوطني وتمويل المشاريع الاستثمارية ؛

[1] Mustapha boutefnouchet **:** Société et Modernité, les principes du changement social, OPU, Alger, 2004,p280.

8/- الحفاظ على الهوية الاجتماعية والاستقرار الأسري والنسيج الاجتماعي.

شكل هذا القطاع تحديا كبيرا أمام النمو الاقتصادي والاجتماعي والاستقرار السياسي، كما تزايدت الهوة والفجوة بين النمو الديمغرافي والإسكان أو بين العرض والطلب، وفي ظل تفاقم الوضع وتدهور الأوضاع الإنسانية تظهر جملة من النتائج العكسية والوخيمة لأزمة السكن يمكن أن نوردها فيما يلي:[1]

9/- التأثير السلبي على القطاعات الأخرى على اعتبار أن السكن هو محرك التنمية الاقتصادية الشاملة، فالكثير من الدراسات الاقتصادية التي قامت بها معظم الهيئات المالية الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي من خلال مناقشته لموضوع انجاز السكنات في إطار الاقتصاد الكلي أدركت العلاقة الموجودة بين هذا القطاع الحساس في تركيبة لاقتصاد الوطني من جهة، والقطاعات الأخرى من جهة أخرى.

10/- ظاهرة الاكتظاظ وسوء التوزيع يؤثر مباشرة على الأداء الفردي والجماعي لوجود صلة قوية بين إنتاجية العامل ومكان تواجده ؛

11/-ارتفاع أسعار العقار بشكل كبير وغير مسبوق وعدم تناسبها مع الدخل الفردي

12/-الارتفاع اللامعقول لأسعار السكنات وإيجار السكنات بشكل رهيب يفوق الدخل الشهري للمواطن الجزائري ؛

13/-تهدم الخصوصية الأسرية وتفكيك النسيج الاجتماعي وإفلاس مؤسسة التنشئة الاجتماعية ومصادر الضبط الاجتماعي، وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن عدم توفر السكن المستقل واللائق يؤدي إلى حالات الطلاق[2].

[1] Zitoun Madani Safare : « Le logement en Algérie : Programmes, enjeux et tension » Confluences Méditerranée ,2012 /2 N 81, p 144 ; [en ligne] ; http;www;cairn,info/revue-confluences-meditérranee-2012-2- page-133 htm, consulté le 16/10/2016 à11;15

[2] حمد منير سليمان : الإسكان والتنمية المستديمة في الدول النامية ،دار الراتب الجامعة ، 1996 ، ص 28.

خلاصة الفصل:

من خلال المباحث التي تطرقنا إليها والتي تمثلت فيما يلي: مفهوم الظاهرة الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة وأسبابها وأنماطها وآثارها وآليات مواجهة الظاهرة الإجرامية في الأحياء الجديدة نستنتج أن الظاهرة الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة لها أسباب كثيرة ومتعددة لا نستطيع فهم تفاصيلها إلا بالغوص والتعمق أكثر في دراسة الأحياء السكنية الجديدة. وخاصة أن الظاهرة الإجرامية تتميز بالتعقد ونجدها في جميع نواحي الحياة الاجتماعية و السياسية و الأخلاقية ... وان الظاهرة الإجرامية سبب انتشارها في الحي السكني الجديد هو عدم توفير المرافق العمومية والترفيهية.

الفصل الرابع

الإطار الميداني للدراسة

تمهيد:

بعدما تم تغطية الجانب النظري لهذه الدراسة كان لابد من النزول إلى الميدان لتأكيد أو نفي صحة ما قد جاءت به، وسنحاول في هذا الفصل أن نوضح أهم الإجراءات الميدانية التي تابعناها في الدراسة ومن أجل الحصول على نتائج موضوعية قابلة للتجريب مرة أخرى وبالتالي الحصول على نفس النتائج الأولى حيث قمنا بتوزيع 120 إستمارة على سكان الحي السكني الجديد الدكان بتبسة مكونة من أربعة محاور، قد تم استرجاع كل الإستمارات وبعد ترتيبها وتصنيفها، قمنا بتفريغها في الجداول والتعليق عليها وتحليلها للحصول علي نتائج الدراسة.

أولا: عرض و تحليل بيانات الفرضيات:

1-عرض وتحليل بيانات الفرضية الفرعية الأولى

- الجدول رقم (04): يوضح الوضعية السكنية للمبحوثين في حي الدكان الجديد

الخصائص السكنية						التكرار	المجموع	النسبة المئوية		المجموع
مدة الإقامة					شهرين	23	120	%19.16		%100
					ثلاثة	24		%20		
					ست أشهر	34		%28.34		
					تسع أشهر	39		%32.5		
السكن سابقا					بناء فوضوي	21	120	%17.5		%100
					حي شعبي	44		%36.66		
					عمارة	55		%45.84		
					سكن ريفي	00		%00		
نوع الانتقال					اختياري	104	120	%86.66		%100
					إجباري	16		%13.34		
التكيف في الحي				نعم		48	48	%40		%100
	لا	سبب عدم التكيف	كثرة المشاكل والجرائم			70	72	%97.23	%60	
			ضيق المسكن			02		%2.77		

المرجع: من إعداد الباحثتين

يمثل هذا الجدول المعطيات الإحصائية المتعلقة بالحالة السكنية لسكان حي الدكان بولاية تبسة حيث جمع هذا الجدول جملة من المعطيات حول مدة الإقامة بالحي حيث أن أغلبية مفردات العينة (39 مفردة) بنسبة 32.5% مدة إقامتهم بالحي منذ (09 أشهر) وهي مدة أول تدشين للسكنات بهذا الحي الجديد تليه، مدة إقامة (06 أشهر) بعدد (34 مفردة) من مفردات العينة بنسبة 28.34%، و(24 مفردة) لم تتجاوز الثلاث أشهر منذ إقامتها بهذا

الحي بنسبة 20% تليها بنسب متقاربة جدا إقامة شهرين (23 مفردة) بنسبة 19.16%، وقد تباينت هذه النسب لعدة أسباب أهمها أن أغلبية السكان استفادوا من السكن بصيغة السكن الاجتماعي، كما أن هناك فئة قليلة اشترت سكناتها من المستفيدين، وأخرى مقيمة بصفة الكراء المؤقت.

كما يمثل لنا الجدول أيضا خاصية سكنية هامة جدا وهي المكان السابق الذي انحدر منه السكان فوجدنا أن أغلبية مفردات العينة بعدد (55 مفردة) أي بنسبة 45.84% كانوا يسكنون في حي سكني عمراني أي بعمارة في وضعية كراء وبالتالي فطريقة السكن الجديدة هم معتادون عليها، تقابلها فئة ثانية بـ (44 مفردة) بنسبة 36.66% كانوا يقطنون بحي شعبي، أما الفئة الأخرى التي كانت تقيم في بناءات فوضوية تمثل (21 مفردة) بنسبة 17.5%، في حين انعدم المقبلون من السكنات الريفية بنسبة 00%.

أما فيما يخص المعطيات الإحصائية المتعلقة بالإندماج والتأقلم في الحي السكني الجديد من عدمه، حيث يتبين من خلال الجدول أعلاه أن (48 مفردة) من سكان الحي يشعرون بالتأقلم في الحي، لكن أغلبية أفراد العينة والمتمثل عددهم بـ (72 مفردة) بنسبة 60% لا يشعرون بالتأقلم والإندماج في هذا الحي لعدة أسباب، فالسبب الرئيسي حسب رأيهم يتمثل في كثرة المشاكل والجرائم التي يعاني منها الحي (70 مفردة) من أصل (72 مفردة) بنسبة 97.23%، أما الفئة القليلة من مفردات العينة والمقدرة (2 مفردتين) بنسبة 2.77%، فترجع عدم شعورها بالتأقلم إلى سبب ضيق المسكن الجديد بهذا الحي ولا يشعرون بالراحة فيه.

أما طريقة الانتقال إلى السكن بهذا الحي منتقلين فأغلبية المبحوثين أكدوا أنهم انتقلوا بطريقة اختيارية بعدد(104 مفردة) بنسبة 86.66% في حين أكدت الأقلية والمتمثلة في (16 مفردة) بنسبة 13.34% أنهم انتقلوا بطريقة إجبارية بسبب أنهم لا يمتلكون خيارا آخر رغم بعد المسافة واختلاف طبيعة البيئة السكنية الجديدة إلا أنهم مرغمون على تقبل الوضع الراهن.

- الجدول رقم (05): يوضح حالات التعرض المبحوثين للسرقة في الحي الجديد

حالات السرقة				التكرار	المجموع	النسبة المئوية		المجموع
التعرض للسرقة	لا			54	54	%45		%100
	نعم	نوع السرقة	نقود ومجوهرات	36	66	%54.55	%55	
			أجهزة إلكترونية	10		%15.15		
			أشياء أخرى	20		%30.30		
عمليات التبليغ أو العكس	لا			03	03	%2.56		%100
	نعم	القبض على المجرمين	نعم	19	117	%16.23	%97.5	
			لا	98		%83.76		
إعانة السكان لضحايا الجرائم	نعم			87	120	%72.5		%100
	لا			33		%27.5		

المرجع: من إعداد الباحثتين

يمثل هذا الجدول المعطيات الإحصائية المرتبطة بحالات تعرض سكان الحي السكني الجديد الدكان للسرقة وتبعاتها، حيث كانت الأغلبية لمفردات العينة المجيبين بنعم بعدد (66 مفردة) بنسبة 55% وهؤلاء المتعرضين للسرقة والمتأذين من طرف الذين قاموا بهذا النوع من الإجرام ومن أهم الأشياء التي سرقت منهم النقود والمجوهرات والمتعرضين لهذا النوع من السرقة قدر عددهم بـ (36 مفردة) بنسبة 54.55% من اصل(66مفردة) في حين أن سرقة الأجهزة الإلكترونية بلغ عددهم (10 مفردات) بنسبة 15.15% أما الأشياء

الأخرى من أثاث منزلي وغيرها بلغ عددهم (20 مفردة) بنسبة 30.30% أما الذين لم يتعرضوا للسرقة فهم الفئة القليلة البالغ عددهم (54 مفردة) بنسبة 45%.

كما يبين لنا الجدول أيضا بيانات مفردات العينة الذين قاموا بالتبليغ عن السرقات التي حدثت لهم حيث نرى أن الأغلبية المقدر عددهم بـ (117 مفردة) بنسبة 97.5% قاموا بالتبليغ عن السرقات كونها أشياء هامة وثمينة من جهة وللتصدي لظاهرة السرقة ومحاولة القبض على المجرمين من جهة أخرى بينما (03 مبحوثين) بنسبة 2.56% لم يبلغوا بسبب الخوف ولأنها محاولات سرقة لم تحصد إلا أشياء بسيطة لا يستلزم التبليغ عنها حسب رأيهم.

كذلك تبين لنا البيانات الإحصائية أيضا حالات القبض على المجرمين الذين قاموا بالسرقة أم لا، حيث أن أغلبية مفردات العينة تجمع على عدم القبض على المجرمين بعدد يقدر بـ (87 مفردة) بنسبة 83.76% وهذا لعدم تعرف السلطات عليهم ولم يقدم السكان مواصفات المجرمين بدقة ما يفسر أنهم غرباء عن حي الدكان الجديد، أما النسبة القليلة المقدرة بـ (19 مفردة) ونسبة 16.23% يرون أنه تم القبض على المجرمين الذين قاموا بسرقتهم وتم معاقبتهم.

كما يمثل الجدول المعطيات البيانية التي تفيد بإعانة السكان للضحايا في حالة حدوث عمل إجرامي أو الاكتفاء بالسكوت والانحياد، حيث يتبين أن أغلبية مفردات العينة اتجهوا نحو الإجابة بنعم بعدد (87 مفردة) بنسبة 72.5% والذين يرون أنه من الواجب إعانة بعضهم البعض عند حدوث الأعمال الإجرامية على مستوى حيهم والوقوف في وجه المجرمين للحد من الإجرام، أما الفئة المقابلة والمقدرة بـ (33 مفردة) بنسبة 27.5% تبرر عدم إعانتهم للضحايا إلى عدم معرفتهم لبعضهم البعض كونهم وافدين جدد للحي غير مبالين بما يحدث.

- الجدول رقم (06): يوضح الخصائص الأمنية في الدكان الجديد

الخصائص الأمنية للحي	الإجابات			التكرار	المجموع	النسبة المئوية		المجموع
مقر الأمن	نعم			00	00	%00		%100
	لا	الاحتياج للأمن	عالية	107	120	%89.16		
			متوسطة	13		%10.84		
			ضعيفة	00		%00		
تسجيل زيارات دورية للأمن	لا			52	52	%43.34		%100
	نعم	حجم الدوريات	مكثفة	03	68	%4.41	%56.66	
			متوسطة	40		%58.82		
			قليلة	14		%20.58		
			نادرة	11		%16.17		
غياب الأمن ونتائجه	نعم	غياب امني		88	%100	%73.34	%100	%100
	لا	وجود الأمن		32		%26.66		
	نتائج عدم الأمن	الخوف والقلق		70	%100	%58.34	%100	%100
		عدم الشعور بالارتياح		33		%27.5		
		عدم الاستقرار		17		14.16%		
فشل الأجهزة الأمنية	نعم	يؤدي إلي الفوضى الاجتماعية		120	%100	%100	%100	%100
	لا	لا يؤدي إلي الفوضى الاجتماعية		00		%00	%00	

المرجع: من إعداد الباحثتين

يمثل هذا الجدول المعطيات الإحصائية المتعلقة بالخصائص الأمنية على مستوى حي الدكان بولاية تبسة والذي يضم وجود مقر الأمن أو عدمه، حيث اتجه جميع مفردات العينة للإجابة بالإجماع على عدم وجود مقر للأمن بعدد (120 مفردة) بنسبة 100% أي النسبة الإجمالية أي عدم وجود مقر للأمن الحضري بالحي الجديد مبينين أن وحدة الدرك الوطني

لوحدها لا تكفي للقضاء على الجريمة في الحي، مبينين نسبة احتياجهم للأمن حيث جاءت الأغلبية لمفردات العينة الذين يحتاجون الأمن الحضري بنسبة عالية بعدد (107 مفردة) ونسبة 89.16% أما النسبة المتوسطة فقد كانت من نصيب (13 مفردة) بنسبة 10.84% في حين أن العبارة ضعيفة كان بنسبة معدومة 00%.

كما تضمّن الجدول نسب تسجيل الحي السكني لزيارات دورية للأمن أو لا، حيث كانت النسب متقاربة فعدد الذين أجابوا بنعم (68 مفردة) بنسبة 56.66% أما المجيبين بلا فهم (52 مفردة) بنسبة 43.34%، وهذا يجعلنا أما تناقض في الإجابات أما مفردات العينة الذين اتجهوا لتسجيل زيارات دورية للأمن في الحي عن حجم الدوريات فأغلبية مفردات العينة وجدوا أنها بصفة متوسطة وهذا بعدد (40 مفردة) بنسبة 58.82% من أصل (68 مفردة)، بينما من يرون أن دوريات الأمن تزور الحي بصفة قليلة (14 مفردة) بنسبة 20.58% ، تليها الإجابة بصفة نادرة بعدد يقدر بـ (11 مفردة) بنسبة 16.17%، والنسبة القليلة جدا مقدرة بـ (03 مفردات) بنسبة4.41% يرون أن الدوريات تتداول على الحي بصفة مكثفة حسب رأيهم، وهذا راجع إلى أن أغلب مفردات العينة أكدوا غياب الأمن أثناء الإجابة بنعم يوجد غياب أمني على مستوى الحي بعدد (88 مفردة) بنسبة 73.34% والبقية بنسبة 26.66% يرون أنه يوجد أمن بعدد (32 مفردة) ما يجعلنا أمام رأيين مختلفين أحدها يؤكد والآخر ينفي فكرة غياب أو وجود الأمن على مستوى الحي.

ومن نتائج غياب الأمن نجد أن الأغلبية يتجهوا نحو الخوف والقلق بعدد (70 مفردة) بنسبة 58.34%، وعدم الشعور والإرتياح بنسبة 27.5% بعدد (33 مفردة)، بينما عبارة عدم الإستقرار قدرت بـ (17 مفردة) بنسبة 14.16%، وكل هذه نتائج لغياب الأمن والمسؤولين عليه فحسب السكان فإن المعتدين يثيرون في كل مرة الفوضى والشجارات، ويزرعون الخوف والهلع، بسبب الاعتداءات والسرقة التي تتم بشكل يومي، نتيجة غياب مراكز أمنية بهذا الحي الكبير والمعزول، وأنهم اصطدموا بمشكل هؤلاء المنحرفين الذين يعتدون على المواطنين حتى في وضح النهار كما أدى غياب مقرات الأمن الحضري بالحي الجديد

الدكان، إلى عزوف الكثير من العائلات عن الالتحاق بشققها التي انتظرتها لسنوات وكراءها أو بيعها، خوفا من الاعتداءات والسرقة وانعدام الأمن والراحة، التي يفترض أن تتوفر في مثل هذه التجمع السكاني الكبير.

في حين أن مفردات العينة يتجهون نحو عجز السلطات الأمنية عن تحقيق الإستقرار الإجتماعي فكانت أغلب مفردات العينة موافقة بنعم عن عجز السلطات الأمنية بعدد (26 مفردة) بنسبة 81.25% من أصل (32 مفردة)، في حين عارض (06 مفردات) بنسبة 18.75% عن هذه الآراء وأجابوا بلا بحيث يرون أن السلطات تؤدي كامل واجباتها دون تقصير، تليها الإجابة بإجماع كافة أفراد العينة الـ 120 بنعم واتفاقهم عن فشل الأجهزة الأمنية في أداء واجبها على مستوى الحي وهذا راجع لعدم الإستقرار والفوضى الإجتماعية.

- الجدول رقم (07): يوضح المظاهر الإجرامية في الدكان الجديد

المظاهر الإجرامية				التكرار	المجموع	النسبة المئوية		المجموع
الجرائم في الحي			شجارات جماعية بالأسلحة البيضاء	45	120	%37.5		%100
			ترويج المخدرات	43		%35.84		
			الدعارة	20		%16.66		
			اغتصاب القصر	12		%10		
مظاهر الإجرام			السرقة	54	120	%45		%100
			السطو المسلح	12		%10		
			المخدرات	11		%9.16		
			عصابات الأحياء	23		%19.16		
			الدعارة	16		%13.34		
			خطف الأطفال	04		%3.34		
مدي معاناة الحي من عصابات الأحياء	لا			00	00	%00		%100
	نعم	المظاهر الإجرامية لعصابات الأحياء	السرقة	57	120	%47.5	%100	
			السطو المسلح	20		%16.66		
			ترويج المخدرات	28		%23.34		
			تخويف وترويع السكان	15		%12.5		

المرجع: من إعداد الباحثتين

يمثل الجدول أعلاه المعطيات الإحصائية المتعلقة بالمظاهر الإجرامية الموجودة في الحي حيث نجد من خلال مفردات العينة أن ابرز الجرائم في الحي تمثلت في شجارات جماعية

بالأسلحة البيضاء من قبل شباب الحي السكني الجديد الدكان بعدد (45 مفردة) وبنسبة 37.5% وهذا راجع إلى الطيش والاستهتار الذي يمتاز به هؤلاء الشبان لدرجة حملهم للأسلحة ظنا منهم أنها ترمز للرجولة وجرائم ترويج المخدرات كان من اختيار (43 مفردة) بنسبة 35.84% ويعود هذا لغياب الأمن والرقابة وبالتالي توزيع المخدرات وترويجها بشكل واضح دون خوف من التبليغ، وجرائم الدعارة قدر عددهم بـ ب(20 مفردة) بنسبة 16.66%، ما يؤكد وجود بيوت للدعارة قريبة من الجيران مما جعل سكان الحي يلاحظون ذلك واغتصاب القصر قدر بـ (12 ساكنا) بنسبة 10% وهذا لإشباع غرائزهم الجنسية ولو على حساب الأطفال القصر وهذا ما لاحظه مفردات عينة الدراسة من جرائم متواجدة على مستوى حي الدكان بسبب بعد الحي عن المدينة ومعاناتهم من العزلة وغياب الأمن مما سمح لهذه الأنواع من الجرائم من الانتشار والشيوع.

ومن المظاهر الإجرامية التي يعاني منها الحي بشكل كارثي وملحوظ السرقة بحيث كان أغلب أعضاء عينة الدراسة بعدد (54 مفردة) وبنسبة 45% قد ركزوا على هذا المظهر الذي أرهقهم ومن الملاحظ أنهم تعرضوا إليه وهذا الأخير خلف خسائر مادية وحتى معنوية جعلتهم مرتعبين وحريصين على التخلص من هذا الخوف وهذا راجع إلى أن جريمة السرقة هي الأكثر شيوعا خاصة لدى فئة الشباب المجرم كونها طريقة سهلة لكسب المال السريع دون التعب حسب ظن المجرم والسطو المسلح فقدر أفراد عينة الدراسة هنا بـ (12 مفردة) بنسبة 10% ويعود هذا لتمكن المجرم من تخويف الضحايا من خلال السطو المسلح بطرق عنيفة ومخيفة ما تجعل الضحية يستسلم ولا يقاوم، أما المخدرات (11 مفردة) بنسبة 9.16% ويعود ذلك إلى اعتبارها ملجأ حسب ظن المجرم للهروب من الواقع فيصبح مدمنا دون الشعور بذلك أما عصابات الأحياء بعدد (23 مفردة) بنسبة 19.16% وهذا كون الحي الجديد خال من كافة معايير الرقابة والأمن أما الدعارة بعدد (16 مفردة) بنسبة 13.34% ما يثبت وجود وانتشار الزنا والفاحشة في الحي وكافة المظاهر اللاأخلاقية ، في حين أن جريمة خطف الأطفال قدر بـ (04 مفردات) بنسبة 3.34%، ما يؤكد كافة أساليب الترصد

بالأطفال والغياب الأمني وهذا ما جعل الجرائم في الحي تنموا وتنتشر بوتيرة متسارعة كما جعل السكان في حالة من الهلع والخوف على أبنائهم وقلة ثقتهم في سكان الحي، وهذا ما أكدته كل مفردات العينة الـ 120 في وجود عصابات إجرامية بحي الدكان بنسبة 100% ويرجع وجود وكثرة عصابات الأحياء في الحي السكني الجديد الدكان لمعرفتهم واطمئنانهم التام بعدم وجود سلطات أمنية تعكر صفوهم وتدمر مخططاتهم الإجرامية، وقد تعددت المظاهر الإجرامية لعصابات الأحياء حيث اتجهت أغلب مفردات العينة جريمة السرقة كأكثر جرم بعاني منه الحي بعدد (57 مفردة) بنسبة 47.5% وهذا راجع لحداثة الحي وقلة معرفة الجيران لبعضهم البعض بالتالي عدم معرفة الغرباء وصعوبة التفريق بينهم وبين سكان الحي، بينما ترويج المخدرات جاء بعدد (28 مفردة) وبنسبة 23.34% وهذا راجع لعزلة الحي وبعده عن الأنظار وعن المدينة ولا يتوفر فيه الامن مما جعل مجرمي ترويج المخدرات يتطاولون ويتمادون في أفعالهم التي تقضي على الشباب وتدمرهم نفسيا وجسديا ، أما جريمة السطو المسلح قاموا باختيارها الفئة الثالثة من المبحوثين بعدد (20 مفردة) وبنسبة 16.66% ويرجع هذا لسكوت أهل الحي عن كافة الأفعال الإجرامية مما سمح للمجرمين باستعمال الأسلحة وتخويفهم وإرعابهم بها، والمرتبة الأخيرة كانت من نصيب الذين يرون أن الحي يعاني من تخويف وترويع السكان بعدد (15 مفردة) وبنسبة 12.5% كمظهر إجرامي خطير تقوم به العصابات على مستوى هذا الحي ما يبين نتائج الأساليب الإجرامية التي بثت في نفوس سكان الحي كل أنواع الخوف والرعب وتحويل مقر السكن من الأمن والطمأنينة والسكينة إلى الرعب والترويع والتخويف، وحسب أهل الحي فإن الحي لا يعاني من عصابة واحدة فقط بل من عدة عصابات ، فلكل عصابة منطقها وأسلوب سيطرتها على مستوى حي الدكان، فمنها من تتخصص في الاتجار المخدرات ، فيما تنشط أخرى في مجال السرقات بأنواعها من منازل وسيارات إلخ، وكل ذلك يحدث من دون تداخل في ما بين العصابات، وإن وقع تعدي على الاتفاق تندلع معارك بمختلف أنواع الأسلحة البيضاء والعصي مما يثير الرعب في الحي.

- الجدول رقم (08): يوضح مدى تعاون السكان في التصدي للإجرام بالحي

تعاون السكان والأمن		التكرار	المجموع	النسبة المئوية	المجموع
المبادرات السكانية والتصدي للجرائم	نعم	86	120	%71.67	%100
	لا	34		%28.33	
التنسيق بين السكان	نعم	43	120	%35.84	%100
	لا	77		%64.16	
تظافر جهود الأمن والسكان	نعم	16	120	%13.34	%100
	لا	104		%86.67	
تبليغ السلطات عن الإجرام	نعم	113	120	%94.16	%100
	لا	07		%5.84	

المرجع: من إعداد الباحثتين

يمثل الجدول أعلاه المعطيات الإحصائية المرتبطة بمدي تعاون سكان الحي في التصدي لكافة مظاهر الإجرام، حيث جاءت الإجابة عن وجود مبادرات سكانية في التصدي للجرائم فقدرت بـ(86 مفردة) من مفردات العينة بنسبة 71.67% على لإجابة بنعم ويرجع هذا إلى التضامن بين السكان الذي لابد منه في أي حي في حالة المساس بالقيم الأخلاقية وتعكير سلامة الحي بكافة أنواع الجرائم التي ستعود بالضرر أولا وأخيرا عليهم جميعا بدأ بأولادهم ما جعل أهل الحي في حالة تأهب للتصدي للجريمة، والفئة المخالفة لهذا الرأي قدرت نسبتها بـ 28.33% بعدد(34 مفردة) وهذا يعود إلى خوفهم من المجرمين واكتفائهم بذواتهم والتصرف بنوع من الأنانية التي لا تنفع في مثل هذه الحالات فلو سكت الجميع لأصبح الحي بأكمله لا يصلح للسكن أو حتى للمرور بجانبه بسبب الإجرام.

أما حالات التنسيق بين سكان الحي في الكشف عن الأنشطة المشبوهة فجاء الرد بالسلب غالب عن الرد بالإيجاب بحيث قدر عدد المفردات التي أجابت بـ (لا) (77 مفردة) ونسبتها 64.16% ويرجع كل هذا إلى أن الحي مازال حديث النشأة ولا تربط سكان الحي أي علاقات تجعلهم ينسقون فيما بينهم لدرجة عدم الثقة في السكان أنفسهم، والفئة الأخرى بنسبة 35.84 بعدد (43 مفردة) ما يبين أن هناك فئة أخرى تريد أن تكون عنصرا فاعلا للكشف عن الجرائم ويرجع هذا لأنها تريد العيش في بيئة أخلاقية خالية من المشاكل والجرائم، وهذا يؤكد عدم وجود تنسيق بين سكان الحي في الكشف عن أي نشاط مشبوه أو أي شخص مشتبه.

بالنسبة لحفظ الأمن والمتعلق بتظافر الجهود بين رجال الأمن وسكان الحي فقد كان الرد أيضا بالسلب الذي غلب وتجاوز الإيجاب نسبة كبيرة جدا 86.67% بعدد (104 مفردة) من مفردات العينة تثبت عدم وجود تظافر في الجهود نهائيا وهذا يثبت عدم وجود أمن حضري ليتم التنسيق وتظافر الجهود فغياب أحد العناصر تجعل من العملية غير مكتملة وبالتالي عجز في القضاء على الجريمة وحتى التصدي لها، والنسبة الضئيلة المقدرة بـ 13.34% بعدد (16 مفردة) يرون أن هناك تظافر للجهود بين رجال الأمن وسكان الحي وهذا راجع لعدم وجود مقر للأمن الحضري ومعاناة سكان الحي من الغياب الأمني رغم التبليغات عن الإجرام من طرف سكان الحي للسلطات الأمنية.

كما أن سكان الحي يبلغون عن كافة عمليات الإجرام وقد أجمع أغلبية مفردات العينة عن الإجابة بنعم (113 مفردة) بنسبة 94.16% ويرجع هذا لوعي سكان الحي التام بدور الأمن والسلطات في التصدي والقضاء على الجريمة وتعجيلهم بالتبليغ عن أي عمل إجرامي يحدث، والفئة التي اتجهت إلى مخالفة الرأي والإجابة بـ (لا) بعدد (07 مفردات) بنسبة 5.84%، وقد يكون هذا بسبب الخوف والهلع أو أنهم بلغوا الحد الأقصى من اللامبالاة مقابل تغاضي المسؤولين عن الأمن وعدم الصرامة في التعامل مع تبليغات

المواطنين حول وجود جماعات الأشرار أو مروجي المخدرات أو حوادث السرقات، والتنصل أحيانا من مسؤولية التحقيق والمتابعة وحماية السكان وممتلكاتهم، وهي ممارسات جعلت المجرمين يحترفون مختلف الحيل ويستغلون الثغرات الأمنية والقانونية للإفلات من العقاب والمتابعة.

- الجدول رقم (09): يوضح دور الجمعيات في التصدي لظاهرة الإجرام في الحي

أهمية الجمعيات	الإجابات			التكرار	المجموع	النسبة المئوية		المجموع
وجود جمعيات بالحي أم لا	لا			96	96	%80		%100
	نعم	مساهمة الجمعيات في الجانب الأمني	نعم	20	24	%20	%83.34	
			لا	04			%16.66	
فعالية الجمعيات	لا			71	71	%59.16		%100
	نعم	دور الجمعيات	التضامن والتعاون	19	49	%40.84	%38.77	
			التكافل الإجتماعي	13			%26.53	
			الأمن والإستقرار	01			%2.04	
			محاربة الجريمة	07			%14.28	
الممارسات الإجتماعية	نعم			20	120	%16.67		%100
	لا			100		%83.33		

المرجع: من إعداد الباحثتين

يمثل هذا الجدول المعطيات الإحصائية المرتبطة بمختلف الممارسات الإجتماعية المختلفة بداية بالجمعيات مرورا للمجتمع المدني وكذا المساجد والمدارس وأهميتها في التصدي

للجرائم والتوعية، حيث يرى (96 مفردة) من مفردات العينة بنسبة 80% بأنه لا يوجد أي جمعية على مستوى حي الدكان أو أنهم لا يهتمون بوجودها وهذا راجع لقلة الجمعيات في الحي أو وجودها وقلة فعاليتها مما جعل السكان لا ينتبهون حتى لوجود جمعية على مستوى حييهم أو قلة وعي السكان بدور وأهمية الجمعيات،في حين أن (24 مفردة) من مفردات العينة يثبتون وجود جمعيات بالحي بنسبة 20% وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالتي قبلها وهذا راجع لوعي هذه الفئة التام بأهمية الجمعيات في كافة الجوانب وانخراطهم بها ويعملون جاهدين على فاعليتها في الحي، من هذا المنطلق وجه سؤال فرعي للمجيبين بنعم عن مدى مساهمة الجمعيات في الجانب الأمني فاتجه اغلب المبحوثين إلى الإجابة بنعم بعدد (20 مفردة) بنسبة 83.34% من أصل (24 مفردة) و04 منها بنسبة 16.66% أجابت بـ (لا) ، وهذا يؤكد المساهمة الفعلية للجمعيات في الجانب الأمني.

حيث أن دور الجمعيات اهتم به إلا الذين يرون أن للجمعيات فعالية في الحي السكني الجديد بعدد (49 مفردة) بنسبة 40.84% عكس الذين يرون أن ليس لها فعالية إطلاقا بعدد (71 مفردة) بنسبة 59.16% ويرجع هذا الإختلاف إلى دور الجمعيات في حد ذاتها وإختلاف رؤى الجمعيات فمنها جمعيات خيرية وأخرى سياسية وأخرى رياضية وغيرها أما جمعيات الحي فهي التي من شانها أن تتحرك وتتوجه نحو ما يساعد الحي في التخلص من كافة أنواع الجرائم، ويتمثل دور الجمعيات حسب رأي المبحوثين في التضامن والتعاون بعدد (19 مفردة) بنسبة 38.77% من أصل (49 مفردة) أما التكافل الإجتماعي، فقد كان بعدد (13 مفردة) بنسبة 26.53%، تقابلها نسبة 14.28% بعدد (07 مفردات) يرون أن الجمعيات لها دور في محاربة الجريمة، والفئة الضئيلة وهي (مفردة واحدة) من مفردات العينة تجد أن الجمعيات تحافظ على أمن واستقرار الحي بنسبة 2.04%، فأدوار الجمعيات لا تزال دون المستوى المأمول، وذلك بسبب تفريغ محتوياتها وأدوارها من أي هدف مثمر، حيث أصبحت الجمعيات في دورها تركز على الجانب السياسي في بعض الأحيان، مما ساهم في تنامي مختلف المظاهر السلبية بما في ذلك الجريمة

هذا دون أن ننكر وجود بعض المؤسسات والجمعيات النشطة والفعالة في العمل الخيري والتوعوي بمجهوداتها الخاصة، هذا ما يجعلنا نرى أن أغلب مفردات العينة غير راضين عن كافة الممارسات الإجتماعية من مجتمع مدني وتعاون وتكافل إجتماعي وإنتماء وغيرها على مستوى الحي السكني الجديد ونجد هذا في إجابات المبحوثين بـ (لا) والمقدرة بـ (100 مفردة) بنسبة 83.33% والفئة المتبقية بعدد (20 مفردة) بنسبة 16.67% فهم راضون تماما عن كافة الممارسات الإجتماعية في الحي.

2-عرض وتحليل بيانات الفرضية الفرعية الثانية:

- الجدول رقم (10): يبين مدى تواجد المرافق والخدمات العمومية بالحي

المرافق والخدمات	الإجابات			التكرار	المجموع	النسبة المئوية		المجموع
وجود مرافق عمومية أساسية في الحي	لا			39	39	%32.5		%100
	نعم	تلبية متطلبات الحي السكني	نعم	20	81	%24.69	%67.5	
			لا	61		%50.83		
المرافق والخدمات التي يحتاجها السكان	مدرسة			15	120	%12.5		%100
	مستوصف			49		%40.83		
	محلات تجارية			15		%12.5		
	مساحات خضراء			12		%10		
	ملعب			07		%5.83		
	النقل			22		%18.34		
العزلة والتهميش بسبب غياب المرافق	نعم			101	120	%84.16		%100
	لا			19		%15.83		

المرجع: من إعداد الباحثتين

يمثل الجدول أعلاه المعطيات الإحصائية المرتبطة بالمرافق والخدمات العمومية الموجودة على مستوى الحي السكني الجديد الدكان ولاية تبسة حيث أن أغلب مفردات الدراسة اتجهت إلى وجود مرافق وخدمات عمومية أساسية بحي الدكان بعدد (81 مفردة) من مفردات العينة بنسبة 67.5% وقد بلغ عدد الذين يرون أن الحي يعاني من نقص وعدم وجود أي مرافق وخدمات عمومية أساسية (39 مفردة) بنسبة 32.5% ويرجع عدم وجود مرافق كافية إلى أن الحي السكني جديد ولا تزال لم تعرض أي مشاريع تنموية مثل المرافق ومراكز الخدمات العامة وقد تتطلب مثل هذه المشاريع خاصة العمومية منها بعض من الوقت كما أن (81 مفردة) الذين يؤكدون وجود مرافق وخدمات عمومية من بينهم (20 مفردة) بنسبة 24.69% ترى أن هذه المرافق لا تلبي حاجيات ومتطلبات سكان الحي فتخالفها (61 مفردة) بنسبة 50.83%.

ومن بين المرافق والخدمات العمومية التي يحتاجها حي الدكان نجد: "المستوصف" يعد من أولويات سكان الحي بعدد (49 مفردة) بنسبة 40.83% ما يؤكد إحتياجهم القوي لهذا المرفق تليها خدمات "النقل" التي بسببها يعاني أغلب سكان الحي بعدد (22 مفردة) بنسبة 18.34% تليها النسبة المتساوية "للمدرسة" و "المحلات تجارية" كمرافق هامة جدا الأولى تربوية والأخرى حاجة معيشية يومية بعدد (15 مفردة) بنسبة 12.5% أما "المساحات الخضراء" فقدرت بـ(12 مفردة) بنسبة 10% أما "الملعب" فاختاره (07 مفردات) بنسبة 5.83% من يهتمون بلعب وتنزه أولادهم ورفاهيتهم وحاجتهم له للترفيه عن أنفسهم وكل هذه الإحتياجات رغبة في عيش حياة كريمة في حييهم الجديد.

حيث أن في غياب كل هاته المرافق والخدمات العمومية الأساسية تجعل من سكان الحي يشعرون بأن حييهم يعاني من العزلة والتهميش وهذا ما يؤكده أغلبية مفردات عينة الدراسة بالإجابة بنعم بعدد (101 مفردة) بنسبة 84.16% وإثبات شعورهم بالتهميش والعزلة في

غياب كافة المرافق والخدمات، والفئة المخالفة ضئيلة بعدد (19 مفردة) بنسبة 15.83% عندما نقارنها مع التي قبلها.

- الجدول رقم (11): يبين مدى رضا السكان علي المخططات السكنية الجديدة للحي

مخطط المسكن وراحة السكان	الإجابات			التكرار	المجموع	النسبة المئوية		المجموع
الشعور بالراحة في المسكن	نعم			61	61	%50.84		%100
	لا	سبب عدم الشعور بالراحة	ضيق المسكن	49	59	%83.05	%49.16	
			المخطط الداخلي غير مناسب	10		%16.95		
إجراء تعديلات على المسكن	لا			34	34	%28.34		%100
	نعم	نوع التعديلات	توسيع الغرف	02	86	%1.66	%81.67	
			إعادة الطلاء	57		%47.5		
			ترك مساحة للعب	00		%00		
			تأمين الشبابيك	12		%10		
			تغيير وتأمين القفل	15		%12.5		
أسباب التعديلات	الخوف من السرقة			13	120	%48.14		%100
	الخوف على الأطفال من السقوط			14		%51.86		
	لأسباب تحفظية			00		%00		

المرجع: من إعداد الباحثتين

يمثل الجدول أعلاه المعطيات الإحصائية المرتبطة بمخطط بناء المسكن وكل تبعاته من شعور بالراحة أو عدمها ومن تعديلات في السكن وغيرها، حيث جاءت اغلب إجابات

المبحوثين على الشعور بالراحة في المسكن بنعم بعدد (61 مفردة) بنسبة 50.84% وهي متقاربة مع الإجابة بـ (لا) بعدد (59 مفردة) بنسبة 49.16%، ما يشير إلى أن هناك من يشعر بالراحة في مسكنه وهناك من يعاني من مشكل عدم الراحة لأسباب تمثلت في ضيق المسكن بعدد (49 مفردة) بنسبة 83.05% وهذا راجع لطبيعة المخطط العمراني للسكنات الإجتماعية في الجزائر ككل من أصل (59 مفردة) من مفردات بعدد (10 مفردات) بنسبة 16.95% قاموا باختيار المخطط الداخلي الغير مناسب ويرجع هذا لنفس السبب كون أغلب التجمعات العمرانية تتسم بذات الصفة.

ولتوفر هذه الأسباب قام أغلب مفردات العينة بإجراء تعديلات على المسكن بعدد (86 مفردة) ونسبة 81.67% قاموا بإجراء تعديلات على مستوى مساكنهم بدءا من توسيع الغرف بعدد (02 مفردتين) بنسبة 1.66% وهذا راجع لراحة الساكن في الغرف الواسعة التي تكفي لكامل أثاثه وإعادة طلاءها بعدد (57 مفردة) بنسبة 47.5% وهي النسبة الغالبة كونها عادة في المجتمع الجزائري عامة والمجتمع التبسي خاصة إعادة طلاء أي بيت ينتقل إليه، أما تأمين الشبابيك كان بعدد (12 مفردة) بنسبة 10% وهذا عائد إلى تأكد الساكن من أمن مسكنه وسلامته وكذا تغيير وتأمين القفل بنسبة 12.5% بعدد(15 مفردة) لزيادة الأمن والأمان.

وهذان الأخيران يرجعان لأسباب من أهمها الخوف من السرقة بعدد (13 مفردة) من أصل (27 مفردة) الذين أمنوا الشبابيك مع تغيير القفل الخارجي للبوابة بنسبة 48.14% والخوف على الأطفال من السقوط بعدد (14 مفردة) بنسبة 51.86% لتبقى النسبة 28.34% بعدد (34 من مفردات) العينة لم يجروا أي تعديل ولم يمروا بأي مرحلة من التي سبقت كونهم لا يملكون هذه المنازل وهي منازل كراء فقط سيأتي يوم ويرحلون منها.

- الجدول رقم (12): يبين انعكاسات سوء التخطيط العمراني للحي علي الإجرام

التخطيط العمراني				التكرار	المجموع	النسبة المئوية		المجموع
ضحايا سوء التخطيط العمراني	لا			48	48	%40		%100
	نعم	طبيعة سوء التخطيط العمراني	أماكن مظلمة	45	72	%62.5	%60	
			أماكن معزولة	15		%20.83		
			أماكن ضيقة	12		%16.67		
وجود إضاءة كافية أم لا	نعم			04	04	%3.34		%100
	لا	انعكاسات الأماكن المظلمة	السرقة	76	116	%65.51	%96.67	
			العنف الجسدي	04		%3.44		
			المخدرات	20		%17.25		

المرجع: من إعداد الباحثتين

يمثل الجدول أعلاه المعطيات الإحصائية المرتبطة بالتخطيط العمراني والنقائص الذي يعاني منها حي الدكان وقد كان أغلب مفردات العينة المقدرة بـ (71 مفردة) بنسبة 60% من ضحايا الإجرام لسوء التخطيط العمراني في الحي السكني الجديد وهذا راجع للتعرض الفعلي للجرائم نتاج سوء التخطيط العمراني وقلة إحكامه مما جعل السكان يتعرضون للجرائم التي تعكر صفو عيشهم ، تخالفها نسبة 40% بعدد (48 مفردة) لم تتعرض لأي إجرام بسبب سوء التخطيط العمراني أو قد تعرضت للإجرام لأسباب أخرى.

حيث تمثلت طبيعة سوء التخطيط العمراني المتسبب بالجرائم في الأماكن المظلمة بحيث قدر أغلب مفردات العينة بـ (45 مفردة) من أصل (72 مفردة) بنسبة 62.5% وأماكن معزولة بعدد (15 مفردة) بنسبة 20.83% تليها الأماكن الضيقة بعدد (12 مفردة) بنسبة 16.67%، وهذه الأماكن هي التي تتركز فيها مختلف جرائم الحي من بيع وتعاطي للمخدرات وسرقة واغتصاب وكافة الأساليب الإجرامية وقد اتخذها البعض أوكارا للدعارة خاصة الأماكن الضيقة والمظلمة وقد أكد أغلبية المبحوثين عن عدم وجود إنارة كافية وقدر عددهم بـ (116 مفردة) بنسبة 96.67%، أما النسبة الأخرى المقدرة بـ (04مفردات) بنسبة 3.34% والتي ترى أن الحي يتميز بالإضاءة الكافية تبين أنهم يقطنون بعمارات في الواجهة وأن أغلب أعمدة الإضاءة العمومية تصل إلى شرف شققهم.

ومن مظاهر الأماكن المظلمة نجد السرقة بعدد(76مفردة) بنسبة 65.51%، إضافة إلى المخدرات بعدد(20مفردة) بنسبة 17.25%، وأخيرا العنف الجسدي المقدر بـ(04 مفردات) بنسبة 3.44%، وقد يؤكد كل هذا أن من أسباب ومسببات الجرائم سوء التخطيط العمراني خاصة الإنارة العمومية التي تبعد الإجرام والمجرمين فجلهم يتبعون الأماكن المظلمة والمعزولة.

3- عرض وتحليل بيانات الفرضية الفرعية الثالثة

- الجدول رقم (13): يبين طبيعة العلاقات الاجتماعية بين سكان الحي

العلاقات السكانية						التكرار	المجموع	النسبة المئوية		المجموع
طبيعة العلاقة بين سكان الحي	سيئة					12	120	%10		%100
	عادية					86		%81.67		
	حسنة					10		%8.33		
	جيدة					12		%10		
طبيعة العلاقة بين سكان العمارة	سيئة					14	120	%11.66		%100
	عادية					55		%45.84		
	حسنة					17		%14.16		
	جيدة					34		%28.34		
تبادل الزيارات	نعم					69	69	%57.5		%100
	لا	أسباب عدم الزيارات	عدم التكيف معهم			20	51	%39.21	%42.5	
			بسبب مستواهم الفكري			12		%32.52		
			اختلاف العادات والتقاليد			02		%3.92		
			اختلاف الأحياء القديمة			04		%2.64		
			أولادهم يسرقون ولديهم سوابق			13		%25.49		

المرجع: من إعداد الباحثتين

يمثل هذا الجدول المعطيات الإحصائية المرتبطة بطبيعة العلاقة بين سكان حي الدكان بحيث يغلب عنصر العلاقة العادية ففي علاقة سكان الحي ببعضهم البعض بـ (86

مفردة) بنسبة 81.67% ويعود هذا لنفسية السكان أولا ثم لعدم معرفتهم السابقة لبعضهم، أما الذين علاقتهم سيئة بسكان الحي عددهم(12مفردة) بنسبة 10% وهذا راجع لعدم التفاهم أو لإختلاف الأفكار أو العادات والتقاليد، يقابلها نفس العدد ونفس النسبة لذوي العلاقة الجيدة بسكان الحي ومنهم(10مفردات) علاقتهم حسنة بالسكان بنسبة 8.33% ويرجع هذا لإجتماعية السكان وحبهم لمخالطة الناس وتكوين علاقات طيبة أساسها الألفة.

أما حينما نتحدث عن علاقة سكان العمارة ببعضهم البعض نلاحظ نفس النتيجة فقد كان أغلبية مفردات العينة (55 مفردة) بنسبة 45.84% علاقتهم عادية مع جيرانهم ولا يوجد احتكاك كبير بهم تليها العلاقة الجيدة بعدد (34 مفردة) بنسبة 28.34% وهذا راجع للمعرفة المسبقة لأهل العمار وفيهم من تتصف علاقتهم بالقرابة العائلية أما العلاقة الحسنة بعدد (17 مفردة) بنسبة 14.16% أما (14 مفردة) من مفردات العينة علاقتهم سيئة مع جيرانهم وقد تبين أن بعضهم سكان مؤقتين لا يريدون تكوين علاقة مع أحد والآخرون لهم أسباب أخرى.

أما بالنسبة لتبادل الزيارات مع الجيران فقد كانت الأغلبية للذين يتبادلون الزيارات بنسبة 57.5% بعدد (69 مفردة) وهذا راجع لطبيعة العائلات الجزائرية التي تتسم بحب الزيارات وتبادل أطباق الطعام خاصة في المناسبات كالأعياد وشهر رمضان، متقاربة مع الذين لا يقومون بالزيارات مكتفين بأقاربهم وعائلاتهم بعدد (51 مفردة) بنسبة 42.5%، وترجع أسباب عدم تبادل الزيارات إلى عدم التكيف معهم بعدد (20 مفردة) بنسبة 39.21%، أما الإجابة بسبب مستواهم الفكري بلغت (12 مفردة) بنسبة 32.52% وهم النخبة في هذا الحي من المثقفين أصحاب الأعمال والموظفين الذين لا يتواجدون بكثرة في الحي بسبب العمل، بينما اختلاف العادات والتقاليد بعدد (02 مفردتين) 3.92% فكل شخص في هذا لديه عادات تختلف عن غيره ولا يستطيع أن يتجازوها، واختلاف الأحياء القديمة بعدد (04 مفردات) 2.64% ما يثبت وجود علاقات قديمة يصعب التخلي عنها، أما السبب الهام جدا وراء عدم تبادل زيارات الجيران هو أن أولادهم يسرقون ولديهم سوابق عدلية بنسبة

25.49% بعدد (13 مفردة) ، وهي نسبة كافية وشهادة حية تبين أن الحي لا يعاني من مجرمين من خارج العمارة فقط أو من خارج الحي بل أن وسطهم مجرمين يرونهم يوميا ويتصفون بالجيرة ما جعل اغلب السكان يكتفون بمنازلهم وعائلاتهم دون محاولة ربط علاقات مع الجيران.

- الجدول رقم (14): يوضح انعكاسات الثقافات الإنحرافية علي الحي السكني الجديد

الثقافات الإنحرافية		التكرار	المجموع	النسبة المئوية	المجموع
أسباب الثقافات الإنحرافية	الصراعات العرقية	20	120	%16.67	%100
	عدم التكيف مع البيئة السكنية	39		%32.5	
	غياب الرقابة الأمنية	47		%39.16	
	قدوم الأفراد من مناطق مختلفة	14		%11.66	
مدى معاناة السكان من تعدد الثقافات	نعم	50	120	%41.66	%100
	لا	70		%58.34	
أنواع الثقافات الإنحرافية	تشغيل الأغاني الصاخبة	20	120	%16.67	%100
	ترويج المخدرات في مكان معين	39		%32.5	
	رمي الحجارة وتكسير النوافذ	47		%39.16	
	المعاكسات والتحرش	14		%11.66	

المرجع: من إعداد الباحثتين

يمثل الجدول أعلاه المعطيات الإحصائية المرتبطة بالثقافات الإنحرافية السائدة في الحي السكني الجديد حيث تبين أن أغلب مفردات العينة اتفقوا على أسباب الثقافات الإنحرافية حيث نجد أن أغلب مفردات العينة (47 مفردة) بنسبة 39.16% تتجه نحو سبب متمثل في

غياب الرقابة الأمنية وهذا الأخير يشكل عدم اتخاذ الإجراءات الرادعة من قبل الجهات الأمنية الذي يوفر بيئة خصبة لانتشار الظواهر الإجرامية على مختلف أنواعها، تليها نسبة 32.5% بعدد (29 مفردة) للذين لم يتكيفوا مع البيئة السكنية ، أما بالنسبة للصراعات العرقية المتمثلة في مصطلح " النزعة القبلية" عندنا الذي يزرع العنف وحتى الحروب الأهلية بلغ (20 مفردة) بنسبة 16.67% أي أن كل شخص ينتمي إلى قبيلة معينة يختلف عن الآخر ولا يشعر أن جيرانه يبادلونه نفس العادات والتقاليد، أما قدوم الأفراد من مناطق مختلفة قدر بـ (14 مفردة) بنسبة 11.66% فمنهم من كان يقطن في "الاحياء الشعبية" وفئة أخرى كانت تقطن في "الأحياء القصديرية" ومن كان يقيم في "الأحياء الهشة" وأيضا "الأحياء الهامشية" وغيرها.

كما أكدت (50 مفردة) معاناتهم من تعدد الثقافات والعادات والتقاليد والعرق والنسب وغيرها بنسبة 41.66%، تخالفها معها (70 مفردة) بنسبة 58.34% ترى أن الحي لا يعاني من أي نوع من الثقافات التي ذكرت كون عصرنا الحالي عصر عولمة وتقدم وأغلبهم شباب لا يفكرون بمنطلق عرقي أو غيره.

كما اتجه أغلب مفردات العينة بشأن رمي الحجارة وتكسير النوافذ (47 مفردة) بنسبة 39.16% كأهم نوع من أنواع الثقافات الإنحرافية إضافة إلى ترويج المخدرات في مكان معين بعدد (39 مفردة) من مفردات عينة الدراسة ونسبة 32.5% تليها نسبة 16.67% للعدد (20 مفردة) الذين يرون أن تشغيل الأغاني الصاخبة من الثقافات الإنحرافية التي ظهرت بحي الدكان تقابلها بنسبة قريبة 11.66% بعدد (14 مفردة) لثقافة المعاكسات والتحرش ويرجع هذا لما تتعرض له أغلب فتيات ونساء الحي من التحرش والمضايقات، كل هذه الثقافات تجعل من سكان الحي خائفين من المشكلات الغير أخلاقية والجرائم.

الجدول رقم (15): يوضح الحلول المقترحة للحد من الإجرام في الحي السكني الجديد

الحلول	التكرار	النسبة	المجموع
زيادة الترابط الإجتماعي	25	%20.84	120
التكافل الإجتماعي	35	%29.16	
توفر الرقابة الأمنية	50	%41.66	
التخلص من كل أنواع العنف والتعصب	10	%8.34	

المرجع: من إعداد الباحثتين

يمثل هذا الجدول المعطيات الإحصائية المرتبطة بالحلول المقترحة من طرف سكان الحي التي ربما تحد من الإجرام على مستوى الحي السكني الجديد حيث أن أغلب مفردات الدراسة (50 مفردة) بنسبة 41.66% يتجهوا نحو توفر الرقابة الأمنية كونها تعد من الآليات التي تساهم في الحد من خطورة الآثار المترتبة على وجود الانحرافات والجرائم، وكحل ثاني نجد التكافل الإجتماعي بعدد (35 مفردة) بنسبة 29.16% حيث يشارك سكان الحي في المحافظة على المصالح العامة والخاصة ودفع المفاسد والأضرار المادية والمعنوية وتضامن السكان وتعاونهم مع بعضهم البعض وتصديهم للجريمة بشكل جماعي لا فردي، في حين أن زيادة الترابط الإجتماعي بلغ (25 مفردة) بنسبة 20.84% وهو ما يجعل من المجرمين يخافون الاقتراب من حي مترابط ومتماسك عندما يتعرض شخص للجريمة كأن الحي أكمله تعرض لها، وحل التخلص من كل أنواع العنف والتعصب (10 مفردات) من عينة الدراسة بنسبة 8.34% ويعتبر هذا الحل حلا مثاليا لأن العنف والتعصب من أكثر الأشكال العدائية التي تؤدي للجريمة وتحرض على السلوكات الإنحرافية.

ثانيا : مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات

ويتم في هذا العنصر عرض النتائج المتحصل عليها ومن ثم تفسيرها حسب ما جاء في الإجابات المؤقتة أي الفرضيات وتحديد إذا ما تحققت الفرضيات أم لم تتحقق من خلال ما سيتم عرضه في مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات:

I - مناقشة النتائج علي ضوء الفرضية الفرعية الأولى

تبنت الباحثتين الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على ما يلي "**إن انعدام إستراتيجية أمنية فعالة في الأحياء السكنية الجديدة أدى إلى إنتشار الإجرام**" سيتم اختبارها والتحقق منها علي ضوء نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بالمؤشرات التالية:

***- مؤشرات الفرضية الفرعية الأولى:**

- إن غياب مقومات الأمن يؤدي بالسكان إلى الشعور بالخوف وعدم الاستقرار.
- عجز السلطات الأمنية عن أداء مهامها كأجهزة ضبط قضائي يؤدي إلى الفوضى الاجتماعية.
- إن مشاركة السكان في عملية المراقبة تكشف عن الأنشطة المشبوهة والتبليغ عنها.

من خلال ما تم عرضه من نتائج حول المؤشرات الدالة على غياب مقومات الأمن وعجز السلطات الأمنية في تأدية مهامها وعدم مشاركة السكان الكلية في كافة عمليات الرقابة وعلاقة الأنشطة المشبوهة بمدى تبيلغات سكان الحي عنها، فجاءت إجابات المبحوثين حول المؤشر الأول المتمثل في غياب مقومات الأمن وما ينجر عنه من شعور السكان بالخوف وعدم الراحة وعدم الاستقرار داخل الحي السكني الجديد ويظهر ذلك في الجدول رقم (06) من خلال الخصائص الأمنية في حي الدكان فقد أكد أغلب المبحوثين مدى علاقة الأمن بالحي السكني الجديد من خلال الغياب الأمني بالحي وعدم وجود مقر للأمن الحضري بحي الدكان تبسة واحتياج سكان الحي لتفعيل الأجهزة الأمنية وأيضا غياب نسبي للزيارات الدورية للأمن وهذا بنسبة كبيرة، كما أن طبيعة العلاقة بين المتغيرين أي الأمن والسكان تتحدد في

غياب المقومات الأمنية عن تحقيق الإستقرار وتقليل خوف سكان الحي السكني الجديد مما يسمح بانتشار الظواهر الإجرامية فيه.

أما المؤشر الثاني والمتمثل في عجز السلطات الأمنية عن أداء مهامها كأجهزة ضبط قضائي يؤدي إلى الفوضى الاجتماعية فقد أكد أغلب المبحوثين العلاقة بين عجز السلطات والفوضى الإجتماعية في الجداول (06) و (07)، وتكمن في عجز السلطات الأمنية في تأدية مهامها كجهاز هام في الضبط القضائي مما يخلق الفوضى الإجتماعية من سرقات وترويج مخدرات وخطف أطفال وهذا بنسبة 100%، كذلك المؤشر الثالث المتمثل في مشاركة السكان في عملية المراقبة وبالتالي الكشف عن الأنشطة المشبوهة والتبليغ عنها فقد أكد المبحوثين أن عدة عمليات للتبليغ في الجداول (06) و(08) بنسبة 97.16% كما أن الجرائم الفوضى الإجتماعية سببها الرئيسي عجز الأجهزة الأمنية وفشلها في تأدية مهامها، لقد أكدت النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية، "**أن هناك علاقة بين الظواهر الإجرامية والأحياء السكنية الجديدة** " وهذا ما أسسته الباحثتين وانطلقتا منه كفرضية فرعية أولى لهذه الدراسة، مما يثبت صدق هذه الفرضية وتحقيقها.

II – مناقشة النتائج علي ضوء الفرضية الفرعية الثانية

تبنت الباحثتين الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على ما يلي "**إن غياب المعايير التخطيطية الحيوية تتسبب في عزلة وتهميش الأحياء السكنية الجديدة**" سيتم اختبارها والتحقق منها علي ضوء نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بالمؤشرات التالية:

***– مؤشرات الفرضية الفرعية الثانية:**

– إن إنعدام المرافق والخدمات العمومية الأساسية يؤدي إلى شعور السكان بالتهميش والعزلة.

– إن إجراء تعديلات على المسكن يعكس سوء التخطيط العمراني لاحتياجات الأسرة الجزائرية

– إن الأماكن المظلمة تؤدي إلى تشكيل بؤر إجرامية لعصابات الأحياء السكنية الجديدة.

من خلال ما تم عرضه من نتائج حول المؤشرات الدالة على إنعدام المرافق والخدمات العمومية الأساسية يؤدي إلى شعور السكان بالتهميش والعزلة في الحي السكني الجديد، في المحور الثالث من استمارة البحث الذي يتحدث عن أسباب غياب المعايير التخطيطية الحيوية في عزلة وتهميش الأحياء السكنية الجديدة، فجاءت إجابات المبحوثين حول المؤشر الأول المتمثل في إنعدام المرافق والخدمات العمومية الأساسية مما يؤدي إلى شعور السكان بالتهميش والعزلة على مستوى الحي السكني الجديد في الجداول (10) و (11) و(12) فقد أكد أغلب المبحوثين مدى علاقة انعدام المرافق والخدمات العمومية وسوء التخطيط العمراني مع تشكيل بؤر إجرامية لعصابات الأحياء السكنية، كما أن طبيعة العلاقة بين المتغيرات تتحدد في خاصة عندما تتمادى العصابات الإجرامية في فعل الإجرام ينتشر الإجرام بصورة أكبر وبشكل أقوى ، مما جعل من الأماكن المظلمة والمعزولة والضيقة التي أتت جراء سوء التخطيط العمراني سببا في انتشار الإجرام من سرقة وترويج مخدرات ودعارة وسطو مسلح وغيرها.

أما المؤشر الثاني والمتمثل في إجراء تعديلات على المسكن يعكس سوء التخطيط العمراني لاحتياجات الأسرة الجزائرية فقد أكد أغلب المبحوثين العلاقة بين سوء التخطيط وتعديلات المسكن في الجدول (11)، فقد أكد أغلب المبحوثين بنسبة 81.67% على إحداث تغيير بالمسكن وهذا بسبب عدم شعورهم بالراحة فيه لضيقه ولسوء مخططه الداخلي وقد لمس التغيير في عدة جوانب منها الطلاء وتغيير القفل وتأمين الشبابيك خوفا من جرائم السرقة والسطو وخوفا على الأطفال من السقوط وهذا لزيادة الأمن والأمان، كذلك المؤشر الثالث الذي يؤكد أن الأماكن المظلمة تؤدي إلى تشكيل بؤر إجرامية لعصابات الأحياء السكنية الجديدة فقد أكد المبحوثين علاقة الأماكن المظلمة بالإجرام في الجداول (07) و (12) حيث ينتهزها المجرمين ويعتبرونها فرصة للقيام بكل سلوكاتهم الإجرامية والإنحرافية من سرقة وعنف جسدي ومخدرات بنسبة 96.67% كما أن هاته الأماكن عامل من عوامل

تفشي الظواهر الإجرامية والإنحرافية خاصة وأنها بيئة معزولة خالية من أي رقابة، لقد أكدت النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية، "**أن هناك علاقة بين الظواهر الإجرامية والأحياء السكنية الجديدة** " وهذا ما أسسته الباحثتين وانطلقتا منه كفرضية فرعية ثانية لهذه الدراسة، مما يثبت صدق هذه الفرضية وتحقيقها.

III – مناقشة النتائج علي ضوء الفرضية الفرعية الثالثة

تبنت الباحثتين الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على ما يلي "**شكلت الممارسات الإجتماعية في الأحياء السكنية الجديدة بيئة حاضنة للظاهرة الإجرامية**" سيتم اختبارها والتحقق منها علي ضوء نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بالمؤشرات التالية:

- إن هشاشة الجيرة والعلاقات الإجتماعية تؤدي إلى تصدع البناء والتضامن الاجتماعي.
- إن صراع الثقافات في الأحياء السكنية الجديدة يشجع علي تبني التعصب القبلي والعنف.
- إنعدام التكافل الإجتماعي في الأحياء الجديدة يؤدي إلي عزلة الضحايا وسهولة الإجرام.

من خلال ما تم عرضه من نتائج حول المؤشرات الدالة على الممارسات الإجتماعية في الأحياء السكنية الجديدة كونها بيئة حاضنة للظاهرة الإجرامية، في المحور الرابع التي تتحدث الممارسات الإجتماعية السلبية كبيئة حاضنة للظاهرة الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة من استمارة البحث، فجاءت إجابات المبحوثين حول المؤشر الأول المتمثل في هشاشة الجيرة والعلاقات الإجتماعية تؤدي إلى تصدع البناء والتضامن الاجتماعي والتي تظهر في الجداول (04) و(05) و(09) فقد أكد أغلب المبحوثين عن عدم الاندماج والتأقلم في الحي بسبب كثرة المشاكل والجرائم وبسبب اختلاف مستواهم الفكري واختلاف أحياءهم القديمة مما أدى لهشاشة الجيرة وتصدع البناء المجتمعي وغياب التعاون والتضامن، كما أن طبيعة العلاقة بين الجيرة والعلاقات الإجتماعية مع البناء التضامن الاجتماعي تتحدد في علاقة جيران الحي السكني الجديد الدكان والتي تتصف بالعادية لأسباب عدة أهمها عدم التكيف مما انعكس سلبا على طبيعة العلاقات الإجتماعية بين سكان الحي الجديد.

أما المؤشر الثاني والمتمثل في صراع الثقافات في الأحياء السكنية الجديدة يشجع على تبني التعصب القبلي والعنف فقد أكد أغلب المبحوثين العلاقة بين صراع الثقافات مع التشجيع على التعصب القبلي والعنف في الجدول (14) الذي يضم أسباب الثقافات والانحرافية كالصراعات العرقية وعدم التكيف مع البيئة السكنية وغياب الرقابة الأمنية وقدوم الأفراد من مناطق مختلفة وبنسبة 100% ما يؤكد اختلاف الثقافات الفرعية بالأحياء السكنية الجديدة مثل العادات والتقاليد والعرق والطبقة الاجتماعية يؤدي إلى تخلي الفرد عن التزامه بالمعايير والقيم الاجتماعية السائدة.

كذلك المؤشر الثالث الذي يتحدث عن إنعدام التكافل الإجتماعي في الأحياء الجديدة مما يؤدي إلي عزلة الضحايا وسهولة الإجرام، فقد أكد المبحوثين أن هناك علاقة بين انعدام التكافل الإجتماعي مع الجرائم ويتمثل التكافل في المؤسسات الاجتماعية كالجمعيات والمجتمع المدني ودورها في التصدي للجريمة في الجداول رقم (05) و(09) والتي بينت دور العوامل الاجتماعية في تحديد أنماط الجريمة بحيث يعد التكافل الإجتماعي من أهم العوامل الإجتماعية التي إن غابت عن الحي السكني الجديد يسهل الإجرام ويجعل الضحايا في عزلة تامة، لقد أكدت النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية، "**أن هناك علاقة بين الظواهر الإجرامية والأحياء السكنية الجديدة**" وهذا ما أسسته الباحثتين وانطلقتا منه كفرضية فرعية ثالثة لهذه الدراسة، مما يثبت صدق هذه الفرضية وتحقيقها.

IV- مناقشة النتائج علي ضوء الفرضية الرئيسية

استنادا على ما توصلت إليه نتائج الدراسة الميدانية على ضوء الفرضيات الفرعية الثلاثة المطروحة والتي تم إثبات صدقها والمتمثلة أساسا في إن انعدام إستراتيجية أمنية فعالة في الأحياء السكنية الجديدة أدى إلى انتشار الإجرام كفرضية فرعية أولى، وغياب المعايير التخطيطية الحيوية تتسبب في عزلة وتهميش الأحياء السكنية الجديدة كفرضية فرعية ثانية، واعتبار أن الممارسات الإجتماعية في الأحياء السكنية الجديدة شكلت بيئة حاضنة للظاهرة الإجرامية كفرضية فرعية ثالثة، على أساس أن صدق وتحقق هذه الفرضيات يؤكد أن صدق

الفرضية الرئيسية التي أسستها الباحثتين وانطلقتا منها لهذه الدراسة والتي مفادها "للخصائص السوسيو–ديمغرافية للأحياء السكنية الجديدة علاقة بانتشار الظاهرة الإجرامية" والمؤكد أن الظواهر الإجرامية تتأثر بشكل واضح بالعوامل والظروف التي تحيط بالحي السكني الجديد، وهذا نتيجة لعوامل اجتماعية كالفقر والبطالة وعوامل أمنية كغياب الرقابة وعوامل إستراتيجية، كغياب المرافق والخدمات العمومية، باعتبارهم السبب والمحرك المباشر للظاهرة الإجرامية، لما تشكله من خروج عن المعايير الاجتماعية والثقافية وغيرها للأحياء السكنية الجديدة.

ثالثا : النتائج العامة للدراسة

استنادا لما سبق وتدعيما لما جاء في مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات الفرعية والفرضية الرئيسية، جاءت نتائج الدراسة الحالية لتؤكد أن سبب انتشار الظواهر الإجرامية في الحي السكني الجديد يتمثل في اختلاف مكان الإقامة السابق واختلاف الثقافات لدى أفراد الحي السكني الجديد أي أن حي الدكان يخلق صعوبة تكوين علاقات فيما بينهم في محيط واحد مما أدى إلى تواجد صراعات عنيفة بين الأفراد ووجود تأثير بالغ في انتشار المظاهر الإجرامية على مستوى الحي السكني الجديد للسير نحو طريق الانحراف، مما خرج الفرد المنحرف من الانضباط والالتزام بالمعايير والقيم السائدة في المجتمع وعجز الكثير من الأسر على التكيف مع الوسط الحضري الجديد وإحساسهم بشعور الاغتراب في هو كذا غياب الرقابة والسلطات الأمنية وعدم وجود أمن حضري بالحي، كما أثبتت النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة ومن خلال الفرضيات الثلاثة التي تم اختبارها ميدانيا أن أسباب الانحراف والجريمة أوساط الأحياء السكنية الجديدة هي نقص المرافق والخدمات، كثرة الأماكن المظلمة والمعزولة والضيقة، غياب نوعي للعلاقات في الحي وعلى مستوى العمارة أيضا إلى جانب الثقافات الفرعية الجانحة في الأحياء السكنية الجديدة التي تشجع على ارتكاب السلوك المنحرف وهي السرقة، ترويج المخدرات، السطو المسلح، شرب الخمر،

الدعارة بأنواعها عصابات الأحياء والعديد من المظاهر الإجرامية التي تجعل سكان حي الدكان يعانون بسبب هاته الجرائم.

رابعا – التوصيات والاقتراحات

لقد اتضح بعد عرض نتائج الدراسة أن العوامل الاجتماعية من فقر وبطالة وتهميش وعزلة وعوامل أمنية تعتبر من العوامل الرئيسية للإجرام في الأحياء السكنية الجديدة وفي هذا السياق نستعرض بعض الاقتراحات التي نراها ضرورية لإزالة بعض الغموض الذي يثيره موضوع الدراسة:

- مراعاة الجانب التخطيطي للعمران وتجنب إحداث الأماكن المظلمة والمعزولة والضيقة لعدم شعور السكان بالتهميش واتجاههم إلى الانحرافات.
- إنشاء مؤسسات للخدمات العمومية وإنشاء مرافق كالمدارس والمستوصفات والمحلات التجارية.
- استحداث مركز للأمن الحضري من أجل إحداث دوريات أمنية وسط الأحياء السكنية الجديدة لمحاربة الانحراف والإجرام.
- محاربة الجرائم بجميع أنواعها في الأحياء السكنية الجديدة من طرف الجمعيات والسكان والأمن.
- محاولة تكوين جمعيات ووعي سكان الحي بدورها وأهميتها في التصدي للجرائم.
- محاولة تقرب سكان الحي من بعضهم البعض لخلق تكافل اجتماعي وتكوين ممارسة اجتماعية داخل الأحياء السكنية الجديدة.
- تفعيل مؤسسات الضبط الاجتماعي بشكل صارم للحد من صور الظواهر الإجرامية.
- محاولة التنسيق بين سكان الحي الجديد والسلطات الأمنية لتفادي انتشار الظواهر الإجرامية.
- وضع كاميرات مراقبة في الحي السكني الجديد وهذا للكشف عن الأنشطة المشبوهة من طرف عصابات الأحياء.

- محاولة القيام بحملات تحسيسية وتثقيفية وتوعوية للسكان قبل تسليمهم للمنازل وغرس ثقافة سليمة وأخلاقية للحفاظ على البيئة والمحيط لمساعدة كافة الأجهزة في الوقاية من الجرائم.
- تفعيل دور المؤسسة الأسرية وذلك لتكوين أفراد فاعلين في المجتمع بداية بالحي السكني الجديد .

خاتمة

خاتمة:

من خلال الدراسة التي أجريت حول موضوع "سوسيولوجيا الأحياء الجديدة وعلاقتها بالظاهرة الإجرامية في حي الدكان 1200 سكن" والتي كانت تهدف أساسا إلى الكشف عن الأسباب الرئيسية التي تقف وراء ازدياد ظاهرة الإجرامي في الحي السكني الجديد، ومحاولة الكشف عن علاقة الأحياء السكنية الجديدة بالظاهرة الإجرامية من الجانب السوسيولوجي ومعرفة أبرز مظاهر الجريمة في الأحياء السكنية الجديدة و الكشف عن مدى فاعلية الإستراتيجية التي تضعها الدولة في الأحياء السكنية الجديدة وهذا في حي الدكان الجديد بتبسة.

تعتبر هذه الأحياء من بين الأحياء التي تحتاج إلى العديد من الدراسات لإبراز كافة الانشغالات التي يريد سكان الحي طرحها والاستفادة منها والاحتياجات التي تنقص الحي من مرافق وخدمات عمومية والمشاكل التي يعاني منها الحي وسكانه من جرائم وانحرافات، باعتبار أن مثل هذه الأحياء لا تزال تعاني من العزلة والتهميش وقلة الرقابة ونقص المقومات الأمنية والإستراتيجية التي تجعل من الحي بيئة حاضنة للإجرام.

فالأحياء السكنية الجديدة تحولت من مشروع للقضاء والحد من أزمة السكن إلى بؤر لانتشار مختلف المظاهر الإجرامية، وذلك راجع للطبيعة التي نشؤوا فيها مثل الأحياء القديمة، ونوع الثقافات والإنحرافية السائدة فيها، ومن خلال هذه الدراسة نستنتج أن الأحياء السكنية الجديدة كحي الدكان تستقطب وتضم الكثير من المظاهر الإجرامية المختلفة، وبهذا تحتاج هذه الأحياء لدراسات سوسيولوجية وانثربولوجية وقانونية وثقافية معمقة للكشف عن كافة الجوانب التي تتسبب في تفاقم الجرائم ومحاولة التقليل من انتشارها.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا- المراجع باللغة العربية:

I- الكتب:

1. أحسن طالب، الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ط1، 2002.
2. أحمد الزغبي، أسس علم النفس الجنائي، دار زهران، ط1، 2011.
3. أحمد بوذراع، التطوير الحضري والمناطق الحضرية المختلفة بالمدن، منشورات جامعة باتنة، 2004.
4. أحمد عبد اللطيف الفقي، "وقاية الإنسان من الوقوع ضحية للجريمة". 2003. دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر :ط1 .
5. احمد عوض بلال ، علم الإجرام ، دار الثقافة العربية ، ط1،القاهرة ، 1985.
6. أحمد مرسلي، مناهج البحث العلمي ، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، الجزائر 2003.
7. أحمد مرسلي، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ط1.
8. أحمد مصطفى عمر، البحث العلمي (إجراءاته ومناهجه)، ط1، مكتبة الفلاح، القاهرة، 2000.
9. أحمد، البراك، "جرائم الخطف بين النظرية والتطبيق دراسة تحليلية وتأصيلية بوابة فلسطين القانونية". دس. دط.
10. أسامة عبد الله قايد ، الحماية الجنائية للحياة الخاصة وبنوك المعلومات – دار النهضة العربية القاهرة 1994.
11. إسماعيل قثيرة، أي مستقبل للفقراء في البلدان النامية؟، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، دار الهدى للطباعة النشر والتوزيع، د ت.

12. أشرف توفيق شرف الدين ـ مبادئ القانون الجنائي الدولي ـ دار النهضة العربية ـ القاهرة ط2 ـ 1999 .

13. أمال حاج جاب الله، الإطار القانوني للمدن الكبرى في الجزائر، دار بلقيس، الجزائر، طبعة2014 .

14. جابر عبد الحميد، أحمد خيري كاظم: مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار النهضة العربية، 1973.

15. جلال ثروت ، الظاهرة الإجرامية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ،1982.

16. حسن إسماعيل عبيد، سوسيولوجيا الجريمة، شركة ميديلان المحدودة، بيروت، 1993.

17. حسين علي شحرور، الطب الشرعي مبادئ وحقائق، ب.ن، د.ت.

18. حسينو شفيقة، الوجيز في القانون الجزائري العام، الطبعة الثالثة، الجزائر،2006.

19. حمد منير سليمان، الإسكان والتنمية المستديمة في الدول النامية ،دار الراتب الجامعة، 1996.

20. خير الدين على عويس،عصام الهلالي–علم الاجتماع الرياضي،ط1 ،دار الفكر العربي،القاهرة 1988 .

21. د. أحمد عوض بلال مذكرات من علمي الأجرام والعقاب- الخرطوم– 1982- .

22. دوني سزابو وآخرون، المراهقون والمجتمع. ترجمة الطاهر عبسي والأزهر بوغنبوز. د. م. ج. بن عكنون، الجزائر، 1994.

23. رولاند، ايكرز وكرستين، سيلرز ، نظريات علم الجريمة – ترجمة ذياب البداينة رافع الخريشة، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2013.

24. سامية محمد جابر، الإنحراف والمجتمع،دار المعرفة الجامعية، 1997

25. سوالمية نورية، الطاهر غراز، التضامن الاجتماعي داخل الأحياء الحضرية دراسة ميدانية، مجلة سوسيولوجيا، الجزائر، 2019.

26. السويد محمد بن ناصر والصويان ونورة بنت إبراهيم والسيد محمود، قضايا ومشكلات إجتماعية معاصرة، ط02، الرياض،2015.

27. السيد رمضان، التأهيل الإجتماعي للأحداث المنحرفة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2011.

28. السيد عبد العاطي السي، علم اجتماع الحضري مدخل نظري ج1،دار المعرفة . الجامعية،الإسكندرية2003

29. السيد عبد المعطي السيد، علم الاجتماع الحضري: مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2003.

30. صبحي محمد فنوص، دراسات حضرية، مدخل نظري، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1994.

31. عالية محمد شعيب، السحاق والبغاء في الشريعة والفلسفة،د.ن، د.ت.

32. عامر مصباح، منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002.

33. عبد الحميد الدليمي، دراسة في العمران السكن والإسكان، مخبر الإنسان والمدينة، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 2007.

34. عبد الرحمن أبو توتة، علم الإجرام، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،1999 .

35. عبد الرحمن العيسوي : دوافع الجريمة ، منشورات الحلبي الحقوقي ، لبنان ، ط 1 ، 2004

36. عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، ج1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

37. عبد الفتاح الصيفي و د. زكي أبو عامر، علم الإجرام والعقاب، دار المطبوعات، الإسكندرية ،2009.

38. عبد الله، عطوي، جغرافيا المدن، ج1، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 2001.

39. عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة- علم الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.

40. عدلي السمري، تقديم د، محمد الجوهري، السلوك الإنحرافي، دراسة في الثقافة الخاصة الجانحة دار المعارف الجامعية، مصر 1992.

41. علي محمد جعفر، الأحداث المنحرفون. دراسة مقارنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان 1984.

42. عوض محمد عوض – مبادئ علم الإجرام مؤسسة الثقافة الجامعية –الإسكندرية 1980.

43. فارس الهيتي، التخطيط الحضري دار اليازوري العلمية، الأردن، عمان، 2009.

44. فان دالين، ب. ديويولد: مناهج البحث في التربية وعلم النفس، مكتبة الانجلو المصرية.

45. فايز جمعة النجارون وآخرون، أساليب البحث العلمي، المنظور التطبيقي، دط، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

46. فؤاد البهى السيد–علم النفس الاجتماعي–ط2 –دار الكتاب الحديث–الكويت،1980

47. قيزة إسماعيل، التخطيط والتنمية الحضارية، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 2008.

48. قيزة إسماعيل، علم الاجتماع الحضري ونظرياته، منشورات جامعة قسنطينة، قسنطينة، 2004.

49. كرم صلاح شعبان، جرائم المخدرات، دراسة مقارنة، ط1، 1984.

50. محمد الكردي، النمو الحضري، دار المعارف، كلية الأدب، جامعة القاهرة، ط2، القاهرة، 1980.

51. محمد زكي أبو عامر – علم الإجرام والعقاب – الدار الجامعية بيروت – 1983.

52. محمد عاطف غيث. قاموس علم الاجتماع. الإسكندرية ، د ت.

53. محمد عبد الله الوريكات،أصول علمي الإجرام والعقاب،دار وائل للنشر والتوزيع،ط 1،عمان، 2009 .

54. محمد عبد الله الوريكان، أصول علمي الإجرام والعقاب، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.

55. محمد عمارة، الإسلام والأمن الاجتماعي، دار الشروق، الطبعة الأولى،مصر،1988.

56. محمد محيي الدين عوض الإجرام والعقاب- مطبعة مصر- السودان، الخرطوم 1971.

57. محمد وهيبة عبد الفتاح، في جغرافيا العمران، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لينان، 1980.

58. مختار الشبيلي، التعاون الدولي لمواجهة الجريمة المنظمة، منشورات جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ط2014.

59. مختار حسين شلبي ، الإجرام الاقتصادي والمالي والإجتماعي الدولي وسبل مكافحته ، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ،2007.

60. مشنان فوزي، الأحياء العشوائية واقعها وتأثيرها على النسيج العمراني لمدينة باتنة – دراسة مصطفى الخشاب، الاجتماع العائلي، الدار القومية للطباعة والشر، القاهرة، 1966.

61. منذر عبد الحميد الضامن، أساسيات البحث العلمي، دار الميسرة، ط1، عمان، الأردن، 2006.

62. ناصر بن يوسف العزري، المبادئ الإسلامية لتحقيق الأمن الاجتماعي، أشغال مؤتمر الأمن الاجتماعي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، البحرين، 29_10/31/ 2007.

63. نبيل علي و نادية وجازي، الفجوة الرقمية، عالم المعرفة، الكويت، 2005.

64. نبيل محمد توفيق السمالوطي - الايدولوجيا وقضايا علم الإجتماع النظرية والمنهجية التطبيقية دار المطبوعات الجديدة /الإسكندرية مصر.

65. هشام فريد رستم، قانون العقوبات ومخاطر تقنية المعلومات،مكتبة الآلات الحديثة،أسيوط،1992.

II – المجلات و الدوريات

1. أحمد حسين أبو الهيجاء، نحو إستراتيجية شمولية لمعالجة السكن العشوائي – الأردن :حالة دراسية، مجلة الجامعة الإسلامية، الجامعة الإسلامية، غزة، العدد 01، 2001.

2. أحمد عبد العزيز النجار، الظاهرة الإجرامية – دراسة إصدارات مركز البحوث والدراسات الأمنية والاجتماعية، الإدارة العامة للشرطة أبو ظبي ، بدون سنة نشر.

3. آلاء بنت عبد العزيز القاسم، المشكلات التي تواجه الأسر في الأحياء السكنية الجديدة في مدينة الرياض، مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية، المجلد 06، العدد 06، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 2022.

4. الذهبي حمزة ، النظريات السوسيولوجية المفسرة للجريمة، المجلة المغربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد10،2020.

5. سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن، مستوياته وصيغه وتهديداته، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، بيروت، 2008.

6. سمير الشيخ علي، مجتمع المعلومات والفجوة الرقمية في الدول العربية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 30، العدد 21 ،دمشق، 2014.

7. سناء ساطع عباس، رياض فكرت نجات، تنمية الأحياء السكنية دراسة تحليلية للمشاريع السكنية في التوجهات المعاصرة، المجلة العراقية لهندسة العمارة والتخطيط، المجلد 15، العدد 01، 2019.

8. عبد الواحد إمام مرسي ، الظاهرة الإجرامية . أساليب الرصد والمواجهة ، بحث منشور في مجلة الأمن والقانون ، العدد (1) سنة 2003 ، دبي . الإمارات العربية المتحدة.
9. العيد شريفة، العربي ايشبودن، الأحياء السكنية الجديدة وسوسيولوجية الممارسة، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، م 04، ع 3، جويلية 2021.
10. ماروك نصر الدين، بحث المنشور في نشرة القضاة، العدد 55، طبعة الديوان الوطني للأشغال التربوية، 1999.
11. مجموعة البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، العوائد الرقمية البنك الدولي، واشنطن، 2016.
12. مشنان فوزي، الأحياء العشوائية واقعها وتأثيرها على النسيج العمراني، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعيةّ، العدد 20 سبتمبر 2015.
13. مشنان فوزي، التجمعات السكنية بالجزائر ما بين الواقع والتحدي، حالة مدينة باتنة، مجلة علوم الإنسان والأرض، العدد 25، جامعة جيجل، 2017.
14. مكيد نبيل، حاج الله مصطفى، استغلال عصابة الأحياء الأحداث لترويج المخدرات في الأحياء السكنية، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 19 العدد 1، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2023.
15. ميدانية للتجمع الحضري (أولاد بشينة طريق حملة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 20، سبتمبر 2015).
16. فوزي مشنان، التجمعات السكنية الجديدة بالجزائر ما بين الواقع والتحدي (حالة مدينة باتنة) (دراسة ميدانية للتجمع السكني الجديد حملة 1-2)، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 25، ديسمبر 2017.

III- رسائل الماجستير والدكتوراه

1. أمير عبد الأخوة الفحام، تطوير الفضاءات الخارجية لجامعة الكوفة دراسة ميدانية لجامعة الكوفة، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه جامعة الكوفة ،2015.

2. حفيظي ليليا، لمدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، قسنطينة، 2009/2008.
3. شوي محمد صلاح، نحو رفع الكفاءة التنظيمية والتنفيذية للمجتمعات العمرانية الجديدة، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2000.
4. طيروش سارة، ماشي فتيحة، المرافق العمومية في الأحياء السكنية الجديدة في مدينة –تيارت –حي 1900 سكن الزمالة (الأتراك) وحي 1000 سكن أنموذجا، مذكرة ماستر في علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تيارت، 2022/2021.
5. نجيب بوالماين، الجريمة والمسألة السوسيولوجية، دراسة بأبعادها السوسيوثقافية والقانونية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة شعبة علم اجتماع التنمية ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة منتوري قسنطينة، 2008.

IV- المراسيم والقوانين

1. أحكام المادة 19 من إتفاقية باليرمو لسنة 2000 الخاصة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود.
2. قانون رقم 03-87 مؤرخ في 27 جمادى الأولى عام1407 الموافق لـ 27 جانفي 1987 المتعلق بالتهيئة العمرانية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 05 ، نشر بتاريخ 28 جانفي 1987.
3. المادة 87، الأمر 95-11 ، المؤرخ في 25 فبراير 1995، من الجريدة الرسمية.
4. نصّ المشرع على جرائم الإتجار بالأعضاء في المواد من 303 إلى غاية 303 مكرر 29 من قانون رقم 09-01 مؤرخ في 29 صفر عام 1430 الموافق 25 فبراير سنة 2009 المعدل والمتمم لقانون العقوبات،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 15 ، نشرت بتاريخ 08 مارس 2009.

5. يرجع البعض تأسيس المنظمة الدولية للشرطة الجنائية إلى سنة 1914 بمناسبة انعقاد مؤتمر موناكو ألبرت الأول الذي ضم 14 دولة اشتملت من عناصر الشرطة والقضاء والقانون.

V- القواميس والمعاجم

1. ابن منظور، لسان العرب، المجلد العاشر، دار صادر للطباعة والنشر، لبنان، ط4، 2005.

VI- المواقع الإلكترونية

1. انتصار محمد ميلاد الزنان، لسمات العامة للنسيج العمراني القديمة للمدن الليبية على الرابط: https://bit.ly/3S0v0j7

2. علي بن سالم بن عمر باهمام، توظيف التصميم العمراني للحد من الجريمة في المناطق السكنية حالة دراسية للأحياء السكنية المعاصرة مدينة الرياض، مأخوذ من موقع https://faculty.ksu.edu.sa/sites/default/files/140_1.pdf

3. علي بن ظاهر، الأحياء السكنية تعاني سوء التخطيط وتفتقر للمرافق العامة والخدمات على الرابط:https://bit.ly/3YwCHjt

4. محمد إبراهيم الحيدري، العوامل الثقافية للعمل الإجرامي، مقال عبر الأنترنت، 2019/10/26، على الساعة: 11:42، www.badaoui.com

5. معجم المعاني، لكل رسم معنى، almaany.com 9:15/ 01/05/2023

6. Méditerranée 2012 /2 N 81, p 144 ; http;www;cairn,info/revue-confluences-meditérranee-2012-2- page-133 htm, consulté le 16/10/2016 à11;15

7. Mustapha boutefnouchet **:** Société et Modernité, les principes du changement social, OPU, Alger, 2004,p280.

8. www.almaaifaa.com / 12-02-2006 /12 :34.

9. http/www.almadjal.com/12 :22/12/03/2023.

10. http://www.wikipedia.org. 14:00 .21/04/2023 .

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Jean-pierre muret, Yves marie allain, marie-lise sabrie ; les espaces urbains, et le moniteiur, paris 1987.
2. Zitoun Madani Safare : « Le logement en Algérie : Programmes, enjeux et tension » Confluences

الملاحق

الملحق رقم 01: إستمارة الإستبيان

وزارة التعليـــم العالـــي والبحـث العلمـــي

جامعـة الشهيد الشيخ العربـي التبســي- تبسـة -

كليــة العلـوم الإنسانيـة والاجتماعيـة

قسم علم الإجتماع

التخصص: علم إجتماع الإنحراف والجريمة

إستمارة استبيان حول موضوع بعنوان:

سوسيولوجيا الأحياء السكنية الجديدة وعلاقتها بالظاهرة الإجرامية

دراسة ميدانية بحي الدكان 1200 مسكن

– ولاية تبســة–

في إطار إنجاز مذكرة تخرج لطور ماستر LMD في علم الإجتماع تخصص علم إجتماع الإنحراف والجريمة نضع هذه الإستمارة بين أيديكم والتي تتضمن في محاورها مجموعة من الأسئلة التي جاءت بصدد دراسة سوسيولوجيا الأحياء السكنية الجديدة وعلاقتها بالظاهرة الإجرامية، نرجو منكم الإجابات بكل صدق ووضوح ،شاكرين لكم حسن التعامل والتعاون.

الطالبتين:

-أحلام شامخ

-هديل فرحي

إشراف الأستاذ:

د/ مسعود رزيق

ملاحـــظات:

المعلومات الواردة في هذه الإستمارة سرية وتستخدم لأغراض علمية بحثية.

يرجى وضع علامة (X) أمام الإجابة المختارة.

السنـــة الجامعيـــة

2022 – 2023

المحور الأول: البيانات السوسيو-ديموغرافية للمبحوثين

1- الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن:

من 20 إلى 35 سنة ☐ من 36 إلى 45 سنة ☐ أكثر من 45 سنة ☐

3- المستوى الدراسي:

أمي ☐ إبتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

4- الحالة العائلية:

أعزب ☐ متزوج ☐ أرمل ☐ مطلق ☐

5- الحالة المهنية:

بطال ☐ عامل يومي ☐ موظف ☐ متقاعد ☐

6- عدد أفراد العائلة:

بدون أطفال ☐ إثنان ☐ ثلاثة ☐ أربعة ☐ أكثر من أربعة ☐

7- عدد أفراد الأسرة الذين يعملون:

ذكور ☐ إناث ☐

8- نوع السكن:

ملك ☐ إيجار ☐

9- عدد الغرف:

- F3 ☐ F4 ☐

10- ماهو عدد الأفراد في الغرفة الواحدة:

.....

المحور الثاني: دور الإستراتيجية الأمنية الفعالة في الحد من إنتشار الإجرام على مستوى الأحياء السكنية الجديدة

11- كم مدة إقامتك بهذا الحي؟

.....

12- هل تعرضت للسرقة في الطابق الذي تقطن فيه ؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت إجابتك بنعم، ماهو نوع السرقة التي تعرضت إليها؟

- نقود و مجوهرات ☐
- أجهزة الكترونية ☐
- أشياء أخرى ☐

13- هل بلغت على السرقة التي تعرضت لها؟

نعم ☐ لا ☐

-إذا كانت إجابتك بنعم، هل تم القبض علي المجرمين؟

نعم ☐ **لا** ☐

14- قبل الإنتقال إلى الحي السكني الجديد أين كنت تقطن؟

بناء فوضوي ☐ حي شعبي ☐ عمارة ☐ سكن ريفي ☐

15- هل انتقالك بالحي السكني الجديد كان:

إختياري ☐ إجباري ☐

16-هل يوجد مقر أمن حضري بهذا الحي السكني الجديد؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت إجابتك بـ لا، ما هي نسبة احتياج هذا الحي للأمن ؟

عالية ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐

17-هل يسجل الحي السكني الجديد الذي تقطن به زيارات دورية للأمن؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت إجابتك بـ نعم، ما هو حجم هذه الدوريات؟

مكثفة ☐ متوسطة ☐ قليلة ☐ نادرة ☐

18-هل غياب الأمن على مستوى الحي الجديد يؤدي إلى؟

- الخوف والقلق ☐

- عدم الشعور بالإرتياح ☐
- عدم الإستقرار ☐

19-ماهي الجرائم التي يعاني منها الحي السكني الجديد في غياب السلطات الأمنية؟

- ..... - ..... - .....

20-ماهي أهم المظاهر الإجرامية التي يعاني منها الحي الجديد (الدكان) ؟

- السرقة ☐
- السطو المسلح ☐
- المخدرات ☐
- عصابات الأحياء ☐
- الدعارة ☐
- خطف الأطفال ☐

21-عند ملاحظتك لأي عمل إجرامي على مستوى الحي هل تبلغ السلطات الأمنية بذلك ؟

نعم ☐ لا ☐

22-هل هناك مبادرات من سكان الحي للتصدي للمظاهر الإجرامية؟

نعم ☐ لا ☐

23-هل هناك تنسيق بين سكان الحي في الكشف عن الأنشطة المشبوهة؟

نعم ☐ لا ☐

24-هل هناك تظافر للجهود بين رجال الأمن و سكان الحي الجديد لحفظ الأمن؟

نعم ☐ لا ☐

25-هل هناك جمعيات بالحي السكني الجديد؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت إجابتك بـ نعم ؟ هل تساهم في الجانب الأمني للحي؟

نعم ☐ لا ☐

26-هل تلاحظ وجود غياب أمني في الحي السكني الجديد؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت إجابتك بـ لا، هل ترى أن السلطات الأمنية عاجزة عن تحقيق الإستقرار الإجتماعي؟

نعم ☐ لا ☐

27- هل ترى أن عدم الاستقرار الإجتماعي والفوضى الإجتماعية سببها فشل الأجهزة الأمنية في أداء واجبها علي مستوي الحي؟

نعم ☐ لا ☐

المحور الثالث: أسباب غياب المعايير التخطيطية الحيوية في عزلة وتهميش الأحياء السكنية الجديدة

28-هل يوجد مرافق وخدمات عمومية أساسية على مستوى حييك ؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت إجابتك بـ نعم، هل تراها تلبي متطلبات سكان الحي السكني الجديد؟

نعم ☐ لا ☐

29-ماهي المرافق والخدمات العمومية التي يحتاجها الحي السكني الجديد؟

- مدرسة ☐
- مستوصف ☐
- محلات التجارية ☐
- مساحات خضراء ☐
- ملعب ☐
- النقل ☐

30-في غياب بعض المرافق والخدمات العمومية هل تشعر أن حيك معزول ومهمش؟

نعم ☐ لا ☐

31-هل تشعر بالراحة داخل مسكنك الجديد؟

نعم ☐ لا ☐

-إذا كانت إجابتك بـ لا، لماذا ؟

ضيق المسكن ☐ المخطط الداخلي غير مناسب ☐

32-هل أجريت تعديلات على مسكنك أم تركته كما سلم لك؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت إجابتك بـ نعم، ماهي أهم التعديلات التي قمت بها؟

- توسيع الغرف ☐
- إعادة الطلاء ☐
- ترك مساحة للعب ☐
- تأمين الشبابيك ☐
- تغيير وتأمين قفل المفتاح ☐

33-إذا اخترت تأمين الشبابيك وتغيير وتأمين قفل المفتاح لماذا؟

- الخوف من السرقة ☐
- الخوف على الأطفال من السقوط ☐
- لأسباب تحفظية ☐

34-هل كنت ضحية جريمة لسوء التخطيط العمراني في الحي السكني الجديد؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت إجابتك بـ نعم، ما هي طبيعة التخطيط العمراني المتسبب في ذلك ؟

- أماكن مظلمة ☐
- أماكن معزولة ☐
- أماكن ضيقة ☐

35-هل هناك إضاءة كافية داخل العمارة وعلى مستوى الحي السكني الجديد؟

نعم ☐ لا ☐

-إذا كانت إجابتك بـ لا، ماهي أهم المظاهر التي يعاني منها حييك بسبب الأماكن المظلمة؟

.....

36-هل يعاني حييكم من عصابات الأحياء السكنية الجديدة؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت إجابتك بـ نعم، ماهي مظاهرها الإجرامية؟

.....

المحور الرابع: تشكيل الممارسات الإجتماعية السلبية كبيئة حاضنة للظاهرة الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة

37-ما طبيعة علاقتك بكافة سكان الحي السكني الجديد ؟

سيئة ☐ عادية ☐ حسنة ☐ جيدة ☐

38-هل علاقتك بجيرانك على مستوى العمارة في الحي السكني الجديد؟

سيئة ☐ عادية ☐ حسنة ☐ جيدة ☐

39-هل تتبادل الزيارات مع جيرانك؟

نعم ☐ لا ☐

-إذا كانت إجابتك بـ لا، لماذا؟

- عدم التكيف معهم ☐
- بسبب مستواهم الفكري ☐
- اختلاف العادات والتقاليد ☐
- اختلاف الأحياء القديمة ☐
- أخرى أذكرها: .....

40-ماهي أنواع الثقافات الإنحرافية المتواجدة في هذا الحي السكني الجديد ؟

- تشغيل الأغاني الصاخبة ☐
- ترويج المخدرات في مكان معين ☐
- رمي الحجارة وتكسير النوافذ ☐
- المعاكسات والتحرش ☐

41-هل الحي السكني الجديد يعاني من تعدد الثقافات كالعادات والتقاليد، العرق، النسب وغيرها؟

نعم ☐ لا ☐

42-هل هناك فعالية للجمعيات في الحي السكني الجديد؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابتك بـ نعم، فيما يتمثل دورها؟

- التضامن والتعاون ☐
- التكافل الإجتماعي ☐
- الأمن والإستقرار ☐
- محاربة الجريمة ☐

43-عند حدوث أي عمل إجرامي هل يتم تقديم يد العون للضحية في حييك من قبل سكان الحي الجديد؟

نعم ☐ لا ☐

44-هل تشعر بالاندماج والتأقلم في الحي السكني الجديد ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابتك بلا، ماهي أسباب ذلك؟

.....

45-ماهي الأسباب التي تجعل من الثقافات الإنحرافية تنتشر في الحي السكني الجديد بين السكان؟

- الصراعات العرقية ☐
- عدم التكيف مع البيئة السكنية ☐
- غياب الرقابة الأمنية ☐
- قدوم أفراد من مناطق مختلفة ☐

46-حسب رأيك، هل أنت راضي عن كافة الممارسات الإجتماعية (المجتمع المدني، التعاون، التكافل الإجتماعي، الإنتماء...) على مستوى الحي السكني الجديد؟

نعم ☐ لا ☐

47-هل ترى أن هذه الحلول تحد من الإجرام على مستوى الحي السكني الجديد؟

- زيادة الترابط الإجتماعي ☐
- التكافل الإجتماعي ☐
- توفر الرقابة الأمنية ☐
- التخلص من كل أنواع العنف والتعصب ☐
- أخرى أذكرها:

.....

نشكركم على مساعدتكم في ملئ هذه الإستمارة

الملحق رقم 02: قائمة الأساتذة المحكمين للإستمارة

وزارة التعليـــــم العالـــــي والبحـــث العلمـــــي

جامعـــــة العربـــــي التبســـــي- تبســـــة

كليـــة العلـــوم الإنسانيـــة والاجتماعيـــة

قسم علم الإنسانية

قائمة الأساتذة المحكمين

قائمة الأساتذة المحكمين لاستمارة الاستبيان هم:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية
د/ شارف عماد	أستاذ محاضر "أ"
د/ بوزيان خير الدين	أستاذ محاضر "أ"
د/ منصر عز الدين	أستاذ محاضر "ب"

الملحق رقم 03: خريطة للحي السكني الجديد الدكان ولاية تبسة

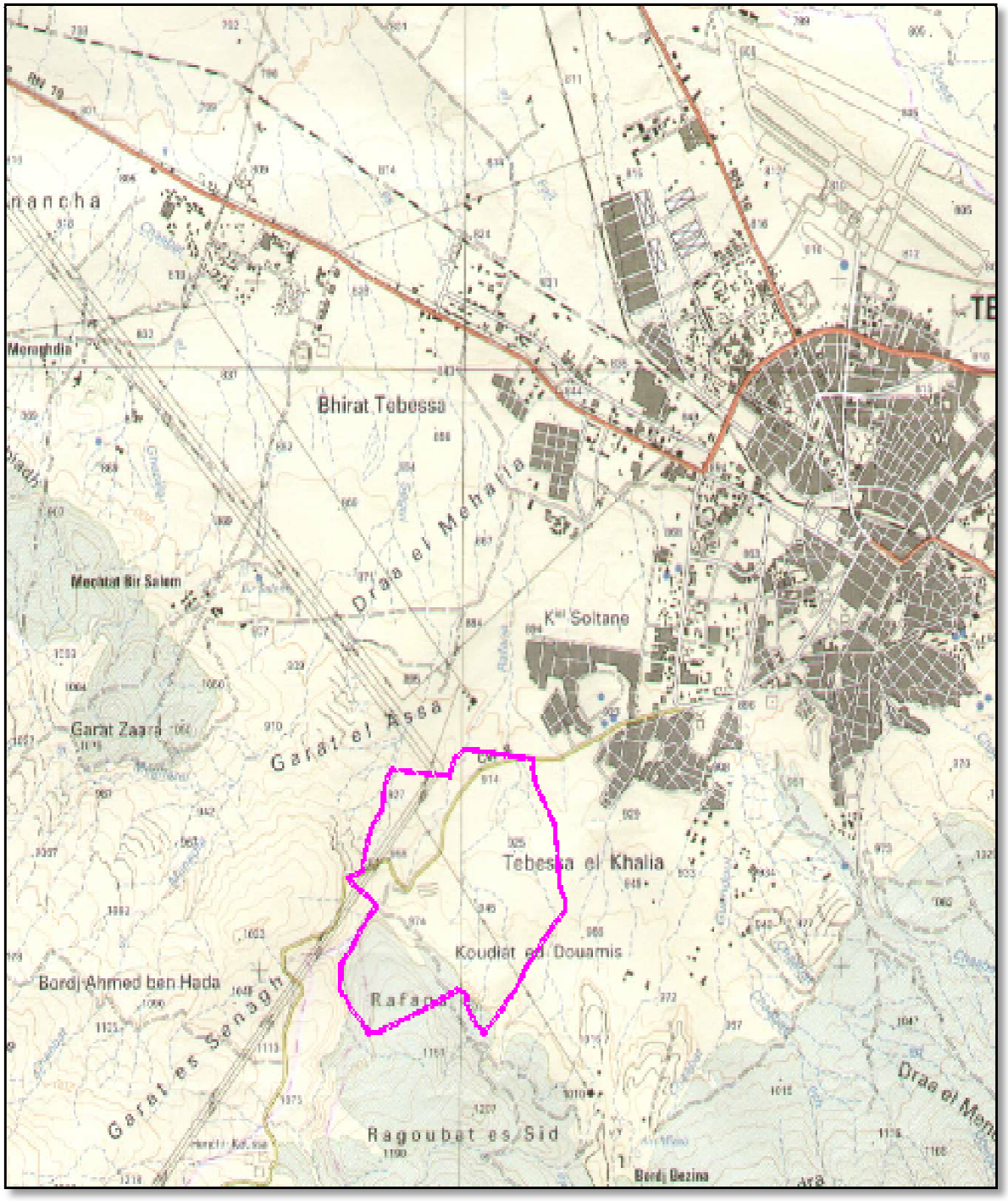

ملخص:

تهدف دراستنا إلى الكشف عن أسباب انتشار الظاهرة الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة بحي الدكان تبسة حيث تعتبر المظاهر الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة من أخطر الظواهر الإجتماعية في كل المجتمعات البشرية وهي تلك السلوكيات المخالفة للسلوك الاجتماعي أو غير المطابقة لكل من العادات والتقاليد والعرف، فالظواهر الإجرامية في الحي السكني الجديد راجعة لأسباب عدة أهمها نقص أو غياب السلطات الأمنية أو عزلة وتهميش الحي بسبب سوء المخططات العمرانية أو تعدد الثقافات الإنحرافية الفرعية وبالتالي تفاقمت الظواهر الإجرامية في الأحياء السكنية الجديدة، ومنها قمنا بتسطير إشكالية الدراسة وتساؤلاتها وصياغة الفرضيات ومن بين النتائج التي توصلنا إليها أن الأحياء السكنية الجديدة أصبحت بيئة حاضنة للإجرام بسبب العوامل الإجتماعية والثقافية.

الكلمات المفتاحية: سوسيولوجيا ، الأحياء السكنية الجديدة ، الظاهرة الإجرامية.

Summary :

Our study aims to reveal the reasons for the spread of the criminal phenomenon in the new residential neighborhoods of the Dokkan neighborhood of Tebessa, where the criminal manifestations in the new residential neighborhoods are considered one of the most dangerous social phenomena in all human societies, which are behaviors that contradict social behavior or do not conform to each of the customs, traditions and custom. The new residential neighborhood is due to several reasons, the most important of which is the lack or absence of security authorities or the isolation and marginalization of the neighborhood due to poor urban plans or the multiplicity of deviant sub-cultures, and thus the criminal phenomena have exacerbated in the new residential neighborhoods. The new housing has become an incubating environment for crime due to social and cultural factors.

Keywords: sociology, new residential neighborhoods, criminal phenomenon.